

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et
Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la
Recherche Scientifique

جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: التعليم المشترك

مطبوعة (دروس)

موجهة لطلبة: السنة الاولى المستوى الأولى ليسانس

محاضرات في الاقتصاد السياسي

الرتبة: أستاذ محاضر "أ"، جامعة الأغواط
البريد الإلكتروني: me.khatoui@lag-univ.dz

السنة الجامعية: 2025 / 2026

تُشكّل وظائف المجتمع وتنظيمه الناتج عن التطور الحضاري، إلى جانب حاجاته ووسائل إشباعها وفقاً لطبيعة الأشياء، ما يُعرف بالاقتصاد السياسي، وقد دأب الفقه منذ القرن الثامن عشر على التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية؛ فالعلوم الطبيعية كالكيمياء والفيزياء والجيولوجيا تُعنى بدراسة العلاقات القائمة بين الظواهر والأشياء الطبيعية، في حين تهتم العلوم الإنسانية، مثل علم الاجتماع والتاريخ والقانون والاقتصاد، بدراسة سلوك الإنسان وعلاقاته بغيره وبمحيطه المادي. وقد شهدت العلوم الإنسانية، وعلى رأسها علم الاقتصاد، خلال القرن العشرين تطوراً كبيراً ومتسارعاً، أسهم في توجيه النشاطين الفردي والجماعي نحو الاستغلال الأمثل للظروف والإمكانات المادية بهدف تلبية حاجات الأفراد.

هذا العمل موجّه إلى الباحثين المهتمين بعلم الاقتصاد عامة، وإلى الطلبة خاصة، الذين يسعون إلى اكتساب المعرفة وتنمية رصيدهم العلمي، لاسيما طلبة العلوم القانونية والاجتماعية، أو المبتدئين في دراسة الاقتصاد والراغبين في التعرف على مبادئ الاقتصاد الكلي وتطور العلوم الاقتصادية. ويُعد الاقتصاد أحد فروع العلوم الاجتماعية، باعتباره يهتم بدراسة نشاط الإنسان داخل المجتمع، لاسيما النشاط الاقتصادي، وهو ما يشكل جوهر علم الاقتصاد السياسي بوصفه علماً يعنى بدراسة هذا النشاط الاجتماعي وتحليل أبعاده المختلفة.

لا يمكن فهم العلاقات القانونية والأوضاع الاقتصادية بمعزل عن الأسس التي تقوم عليها، إذ تتركز هذه العلاقات على تطور القوى المادية المنتجة والبنية الاقتصادية للمجتمع.

ويُبرز هذا التوجه مدى الارتباط الوثيق بين التطورات الاقتصادية ومختلف التحولات السياسية والاجتماعية والفكرية، حيث تُعد التطورات الاقتصادية المحرك الرئيس للحياة، والعامل الأساسي الذي يقود إلى إحداث تغيرات في سائر العلوم والمجالات الأخرى. ورغم أن التطور الاقتصادي يمثل المنطلق الرئيس لهذه التحولات، فإن تطور العلوم الأخرى قد ينعكس بدوره على الجوانب الاقتصادية في كثير من الأحيان، وذلك تبعاً لاختلاف الظروف والوقائع المحيطة. ومن ثم، فإن هذا التأثير المتبادل يفضي في النهاية إلى تحقيق حالة من التوافق والانسجام بين التطور

الاقتصادي والتطور في مختلف العلوم، وإن كان أحدهما قد يسبق الآخر في إحداث التغيرات المنتظرة، قبل أن يستعيدا حالة التوازن والتناغم من جديد فيما بينهما¹.

استقر الفكر الاقتصادي على التفرقة بين التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي، إذ يختص التحليل الاقتصادي الجزئي بدراسة الوحدات الاقتصادية الفردية، وما يرتبط بها من ظواهر ومشكلات اقتصادية، وقد أُطلق عليه وصف "التحليل الجزئي" لكونه يتناول كل وحدة اقتصادية باعتبارها جزءاً من مجموع الوحدات التي يتكون منها الاقتصاد ككل، ومن ثم يركز على تحليل سلوكها وآليات تفاعلها ضمن الإطار الاقتصادي العام.

تقتضي دراسة مقياس الاقتصاد السياسي البدء بجزء تمهيدي يهدف إلى التعريف بهذا العلم باعتباره أحد فروع العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال استعراض نشأته التاريخية، وبيان مفهومه، وإبراز علاقته بمختلف العلوم الاجتماعية الأخرى، مع توضيح المنهج الذي يعتمد عليه في دراسة الظواهر الاقتصادية، كما يتناول هذا الجزء النشاط الاقتصادي، ويحدد أهم الموضوعات التي تدخل ضمن نطاق اهتمام علم الاقتصاد السياسي، ولا يكتمل فهم هذا العلم إلا بالوقوف على تطوره التاريخي، والتعرف على النظم الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات البشرية عبر مختلف المراحل، إذ إن الاقتصاد السياسي لم يتبلور في صورته الحالية إلا نتيجة للإسهامات الفكرية المتراكمة التي قدمها العديد من المفكرين عبر التاريخ. ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانبه، يمكن تناول هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي:

الفصل الأول: مدخل إلى علم الاقتصاد السياسي

الفصل الثاني: تطور التاريخي للفكر الاقتصادي

الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية عبر التاريخ

¹ - ساقور عبد الله، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2004، ص 5-6.

الفصل الأول: مدخل إلى علم الاقتصاد السياسي

يُستهل هذا المحور بالتعريف بعلم الاقتصاد السياسي باعتباره أحد فروع العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال استعراض نشأته وتطوره التاريخي، وبيان مفهومه، إلى جانب إبراز طبيعة علاقته بمختلف العلوم الاجتماعية الأخرى، ولا يكتمل تحديد هذا العلم وفهم أبعاده إلا بدراسة مساره التاريخي، والوقوف على تطور الأشكال الاجتماعية التي اتخذها النشاط الاقتصادي عبر المراحل المختلفة، باعتبارها الإطار الذي أسهم في تكوينه وتبلور مفاهيمه.

وعليه سيتم التطرق أولاً إلى إعطاء فكرة حول علم الاقتصاد السياسي، والذي يقتضي فيه تقديم نبذة عن أصل نشأة علم الاقتصاد وتحديد مفهومه (المبحث الأول)، ثم التطرق إلى مواضيع علم الاقتصاد (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم علم الاقتصاد السياسي

يمثل الاقتصاد نظاماً متكاملًا يُسهم في فهم مسار التطورات التاريخية وتحليلها، كما يساعد على تفسير الظواهر الاقتصادية واستشراف الاتجاهات المستقبلية. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لتحديد مفهوم علم الاقتصاد السياسي، فإن وضع تعريف جامع له يظل من المسائل التي تثير قدرًا من الصعوبة، ويرجع ذلك إلى تباين الرؤى والاتجاهات الفكرية بين الاقتصاديين، إذ إن جانبًا كبيرًا من اختلافاتهم يرتبط بتباين تصوراتهم حول مفهوم الاقتصاد السياسي وطبيعة موضوعه، وهذا راجع هذا إلى:

- اختلاف مناهج الاقتصاد في التحليل من جهة، والاختلاف حول طبيعة علم الاقتصاد من جهة ثانية.

- أن علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة، فهو من أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها منذ أكثر من قرنين من الزمن، وهو من العلوم الحديثة التي ما تزال توسع أفاقها وتحدد معالمها، إلا أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير.

قبل التطرق إلى تعريف علم الاقتصاد وخصائصه التي تميزه عن باقي فروع العلوم الأخرى، نتطرق إلى أصل نشأة علم الاقتصاد ومفهومه، ثم علاقته بمختلف فروع العلوم الاجتماعية، وأخيرًا البحث في مناهج علم الاقتصاد.

المطلب الأول: أصل نشأة علم الاقتصاد ومفهومه

يتسم مصطلح الاقتصاد السياسي بتعدد دلالاته وتباين معانيه، الأمر الذي يجعله في بعض الأحيان يحمل مفاهيم متداخلة أو غامضة، بل وقد تبدو متعارضة وفقاً للسياق الذي يُستخدم فيه، ورغم شيوع استعمال كلمة الاقتصاد في الأحاديث اليومية والكتابات العامة بما يوحي بوضوح مدلولها، فإن هذا الانطباع لا يعكس حقيقتها العلمية، إذ يختلف معناها باختلاف السياق والمجال الذي تُستعمل فيه، الأمر الذي يفسر تعدد التفسيرات المرتبطة بها.

وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى أصل نشأة مصطلح "الاقتصاد السياسي"، ثم تحديد مفهومه.

الفرع الأول: أصل نشأة علم الاقتصاد السياسي

يعود أصل نشأة مصطلح "الاقتصاد السياسي" تاريخياً إلى الكلمات الإغريقية التالية: **Oikos, Nomos, Politikos** والتي تعني على التوالي "منزل"، "قانون" و"اجتماعي"، وهو مصطلح يوناني¹. ولم يدخل اصطلاح "الاقتصاد السياسي" في الاستعمال دفعة واحدة، فاصطلاح "الاقتصاد" جاء ذكره من طرف "أرسطوطاليس" **Aristote**، الذي قصد باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية" أي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل²، وبالتالي فإن علم الاقتصاد عند الإغريق يقصد به "مجموعة القوانين أو القواعد التي تسير الذمة المالية للمنزل"³.

¹ - وهناك من يرجع جذور مصطلح "الاقتصاد السياسي" لعام 362 ق.م عندما ظهر مصطلح "الاقتصاد" لأول مرة في مؤلف الفيلسوف الإغريقي "زينوفون" Xenophon (354 - 430 ق.م)، بعنوان "économique" وهو مصطلح يوناني (Oikonomikos) قام بصياغته للدلالة على موضوع "إدارة المنزل" من الكلمة "أويكوس" (oikos) بمعنى العائلة، وكلمة "نوموس" (nomos) بمعنى القواعد أو القوانين، بحيث يشير المعنى الإجمالي للمصطلح (oikonomia) إلى قواعد أو قوانين إدارة المنزل، لتنتقل بعد ذلك إلى الإنجليزية بصيغة (Economy)، وبذلك فإن نشأة مصطلح (الإيكونومي) ظهر لأول مرة مع أعمال الإغريقي "زينوفون" بجانب التحليل الجزئي لعلاقات الإنتاج، بغرض تناول واجبات الزوج والزوجة بالمنزل والمزرعة، كمحاولة للتفريق ما بين الأعمال الفنية والدينية وغيرها من أعمال المعاش. أنظر: البطراوي تامر، أبحاث في الاقتصاد السياسي، دار بيبول الأثرية، الإسكندرية، 2017، ص 6-7. أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، مصر، 1966، ص 24.

² - «Economie signifie alors l'art de bien administrer une maison». Voir: M. H. Dowidar, L'économie politique une science sociale, édition François Maspero, Paris, 1981, p. 15.

³ - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 25-26. أنظر أيضاً: محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 11.

لم يبدأ استعمال مصطلح "الاقتصاد السياسي" بصورة مستقلة حتى أوائل القرن السابع عشر، وهو ما تحقق في فرنسا على يد **Antoine de Montchrétien**، حيث يعد أول من استخدم تعبير "الاقتصاد السياسي"، وقد نشر في سنة 1615 كتاب بعنوان "المطول في الاقتصاد السياسي" **Traite d'économie politique**، والذي أهده إلى أمير الشام "لويس الثالث عشر" وأمه الوصية على العرش، وكان يهدف من خلاله تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثروتها¹. كما أنه أضفى على الاقتصاد صفة "السياسي" لانشغالات شخصية يتطلع من خلالها إلى خلق علم جديد هو "فن الحصول على إيرادات الدولة"²، وبالتالي فإن إضافة كلمة "سياسي" إلى كلمة "اقتصاد" يدل على إخراج الاقتصاد من النطاق الجماعي المتعلق بالدولة، فكلية "السياسي" مرادف لكلمة "الدولة **Etatique**"، فهو علم إدارة الشؤون المالية للدولة قصد زيادة ثروتها³، فكان همّ رجال الدولة هو زيادة قوة الخزينة العامة للدولة التي كانت تختلط في معظم الأحيان بخزينة الأمير⁴.

انتقل مصطلح الاقتصاد السياسي من فرنسا إلى بريطانيا على يد اقتصاديين مثل: "وليام بيتي"، "وجون ستيفارت ميل"، ولكن مع تطور النظام الرأسمالي والاهتمام بالفرد حذف الاقتصاديون كلمة "السياسي" للدلالة على أن الدراسة تتعلق بالفرد وليس بالدولة. وأول من ندى بذلك هو الفرنسي **Alfred MARSHALL** سنة 1890، وبهذا انتشر علم الاقتصاد بدل علم الاقتصاد السياسي في الدول الأنجلوسكسونية⁵.

إلا أنه مع زيادة تدخل الدولة في الحياة العامة، ظلت الصلة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة، وأصبح تعبير "الاقتصاد السياسي" مقبولا في الفكر والتطبيق، وخير دليل على ذلك هو عودة العديد من الاقتصاديين المعاصرين مرة أخرى إلى استعمال مصطلح "الاقتصاد السياسي"، وعلى سبيل المثال نذكر: الفقيه الفرنسي **Raymond BARRE** في كتابه "الاقتصاد السياسي" لسنة

¹ - M. H. Dowidar, Op.cit., pp. 15-16.

² - ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 9.

³ - قصد "أنطوان دي مونكرتيان" بكلمة "السياسي" قوانين اقتصاد الدولة وإسداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة. أنظر: أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، المطبوعات الجامعية، حلب، 1965، ص 7.

⁴ - كان الاقتصاد السياسي في هذه المرحلة يحمل معنى السياسة الاقتصادية التي كانت توضع لتحقيق هدف وغاية واحدة، وهي زيادة دخل الأمير أو الدولة من الذهب والفضة والمعادن الثمينة. أنظر: البطراوي تامر، المرجع السابق، ص 7.

⁵ - خالد سعد زغول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001، ص 51.

1959¹، و Oskar Lange في كتابه "الاقتصاد السياسي" سنة 1962²، وكذلك الاقتصادي المصري "محمد دويدار" في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1993، والاقتصادي الجزائري "عبد اللطيف بن أشنهو" في كتابه "مدخل إلى الاقتصاد السياسي" سنة 1984³.

ولكن مهما تعددت هذه التسميات، فإن المتفق عليه بين فقهاء الاقتصاد هو أن موضوع علم الاقتصاد يتعلق بممارسة كل نشاط اقتصادي في المجتمع سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا. وبالتالي التأكيد على أن موضوع علم الاقتصاد يهتم في النهاية بالفرد وليس الدولة⁴.

الفرع الثاني: مفهوم علم الاقتصاد السياسي

يُعد مفهوم العلم من المفاهيم الأساسية في الدراسات المعاصرة، ولا سيما في ظل تصاعد الجدل حول مدى إمكانية حصر مفهوم علم الاقتصاد في الجانب التجريبي وحده، إلى جانب التساؤلات المثارة بشأن مدى توافر الصفة العلمية في البحوث الاجتماعية والإنسانية التي تهتم بدراسة سلوك الإنسان والمجتمع، وما يُلاحظ أن تحديد مفهوم العلم يُعد نتاجاً للتطور التاريخي الذي شهده هذا العلم، وللخبرة الغربية في التعامل معه وتحديد حدوده ومجالاته.

ومن هنا سيتم التطرق إلى أهم التعريفات التي صيغت لتعريف علم الاقتصاد (أولاً)، وأهم الخصائص التي يمكن استنتاجها منها (ثانياً).

أولاً: تعريف علم الاقتصاد السياسي

لم يستقر الاقتصاديون على تعريف واحد لعلم الاقتصاد، فقد تعددت التعريفات وفقاً للنظم الاقتصادية التي ينتمي إليها المفكرون، وكذلك تبعاً لنزعة كل كاتب على حده، وكل واحد منها مرتبط بمدرسة معينة، نذكر منها ما يلي:

¹ - DIETERLEN Pierre, Barre Raymond, Economie politique, Tome I, publié sous la direction d'André Marchal. In: Revue économique, volume 7, n°4, 1956. pp. 675-678; In: <https://www.persee.fr/doc/reco> (Consulter le: 29-04-2020).

² - أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، ترجمة راشد البراوي، المرجع السابق، ص 26.

³ - دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1993. أنظر أيضاً: بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

⁴ - البطرودي تامر، المرجع السابق، ص 8.

1- التعريف الكلاسيكي

أراد الكلاسيكيون بناء معرفة موضوعية للواقع الاقتصادي وإنشاء قوانين لنظام اقتصادي ينظم رأس المال وتوزيع المدخولات بين طبقات المجتمع، إذ عرفوا الاقتصاد السياسي على أنه: "علم يهتم بدراسة إنتاج السلع وتوزيعها وتوزيع المدخولات وكذلك الاستهلاك"¹، ومن بينهم Jean Baptiste Say الذي عرف في كتابه "المطول في الاقتصاد السياسي" الذي نشره سنة 1830، علم الاقتصاد بأنه: "هو ذلك العلم الذي يدرس كيفية تشغيل وتوزيع واستهلاك الخيرات التي تلبي رغبات المجتمع". أو بتعبير آخر هو: "معرفة القوانين التي تحكم تكوين، توزيع واستهلاك الثروات"².

2- التعريف الماركسي

أسست المدرسة الماركسية أفكارها على التيارات السائدة في القرن التاسع عشر، ومن بينها:

(أ) - الفلسفة الكلاسيكية الألمانية: ومن بين أصحابها Ludwig Feuerbach في كتابه "نقد التاريخ" سنة 1840، ونشر "كارل ماركس" كتاب تحت عنوان "حول مسألة اليهود"³.

(ب) - الاقتصاد السياسي الإنجليزي: ومن بين أنصاره نذكر على سبيل المثال: David Ricardo والاسكتلندي Adam Smith الذي صدر له أول بحث منظم كتب في علم الاقتصاد بعنوان "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" ونشره في عام 1776، وهو يرى أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي بفضلله يؤثر على الطبيعة ويسبب في ثراء أمة معينة⁴.

(ج) - الاشتراكية الفرنسية المثالية: وهي المرتبطة بتعاليم الثورة الفرنسية، ومن بين أنصارها Saint-Simon الذي أصدر كتاب بعنوان "نقد الاقتصاد السياسي"، وكان يرمي من وراء ذلك إلى وضع قوانين وقواعد تحكم عملية الإنتاج⁵. كما نجد أيضا Frédéric Engels الذي عرف علم

¹ - محمد أحمد الرزاز، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص ص 11-13.

² - SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique (1803), Œuvre diffusée par l'Institut Coppet, Paris, décembre 2011, p. 8. Disponible en ligne sur: www.institutcoppet.org (Consulter le: 05/05/2020).

³ - ANGAUT Jean-Christophe, Un Marx feuerbachien?. Renault, Emmanuel; Lire les Manuscrits de 1844, PUF, Pagination non précisée, 2008. In: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00359259> Submitted on 12 May 2010 (Consulter le: 14/05/2020).

⁴ - أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 8.

⁵ - يرى "سان سيمون" أن الصناعة هي أساس التقدم، لذلك دعا إلى خلق مجتمع جديد يعتمد على نظام صناعي يسير من طرف نخبة من الصناع والمتقنين. ويعتبر النشاط الاقتصادي أنه ينتج عن تضامن بين مختلف القطاعات وبين مختلف الأقاليم والفئات

الاقتصاد السياسي على أنه: "علم القوانين التي تهيمن على الإنتاج والوسائل المادية وتبادلها في المجتمع البشري"¹، ومن خلاله يتضح أن علم الاقتصاد عند الماركسيين هو ذلك العلم الذي يهتم بالعلاقات الاجتماعية والخيرات المادية في إطار التطور التاريخي للمجتمعات البشرية.

3- التعريف الكلاسيكي الحديث

ابتداء من سنة 1870 حاول الكلاسيكيون الجدد² خاصة المدرسة النمساوية تكوين فكرة طالما كانت توصف بأنها فردية، وعلى عكس الكلاسيكيين والماركسيين فإنهم لا ينطلقون من وضع نظام اقتصادي لأنهم يرون أن هذا النظام هو نتيجة عن تجمع السلوكات العقلانية للأفراد في استعمال الوسائل المحدودة، فالأعوان الاقتصاديين يبحثون عن إشباع رغباتهم إذا كانوا مستهلكين وتحقيق أقصى ربح ممكن إذا كانوا منتجين، حيث يرون أن السوق هي التي تخمد هذه السلوكيات الفردية، وعلى هذا الأساس عرف الكلاسيكيون الجدد الاقتصاد أنه: "علم الاختيارات (المفاضلات) الفعالة"³.

تعددت التعاريف لمصطلح "الاقتصاد السياسي"، إلا أن التعريف الأعم والأشمل لخصائص الاقتصاد الحديث هو تعريف **Lionel ROBBINS** في مقالة نشرها عام 1932 تحت عنوان "طبيعة ومعنى علم الاقتصاد"، فالإقتصاد هو: "العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة

بمعنى التحام كلي لمصالح هذه العناصر وتداخل مصالح الأقاليم يكون أساس الوحدة الوطنية وأن تداخل المصالح بين الدول يؤدي إلى خلق تنظيمات دولية مهمة، وكان مبشرا بالوحدة الاقتصادية الأوروبية. أنظر:

OLIVIER Pétrel-Grenouilleau, Saint-Simon, L'utopie ou la raison en actes, Editions Payot, Paris, 2001, pp. 211-212.

¹- Frédéric Engels traduit par Bracke, L'origine de la famille, de la propriété et de l'Etat, Paris, Alfred Costes, 1931, préface de la première édition (1884). In: https://data.bnf.fr/fr/12121894/friedrich_engels_der_ursprung_der_familie_des_privateigentums_und_des_staates/fr.pdf (Consulter le: 04/08/2021)

²- يسيطر على علم الاقتصاد منذ النصف الثاني من القرن العشرين اتجاه يسمى بالاقتصاد النيوكلاسيكي، وهو اتجاه يختزل العملية الاقتصادية إلى آليات السوق من عرض وطلب، وينظر إلى السوق على أنه مجال مستقل ومسيرا بذاته، عازلا بذلك أي تأثير من المجتمع أو بنائه السياسي؛ كما ينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع على أنه ليس إلا ملحقا للسوق، ويقدم توصياته بحيث يتم تنظيم المجتمع بكيفية تضمن استقلال السوق وسيره وفق قوانينه الخاصة التي يعتقد في انفصالها عن البناء الاجتماعي. أنظر: إيمون باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013، ص 12. أشرف حسن منصور، الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية، مقال منشور على الموقع:

Ashraf Mansour | الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية (DOC) <https://www.academia.edu/> (Consulter le: 11/05/2020).

³- جواد كاظم البكري، "دورات الأعمال في المدرسة النمساوية، مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة"، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بابل، العراق، ص 145، مقال منشور في الموقع:

<http://www.docudesk.com> (Consulter le: 09/05/2020).

بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة¹. يتصور هذا التعريف الاقتصاد السياسي كعلم يهتم بالعلاقات بين الإنسان والأشياء وليس بالعلاقات الاجتماعية.

ومن هنا ننتهي بعبارة عامة هي أن علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية التي يتوافر على دراسة سلوك الأفراد في محاولتهم لتوزيع المواد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة، وكيفية بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات المبادلة في السوق.

ثانياً: خصائص علم الاقتصاد السياسي

من خلال التعاريف المتعددة لمختلف المدارس الاقتصادية، نحاول أن نستنتج بعض الخصائص التي يتميز بها علم الاقتصاد². وهي كما يلي:

- علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بتحليل الأنشطة التجارية، وبمعرفة كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيع المدخولات، وكذلك الاستهلاك.
- يتميز علم الاقتصاد بأن قوانينه تدرس تطور نمط الإنتاج لفهمه ويقدم لنا في نفس الوقت تفسيرات حول تطور المجتمعات البشرية، فالبعض يردّها لقوى غيبية منفصلة عن واقعنا والبعض يقول إن التاريخ يحركه الزعماء والرؤساء والملوك بشكل أساسي، بينما رأى ماركس أن أصل التطور يعود إلى العمل والإنتاج والعلاقات التي تتشكل في ظل العملية الإنتاجية.
- إن الحاجة إلى علم الاقتصاد تعود إلى حتمية ارتباط الإنسان في أي مكان وزمان بالمشكلة الاقتصادية.
- تسهل مصطلحات علم الاقتصاد وتوضح المشكلات الاقتصادية وتساعد على إيجاد فهم موحد للظواهر الاقتصادية.
- إنه العلم الذي يتتبع قوانين الظواهر الاقتصادية في المجتمع، وينشأ عن العمليات المشتركة للبشرية لإنتاج الثروة بقدر ما لا يتم تعديل هذه الظواهر من خلال السعي وراء أي شيء آخر.

¹ - La définition de L. ROBBINS (An Essay on the Nature and Significance of Economie Science) fait de l'économie «la science qui étudie le comportement humain en tant que relation entre les fins et les moyens rares à usages alternatifs». Cette définition conçoit l'économie politique en tant que science qui s'intéresse à des relations entre les hommes et les choses et non point à des relations sociales. Voir: M. H. Dowidar, Op.cit., p. 18.

² - أبو حمد رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلوي للنشر، عمان، 2006، ص 31.

- الاقتصاد هو دراسة للشخص في الأعمال العادية للحياة، حيث يستفسر عن كيف يحصل على دخله وكيف يستخدمه، وهكذا فإنه من جانب دراسة الثروة وعلى الجانب الآخر والأهم، جزء من دراسة الإنسان.
- الاقتصاد علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المختلفة.

المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الأخرى

توجد علاقة وثيقة ومترابطة بين مختلف أوجه المعرفة العلمية، إذ تقوم بينها علاقات من التفاعل المتبادل، تتجسد في صور متعددة من التأثير والتأثر بين علم الاقتصاد ومختلف العلوم الأخرى، سواء كانت من العلوم الاجتماعية أو العلوم التطبيقية. فكل علم إسهاماته وبصماته الواضحة في مجال الاقتصاد، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، الأمر الذي يعكس طبيعة الترابط والتكامل القائم بين علم الاقتصاد وبقية فروع المعرفة العلمية والتطبيقية¹.

وعليه سوف نتناول دراسة هذه العلاقة بين علم الاقتصاد ومختلف العلوم الأخرى في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

تهدف دراسة العلوم الاجتماعية الأخرى في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي إلى إيضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بينها وبين علم الاقتصاد. وعليه يلاحظ المرء أن هناك تداخلا كبيرا بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، مثل علم الاجتماع (أولا)، والقانون (ثانيا)، وعلم السياسة (ثالثا)، والتاريخ (رابعا)، وعلم النفس (خامسا).

أولا- علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع

بيّن الأستاذ **Joseph A. Schumpeter** العلاقة القائمة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع، فقال أن "التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم

¹ - أحمد محمد مندور وآخرين، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001، ص

هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه¹. فعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي، مثل دراسة حالة الفقر لمناطق الريف في أي بلد، فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ والجو الاجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم وحل مشاكلهم².

يلتقي علم الاقتصاد وعلم الاجتماع في أكثر من موضوع، فالثروة التي هي بؤرة علم الاقتصاد لا توجد إلا في مجتمع ولا تنتج إلا عن طريق الأيدي العاملة ولا تتناول إلا بين أفراد تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية، كما يهتم علماء الاجتماع بدراسة العلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال أي بين العمل ورأس المال، والذي أصبح قوة اجتماعية لأنه ثمرة الجهد الذي يبذله أفراد المجتمع منذ القدم، ومن هنا نشأت النظريات الاشتراكية التي مهدت لقيام نظم سياسية واجتماعية تستند على أسس اقتصادية³.

ثانيا - علاقة الاقتصاد بالقانون

تقوم في كل المجتمعات الإنسانية مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقات المتولين مختلف وظائف السلطة على مستوياتها المختلفة، ويصير الحديث عندئذ عن ما يسمى بالقانون العام، ثم علاقة الأفراد فيما بينهم ويصبح الأمر حينئذ داخلا في نطاق ما يعرف بالقانون الخاص⁴. والقانون في الحالتين يعتبر إطارا يتم في داخل النشاط الاقتصادي، فعملية بيع وشراء سلعة معينة، لها مضمونها الاقتصادي الذي يتمثل في الكمية المتعامل عليها ونوع السلعة والتمن الخاص بها، كما أن لها في نفس الوقت إطارها القانوني المتعلق بمدى شرعيتها، وتنظيم حقوق أطراف العقد والتزاماتهم، وأثر هذه العملية في حقوق الغير، والفصل فيما قد ينشأ عنها من منازعات ... الخ⁵.

¹ - جوزيف أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، الجزء الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، القاهرة، 2005، ص 67.

² - محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 44-45. جوزيف أ. شومبيتر، المرجع السابق، ص 68.

³ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 59. أنظر أيضا: دويدار محمد، المرجع السابق، ص 54-56.

⁴ - فمثلا تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم، والجمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية، أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع. أنظر: لصاق حيزية، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج - البويرة، 2017-2018 ص 6. زكريا محمد بيومي، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 37.

⁵ - ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 34.

فمثلاً ما يجوز وما لا يجوز انعقاده بين الأفراد من تعامل يحدده القانون، ما يسود وما لا يسود من تشريع يحدده الواقع الاجتماعي ومن عناصره الأساسية الواقع الاقتصادي، والصلات المتقدمة بين الاقتصاد والقانون لا تجري في كافة المجتمعات على وتيرة واحدة، فلكل مجتمع تنظيمه القانوني الذي يعكس إلى حد بعيد الضرورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه، بقصد الوصول إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الذي يأخذ به، ومن هنا عد التنظيم القانوني عنصر مكون للنظام الاقتصادي¹.

ثالثاً - علاقة علم الاقتصاد بالسياسة

تهتم العلوم السياسية بدراسة طبيعة السلطات العامة ووظائفها، والعلاقات القائمة بينها فضلاً عن مبادئ الحكم والمهام التي تضطلع بها السلطة الحاكمة داخل الجماعة، ولا شك أن العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة تتسم بقدر كبير من الترابط والتداخل، ذلك أن أي نظام اقتصادي يعمل في إطار ظروف سياسية محددة، ويتأثر بها من جهة، كما يؤثر فيها من جهة أخرى. وقد شكّل هذا الترابط أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يُعرف لفترة طويلة في ارتباط وثيق بعلم السياسة "بالاقتصاد السياسي"²، كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية، كما وأن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر وتتأثر بأوضاع الاقتصادية³.

رابعاً - علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

لعلم الاقتصاد ارتباط وثيق بعلم التاريخ لمعرفة ماضي المجتمعات المعاصرة، وذلك بقدر احتياج الاقتصاديين للتعرف على تطور النظم والأفكار الاقتصادية المختلفة ومعالم كل من هذه النظم. فعالم الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد وتجارب الأمم الماضية في المجال الاقتصادي وتلمس مواطن القوة والضعف في التجارب الماضية، وأن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والاجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الاقتصادية⁴.

¹¹ - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 66. زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 40.

² - إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973، ص 21.

³ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 59.

⁴ - لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 6. أنظر أيضاً: ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 31.

كما دعت أهمية علم التاريخ المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية. والتحليل الاقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة إلى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الاجتماعي من حروب ومعاهدات وعلاقات دبلوماسية وسياسية مع الآخرين¹.

خامساً - علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

يهتم علم الاقتصاد بدرجة كبيرة بدراسة السلوك الخارجي للأفراد، ولا سيما فيما يتعلق بالإنفاق والاختيار وإشباع الحاجات، ولذلك يستعين بعلم النفس لفهم طبيعة الإنسان وتحليل سلوكه، فضلاً عن محاولة التنبؤ باتجاهاته المستقبلية، ويرجع ذلك إلى أن سلوك الأفراد وتصرفاتهم داخل المجتمع وفق أنماط معينة يتركبان أثراً بالغاً في مسار التطورات الاقتصادية، الأمر الذي يقتضي الاستعانة بالتحليل النفسي في تفسير بعض الظواهر والسلوكيات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي والظواهر الاقتصادية².

إن أكبر دليل على ذلك هو تأثير الشائعات على الحياة الاقتصادية في بلد معين، فلو تصورنا انتشار شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ونقدية سوف تحل بالمجتمع، فإننا سوف نرى أن الناس يهرعون إلى البنوك لسحب أموالهم وشراء الذهب مثلاً، فبعد الانخفاض السريع الذي حدث في بورصة نيويورك تزاحم الناس على صناديق البنوك لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوفاً من انهيار قيمة الدولار، لكن عملهم هذا ساهم في تخفيض سعر الدولار. ومن هنا تبدو مهمة الباحث الاقتصادي، فهو يهتم بدراسة انعكاسات رغبات المستهلكين في مقدار ما ينفقونه من دخول للحصول على السلع والخدمات المختلفة³.

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد بالعلوم التطبيقية

بالإضافة إلى التداخل الكبير بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، يعتمد كذلك علم الاقتصاد بشكل كبير ومتزايد على بعض العلوم التطبيقية كالمنطق (أولاً)، والإحصاء (ثانياً)، والرياضيات (ثالثاً).

¹ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

² - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 21.

³ - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 69.

أولاً - علم الاقتصاد والمنطق

يستفيد علم الاقتصاد بما يقدمه المنطق من مناهج بحث مختلفة لتفسير الظواهر الاقتصادية، فيستفيد الاقتصاد بما يقدمه له المنطق من أدوات استنباط واستقراء، لفهم وتفسير الظاهرة والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه ظاهرة اقتصادية ما. ومن ناحية أسلوب البحث العلمي المتبع يرتبط علم الاقتصاد بعلم المنطق ارتباطاً وثيقاً، وهناك صعوبة يواجهها أي دارس للاقتصاد إن لم يكن قد سبق له التعرف على قواعد علم المنطق، أو إن لم تكن له على الأقل تلك القدرة الطبيعية على استيعاب المناقشات المنطقية المبنية على استخراج وترتيب الأسباب والنتائج¹.

إن النظريات العلمية الاقتصادية لا تكون صحيحة إلا إذا كانت منطقية ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف تستعمل المقدمات والمسلمات، ويبني عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج. لأن الفرضيات التي لا تكون منطقية تقود إلى نتائج خاطئة، فإذا لم يكن هناك فعلاً مشكلة اقتصادية أو اجتماعية لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية².

ثانياً - علم الاقتصاد والإحصاء

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بدراسة الإحصاء، وذلك لأن تحليل الظواهر الاقتصادية يستدعي جمع البيانات عنها، فإن توافر البيانات في شكل عددي والجدول الإحصائية ومختلف أنواع الحسابات تعتبر بمثابة المادة الأساسية التي يعتمد عليها أي باحث اقتصادي. وجدير بالذكر هنا أن نقرر أسلوب الوصف في الاقتصاد أقل دقة وتحديدًا من مجموعة العلوم الطبيعية³.

نفهم مما سبق، أن طبيعة علم الاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية يختص بالتصرفات الإنسانية والاجتماعية والتي تعد في غاية التعقيد. وهذا بالطبع عكس علم الإحصاء الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، وقد ساعد التقدم المستمر في جمع البيانات الإحصائية والقدرة على تصنيفها وعرضها بطريقة علمية على جعل أسلوب الوصف في الاقتصاد أكثر دقة. فهنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها. ولكن الاقتصاديين بالخصوص في الدول النامية ما زالوا يعانون إما من عدم وجود

¹ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

² - المرجع نفسه، ص 64.

³ - شطيبي حنان، المرجع السابق، ص 13. أنظر أيضاً: لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 6.

البيانات الإحصائية المطلوبة أو من عدم دقتها، مما يؤثر بلا شك على دقة الوصف العلمي للظواهر الاقتصادية¹.

ثالثاً - علم الاقتصاد والرياضيات

يستخدم علم الاقتصاد الأساليب الرياضية لقياس معدل النمو، أو تتبع نمو الدخل وغيره من الظواهر الاقتصادية، ليتمكن من تفسيرها وعرضها بصورة رقمية توضح درجتها بشكل مفهوم². وعليه، يعتمد الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلاً عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك، ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي، وكذلك الاقتصاد القياسي الذي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء³.

فالرياضيات كما لا يخفى على القارئ الذي درس مبادئها تنتمي لعلم المنطق، واستخدام الأسلوب الرياضي في الاقتصاد يجعل تحليل بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة أمراً سهلاً كما يتيح التوصل إلى نتائج محددة في شكل كمي⁴. ومن خلال دراسة علم الاقتصاد سوف يتضح للقارئ أن الالتجاء إلى الأسلوب الرياضي في بعض الأحيان يسهل الوصول إلى النتائج المتوقعة.

المطلب الثالث: منهج علم الاقتصاد

المنهج العلمي هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة علم ما للوصول إلى القوانين التي تحكم ذلك العلم، وأن الهدف من البحث العلمي هو الوصول إلى حقيقة الشيء موضوع البحث، والوصول إلى الحقيقة لا يمكن أن يتم دفعة واحدة، بل لا بد من إتباع خطوات معينة تعرف بالتحليل العلمي⁵.

لدراسة هذا الموضوع، ينبغي الإشارة أولاً إلى مشتملات منهج علم الاقتصاد ثم تبيان منهج أو طريقة البحث في علم الاقتصاد.

¹ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 61.

² - عمرو محي الدين، عبد الرحمان يسرى أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 2.

³ - لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 6.

⁴ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

⁵ - محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 25.

الفرع الأول: مشتملات منهج علم الاقتصاد

تعتمد العلوم الاقتصادية في تحليلها ودراسة الظواهر الاقتصادية على النماذج، التي تمثل صوراً مبسطة للواقع، وتقوم على مجموعة من التعميمات والفرضيات. ويتم في البداية صياغة هذه الفرضيات، ثم إخضاع كل فرضية للاختبار بصورة مستقلة بالاستناد إلى البيانات والمعطيات التجريبية، فإذا ثبتت صحتها وصلاحياتها، أمكن تحويلها إلى نظرية أو قانون أو قاعدة علمية. كما تُستخدم هذه النماذج في استخلاص النتائج وإجراء التنبؤات المتعلقة بالظواهر والتطورات الاقتصادية المستقبلية، وعليه، سنتناول موضوع ومنهج علم الاقتصاد، والقوانين الاقتصادية.

أولاً: موضوع ومنهج علم الاقتصاد

يُعرّف العلم بأنه موضوع المعرفة الإنسانية المنظمة التي تتناول دراسة الطبيعة والمجتمع والفكر، والتي يتم التوصل إليها من خلال اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم مختلف الظواهر، وتتميز كل معرفة علمية بوجود موضوع محدد، إلى جانب اعتمادها على طريقة أو منهج معين في دراستها وتحليلها، وانطلاقاً من ذلك يتمثل موضوع الاقتصاد السياسي في المعرفة المرتبطة بمجموع الظواهر التي تشكل النشاط الاقتصادي للإنسان داخل المجتمع، أي مختلف الأنشطة المتعلقة بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات الضرورية لتلبية الحاجات لمعيشة أفراد المجتمع¹، وأن موضوع علم الاقتصاد يحيلنا إلى ميدان الدراسة بمعنى الوقائع والظواهر الاقتصادية، التي هي محل الدراسة والتفسير.

يثير الحديث عن طرق البحث في الاقتصاد السياسي عموماً مشكلة المنهج في العلوم الطبيعية والاجتماعية باعتبارها من المسائل التي تهم الباحثين في جميع فروع المعرفة الإنسانية الداخلة في نطاق كل منهما، وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين منهج البحث وتقديم المعرفة، فهذا المنهج يؤدي بنا إلى التقنيات والوسائل المستخدمة لتفسير الوقائع محل الدراسة والتفسير للظواهر الاقتصادية، والتي تتمثل في القوانين التي تحكم هذه الظواهر².

¹ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 16.

² - محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص 36-37.

ولما كان علم الاقتصاد يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية في إطارها الاجتماعي، فإنه بهذا الوصف لا يمكن أن يتجنب المشكلات المنهجية التي تشهدها العلوم الاجتماعية الأخرى باعتباره أحد فروع المعرفة الداخلة فيها.

ثانيا: القوانين الاقتصادية

تُعبّر القوانين الاقتصادية عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية الجارية، وهي عمليات تجري في دائرة علاقات الإنتاج. ولكن الجوهر والظاهرة ليس متطابقين، ولو كان متطابقين لما كانت هناك حاجة إلى علم الاقتصاد، وكانت تكفي قوة الملاحظة والتجربة والرصد في الحياة للكشف عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية، وهي معرفة تقصد إلى تفسير هذه الظواهر تفسيراً علمياً. أما إذا أخذنا أحد فروع المعرفة العلمية المختلفة، فيقصد بهذه القوانين: "مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر"¹.

من جهة أخرى، تتفاوت القوانين الاقتصادية من حيث الأهمية داخل النظام الاقتصادي الواحد، كالنظام الرأسمالي مثلاً، ويفتقد جزءاً كبيراً من أهميته في ظل نظام اقتصادي آخر، كما أنه في حدود النظام الاقتصادي الواحد تتفاوت القوانين الاقتصادية في أهميتها من قوانين وضعية (1)، إلى قوانين موضوعية (2).

1- القوانين الوضعية

إن القوانين الوضعية الاقتصادية وفقاً لهذا التصور، هي قوانين تطبق على كل المجالات التي تدخل في مفهوم الاقتصاد، أي تشمل المواضيع القانونية العامة والخاصة التي تتعلق بالاقتصاد². وحتى بالنظر إلى مفهوم الاقتصاد نفسه الذي يشمل كل الأعمال المتعلقة بالإنتاج، التوزيع، التبادل، واستهلاك الثروات³.

يمكن أن نخلص إلى أن القوانين الوضعية هي مجموعة القواعد الهادفة لضمان التوازن بين المصالح الخاصة والعامة للأعوان الاقتصاديين والمصلحة الاقتصادية العامة⁴، وأمام هذا التنوع

¹ - محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 26.

² - لعشب محفوظ، الوجيز في القانون الاقتصادي، النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 57.

³ - المرجع نفسه، ص 5.

⁴ - SAVY Robert, Droit public économique, 2^{ème} édition, DALLOZ, Paris, 1977, p. 6.

والاختلاف يمكن القول حسب النظرة الموسعة، أن القوانين الوضعية هي القواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية في الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية، لذلك يمكن إلغائها أو تعديلها في أي وقت حسب الظروف، مثل: التقنين التجاري، قانون الجمارك، قانون حماية المستهلك، قانون المنافسة، القانون المصرفي ... الخ. وهي كذلك مجموعة من القواعد المطبقة على أشخاص القانون في إطار أنشطتهم الاقتصادية، ويمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد القانونية الواردة على النشاط الاقتصادي سواء فيما يتعلق بتنظيمه ووظيفته وهدفه¹.

2- القوانين الموضوعية

يُعتبر القانون الموضوعي تعبير عن العلاقات الموجودة بين الظواهر الحقيقية أو الواقعية، فعندما تتعلق بعلاقات وظواهر اقتصادية نكون أمام القوانين التي يجب أن يوضحها الاقتصادي، فالقوانين الموضوعية منبثقة عن واقع العلاقات الاقتصادية القائمة والمتكررة بين الظواهر الاقتصادية، وهي غير ثابتة تتغير بتغير هذه الظواهر، ومما لا شك فيه أن علم الاقتصاد له فرضياته وقوانينه ونظرياته، تلك القوانين القابلة للتعميم في كل زمان ومكان. مثل: قانون العرض والطلب، التداول النقدي، الأسواق²، ومنه يمكن إستخلاص السمات الرئيسية للقوانين الاقتصادية فيما يلي³:

1- نسبية التطبيق: أي تغييرها بتغيير الزمان والمكان. فالقوانين الاقتصادية التي تنطبق في بلد متقدم قد لا تنطبق في بلد متخلف، وتلك التي تنطبق في بلد رأسمالي قد لا تنطبق في بلد ذات نظام اقتصادي اشتراكي. فالثبات والاستقرار الذي يتصف بهما القانون الطبيعي، نجدهما نسيبان للقانون الاقتصادي.

2- تنسم القوانين الاقتصادية بأنها ليست حتمية التطبيق أو الحدوث.

3- تتميز القوانين الاقتصادية بعدم دقتها الحسابية، فلا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج دقيقة ومحددة، وإنما هي تعبر عن مجرد ميل أو اتجاه معين. وتمدنا النظرية الاقتصادية بنماذج لهذه القوانين الاقتصادية.

¹ - لعشب محفوظ، المرجع السابق، ص 63.

² - أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 18.

³ - SAVY Robert, Op.cit., pp. 7-9.

الفرع الثاني: منهج البحث في علم الاقتصاد

يراد بمنهج البحث الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع معين للوصول إلى قانون عام، أو هو المنهج الذي تختلف فيه الطرق المستخدمة لاستخلاص المعرفة الاقتصادية عن طريق البحث العلمي¹. ويعتمد علم الاقتصاد في تحليل ومناقشة النشاط والقضايا الاقتصادية على تطبيق مناهج فكرية وعلمية عديدة، أهمها المنهج الاستنباطي (أولاً)، والمنهج الاستقرائي (ثانياً).

أولاً: المنهج الاستنباطي

يقوم هذا المنهج أو الطريقة على أساس التجريد، أي أن الظاهرة الاقتصادية المراد بحثها تجرد من العوامل الكثيرة التي تؤثر فيها لكي تسهل دراستها. وتسمى هذه الطريقة أحياناً بالطريقة الاستنتاجية، وهذه الطريقة في البحث العلمي تستند على فروض عامة كلية تقبل صحتها بصفة مسبقة، والتي نستخرج منها قوانين وأحكام جديدة، فهي عملية استخلاص منطقي ينتقل بمقتضاها الباحث من فروض عامة إلى حالات خاصة أو وسائل جزئية². فموضوع الاقتصاد السياسي محدّد بأمر يتعلق بعلاقات اجتماعية تأخذ المكانة بواسطة الأشياء المادية والخدمات، مثلاً: تحديد سلع ما يعود إلى عدة عوامل (حكم عام) – العوامل المؤثرة – (حكم خاص) – العرض والطلب – النقد – التقنية.

يشترط للتأكد من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها أن تكون نقطة البداية واقعية وحقيقية ثبت وجودها في ظروف معينة، وينبغي دائماً مراعاة توافر هذه الظروف أثناء عملية التحليل والاستنتاج. وفي جميع الأحوال ينبغي عند تقدير النتائج بهذه الطريقة الأخذ بعين الاعتبار أنها تقوم على أساس افتراضي، هذا فضلاً عن أنها طريقة سهلة لاستخلاص النتائج حين نكون بصدد مقدمات بسيطة لا تحتوي على عدد كبير من المتغيرات³.

ثانياً: المنهج الاستقرائي

المنهج الاستقرائي في البحث هو خلاف المنهج الاستنباطي، يبدأ بملاحظة ودراسة الوقائع بتفاصيلها لكي يتم التوصل بطريق التحليل المنطقي إلى القواعد العامة، وهذا المنهج الاستقرائي

¹ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 63.

² - محمد حلمي مراد، المرجع السابق، ص 36-49. أنظر أيضاً: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 22.

³ - أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 16-17.

يستبعد الفروض المبسطة المتعلقة بالظاهرة نظرياً، وهذه الطريقة تبدأ من الواقع وتحصر على أن تبقى وثيقة الصلة به، فالاستقراء يعد من قبيل الاستدلال الذي يرتقي فيه الباحث من الحالة الجزئية إلى القواعد العامة¹. وعليه، نكون بصدد الطريقة الاستقرائية عندما يصلنا البحث في طبيعة عدة جزئيات إلى معرفة حقيقية عامة، مثلاً من خلال ملاحظة تطورات أسعار السلع وكمية النقود يمكن التوصل إلى أن الأسعار بصورة عامة تميل للارتفاع في البلد الذي تزيد فيه كمية النقود المتداولة عند بقاء الإنتاج على حاله².

غير أن الواقع يشير إلى أن من الصعوبة الاختيار بين الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية، حيث أن تغليب إحدهما على الأخرى يتوقف على عدة أمور منها، الظاهرة موضوع البحث وطبيعة عناصرها وتكوين الباحث واتجاهه. لذا فإن أفضل طريقة هي تلك التي تجمع بين طريقتي الاستنباط والاستقراء ما أمكن ذلك، فكلتاهما متكاملتان لا متعارضتان وضرورتان كمنهج للبحث في علم الاقتصاد، لأنه من الممكن وبواسطة إحدى هاتين الطريقتين مراقبة النتائج التي يتم التوصل إليها بالطريقة الأخرى³.

المبحث الثاني: مواضيع علم الاقتصاد

تتسع موضوعات علم الاقتصاد وتتعدد بتعدد وتطور مجالات الحياة الإنسانية، سواء على الصعيد الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي. فالإنسان قد يواجه، في سياق نشاطه اليومي، العديد من الصعوبات والعوائق التي تفرض عليه البحث عن سبل لمواجهتها والتغلب عليها، ومن أبرز هذه الصعوبات محدودية الموارد والوسائل المتاحة واللازمة لتوفير متطلبات المعيشة لأفراد المجتمع، وهو ما يُعرف بـ «المشكلة الاقتصادية»، ولمواجهة هذه المشكلة وتوفير السلع والخدمات الضرورية لإشباع حاجاته، يخرط الإنسان في مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم تتمحور المشكلة الاقتصادية حول ما هو قائم في الواقع من ندرة نسبية في الموارد المتاحة والقابلة للاستخدام في مواجهة الحاجات الإنسانية المتعددة⁴.

¹ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 23.

² - أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 17-18.

³ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 66-67.

⁴ - عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 15.

وعلى هذا الأساس، يقتضي الأمر التطرق في البداية إلى دراسة المشكلة الاقتصادية، ثم النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية

تحتل المشكلات الاقتصادية في الوقت الحاضر أهمية كبيرة على المستويين الداخلي والدولي. ومن الثابت أن لهذه المشكلات انعكاسات سياسية واجتماعية لا يمكن إنكارها، حيث يصعب إهمال دور التطورات الاقتصادية في فهم هذه الجوانب السياسية والاجتماعية لأي جماعة من الجماعات¹.

بصرف النظر عما يكون قد بلغه التطور الاجتماعي للفرد، فإنه يتحتم عليه مواجهة ما اصطلح على تسميته بالمشكلة الاقتصادية، وذلك من خلال تحديد مفهوم المشكلة الاقتصادية وبعدها الحاجات الاقتصادية التي يحتاج الفرد لإشباعها.

الفرع الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية

تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة الندرة النسبية للموارد، وعناصر الإنتاج، وتعدد حاجات أفراد المجتمع المراد إشباعها، أي أن حاجات الأفراد أكبر من الموارد. وعليه لا يوجد تناسب بين ما يتوفر من موارد محدودة وبين حاجات الإنسان المتزايدة. وعليه، يجب تعريف المشكلة الاقتصادية، وتحديد طبيعتها (أولاً)، ثم حصر الشروط الضرورية والكافية لوجود المشكلة الاقتصادية، وخصائصها (ثانياً)، وبعد ذلك تحديد أركان أو عناصر المشكلة الاقتصادية (ثالثاً).

أولاً: مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها

لدراسة مفهوم المشكلة الاقتصادية، سنحاول في هذا الفرع التطرق إلى مضمون المشكلة الاقتصادية (1)، وتحديد طبيعتها (2).

¹ - مختار عبد الحليم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عامل الإنتاج)، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007، ص 2-3.

1- مضمون المشكلة الاقتصادية

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية تعبر عن عدم التناسب أو عدم التوازن أو التناقض أو عدم التوافق بين الموارد والحاجات، والذي ينعكس في صورة ندرة الموارد وصلاحياتها لاستخدامات متعددة بالنسبة للحاجات الإنسانية التي تتعدد وتتفاوت في أهميتها النسبية. وبعبارة أخرى، يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل في محاولة الفرد أو المجتمع التوفيق بين حاجاته غير المحدودة، والتي تختلف في أهميتها النسبية والموارد المحدودة التي تصلح لاستخدامات متعددة¹.

تكمن المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى "مشكلة الندرة" في محدودية الموارد الاقتصادية، وندرته النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل إلى يومنا هذا².

ارتكازاً على هذا المضمون، يتم تناول بعض المعاني التي قد تساهم بدرجة أو بأخرى في توضيح الأبعاد الحقيقية لماهية المشكلة الاقتصادية من ناحية الشروط والمعطيات والخصائص. وعليه يمكن، حصر وتحديد الشروط الضرورية والكافية لوجود المشكلة الاقتصادية في الآتي³:

(أ) - تعدد الحاجات وبالتالي وسائل إشباعها.

(ب) - تفاوت الأهمية النسبية للحاجات الإنسانية.

(ج) - عدم توافر غالبية وسائل إشباع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة.

(د) - ندرة الموارد للحصول على هذه الوسائل.

(هـ) - وجود استعمالات بديلة للموارد.

(و) - سعي الإنسان لتحقيق أقصى إشباع ممكن بأقل جهد ممكن في سلوكه الاقتصادي، أي بصفته كمنتج وكستهلك.

¹ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 19.

² - السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 30.

³ - هابل عبد المولى طشوش، "المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل من منظور إسلامي"، منتدى الفقه الإسلامي، دبي، 2015، ص 7.

يشكل كل من الشرطين رقم (أ) و(د) الشروط الضرورية لقيام المشكلة الاقتصادية، وبالتالي تمثل ما يعرف بمعطيات المشكلة الاقتصادية.

2- طبيعة المشكلة الاقتصادية

كل حياة اقتصادية تقوم على الوجود المتلازم للإنسان والموارد، فالإنسان بحكم تكوينه الطبيعي والنفسي والاجتماعي له مجموعة من الحاجات التي يجد إشباعها في الموارد التي تقدمها له الطبيعة. ويلاحظ أن إشباع البعض من هذه الحاجات ميسر، لأن الطبيعة قدمت وسائل إشباعها بكميات كافية، دون مضیعة للوقت أو تحملا للجهد، وهو ما أطلقنا عليه الموارد الحرة، والتي لا تثير أية مشكلة اقتصادية¹. أما بالنسبة للنوع الآخر من الموارد، وهو الموارد الاقتصادية، وهي التي تتصف بالندرة فهي جد مختلفة، حيث أن هناك جانب كبير من الوسائل التي تقدمها الطبيعة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة لا تكفي بكمياتها المحدودة لهذا الإشباع².

من هذا الوضع تنشأ ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية، التي تتطوي طبيعتها على مضمون واحد ذو وجهين، يتشكلان من التقابل بين الحاجات المتعددة والوسط المحدود الإمكانيات. وهما:

أولاهما: أي الوجه الأول للمشكلة الاقتصادية، إنما يتمثل في كون أن الموارد التي تقدمها الطبيعة لإشباع الحاجات الإنسانية غالبا ما لا تصلح في صورتها الأولى لهذا الإشباع. وهذا ما يثير قضية أو موضوع الإنتاج، وما تتطوي عليه من عمليات التفاعل المستمر بين الإنسان وتلك الموارد التي تتوفر في الطبيعة، من خلال قيام الإنسان بتناول ما يجده في الطبيعة من الأشياء ليخضعها لجهد ذهني والعضلي في صورة مجموعة من عمليات معالجة وتغيير خواصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية من أجل جعلها أشياء نافعة أي وسائل لإشباع الحاجات الإنسانية.

ثانيهما: أي الوجه الآخر للمشكلة الاقتصادية، فيتصل بقضية أو موضوع التوزيع، والتي تنتج من التقابل بين الحاجات غير المحدودة للإنسان والموارد التي على كثرتها تعتبر محدودة بالنسبة للحاجات. ومن ثم فلا بد من توزيع تلك الموارد على الحاجات غير المحدودة، وغني عن

¹ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 25-26.

² - البيلوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974، ص 20-21. عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، الطبعة السادسة، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة، 1999، ص 29.

البيان أن هذا التوزيع يسبقه توزيع آخر هو توزيع المواد على فروع الإنتاج، ذلك التوزيع الذي تقتضيه طبيعة عمليات الإنتاج اللازمة والضرورية لإشباع الحاجات¹.

بناء على التحديد والتحليل السابق لطبيعة المشكلة الاقتصادية، فإنه ربما يكون من المفيد أن نشير إلى أن هناك فريق من الاقتصاديين من يتوابع على اعتبار اصطلاح أو تعبير المشكلة الاقتصادية مرادف لاصطلاح أو تعبير الندرة، بالتحديد السابق لمفهومها. إلا أنه من ناحيتنا، فإننا نعتبر أن المشكلة الاقتصادية تمثل صياغة للقضايا الأساسية المرتبطة بإنتاج وتداول وتوزيع واستهلاك الثروة، باعتبارها تمثل موضوع علم الاقتصاد.

ثانيا: خصائص المشكلة الاقتصادية

تتمثل الخصائص الأساسية للمشكلة الاقتصادية في كونها ما هي إلا: مشكلة ندرة عامة أبدية ودائمة، ومشكلة اختيار وتضحية. وسنتناول هذه الخصائص الأساسية الثلاثة على التوالي:

1- مشكلة ندرة عامة أبدية ودائمة

بمعنى أن مضمونها وأركانها تنطبق على الفرد والمجتمع ككل. فأي فرد (فقير كان أم غني) وأي مجتمع (بغض النظر عن طبيعة نظامه السياسي والاجتماعي، أو مرحلة تقدمه الاجتماعي والاقتصادي) يواجه المشكلة الاقتصادية بدرجات متفاوتة وصور متباينة. والندرة هي أهم خاصية للمشكلة الاقتصادية، فلولا ندرة الموارد اللازمة لإشباع الرغبات الإنسانية المختلفة لما نشأت أي مشكلة على الإطلاق. والندرة المقصودة هنا هي الندرة النسبية لا الندرة المطلقة².

كما أنها مشكلة أبدية ودائمة، بمعنى أن الإنسان منذ أن خلقه الله وبالتالي المجتمع، واجه ويواجه وسيواجه مستقبلا هذه المشكلة، طالما استمر التسابق بين تزايد الموارد وتزايد الحاجات الإنسانية وتنوعها وتجددها. وحتى عندما تتزايد قدرة الفرد على إشباع رغباته جميعا فإنه تتور في نفسه دائما رغبات جديدة في حاجة هي الأخرى إلى الإشباع، وهو الحال كذلك بالنسبة للجماعة³.

¹ - لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع راجع: عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص ص 15-16. زينب حسين

عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 13.

² - أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 39.

³ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 27-28.

2- مشكلة اختيار وتضحية

يمكن تفسير ذلك من كون أنه يترتب على تزام الحاجات غير المحدودة التي تتفاوت في أهميتها النسبية على الموارد المحدودة، والتي تصلح لاستخدامات متعددة، ضرورة التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع البعض الآخر. ومن هنا يتعين على الفرد أو المجتمع أن يختار أو يفاضل بين حاجات مختلفة، ثم يقرر أي الحاجات أولى بالإشباع، وبالتالي ما هي الحاجات التي لا مفر من بقائها دون إشباع في وقت معين. ومتى حدد الفرد أو المجتمع موقفه من التفضيل والاختيار، أصبح من المتعين عليه أن يوزع الموارد التي في حوزته بالطريقة التي تكفل إشباع الحاجات التي اختارها أو فضلها على غيرها¹.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن المشكلة الاقتصادية كمسألة اختيار وتضحية لا تنشأ فقط من ندرة الموارد بالمقارنة مع الحاجات، وإنما أيضا لكون أن هذه الموارد لها استعمالات متعددة وبديلة، ولذلك يترتب على توجيه مورد معين إلى استخدام معين ضرورة التضحية بأوجه الاستخدام الأخرى. ويعرف هذا بنفقة الاختيار أو التضحية، مثال: نفترض أن قطعة أرض تصلح لبناء عمارة أو للزراعة، فإذا ما تقرر استخدامها للبناء، فإن هذا يعني التضحية باستخدامها في الزراعة².

ثالثا: أركان أو عناصر المشكلة الاقتصادية

يطرح التحديد السابق لطبيعة وماهية المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل عدد من التساؤلات الهامة، والتي تثار في طرق وأساليب تنظيم وإدارة عمليات إنتاج وتوزيع الموارد الاقتصادية (أو الثروة)، بغية مواجهة المشكلة الاقتصادية³.

وأهم هذه التساؤلات تتمثل فيما يلي:

¹ - بن أشنهو عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 22-23.

² - مختار عبد الحليم طلبة، المرجع السابق، ص 7.

³ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 17. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 80-82. لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 13-14.

الأول: ماذا ننتج؟ وبأي كميات؟ أو ما هي أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها؟

طالما أن أي مجتمع يواجه مشكلة ندرة الموارد لتلبية الاحتياجات غير المحدودة لأفراده، فمن المحتم عليه أن يفاضل ويختار بين الحاجات المتعددة على ضوء أهميتها النسبية وحجم موارده المتاحة واستخداماتها المختلفة. وغني عن البيان أن هذا التفضيل والاختيار لبعض الحاجات الإنسانية على حاجات أخرى (والذي يعني بعبارة أخرى التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع البعض الآخر)، يمكن على أساسه تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها. ومتى تم تحديد هذا، فإنه بعد ذلك يتم توزيع وتخصيص الموارد على فروع الإنتاج المختلفة، من زراعة وصناعة وخدمات ... الخ.

الثاني: كيف ننتج؟ أو ما هي طريقة الإنتاج المناسبة للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟

وبديهي أن هذا التساؤل يفترض تعدد الطرق الفنية لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها، وتختلف تلك الطرق الفنية للإنتاج باختلاف نسب الجمع بين عناصر الإنتاج الضرورية لإنتاج كمية معينة من السلعة أو الخدمة. ومن ثم فإن الإجابة عليه تتطلب الاختيار لأنسب طرق أو فنون الإنتاج، طالما أن هناك أكثر من طريقة لعناصر الإنتاج المختلفة واللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها.

الثالث: لمن ننتج؟، أو كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على عوامل الإنتاج المختلفة، نظير خدماتها التي ساهمت بها في إنتاج تلك السلع والخدمات؟

يتطلب هذا السؤال التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين به، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج. فلا شك أن هذه المشكلة تعتبر من أعقد وأخطر المشكلات، وأكثرها إثارة للجدل والنقاش بين المفكرين الاقتصاديين لاتصالها الوثيق بمبدأ العدالة الاجتماعية¹.

¹ - زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 14-15.

الفرع الثاني: الحاجات الاقتصادية

تعتبر الحاجات الإنسانية ضروريات اقتصادية بالنسبة للإنسان، وهي مصطلح ثقافي واجتماعي يتغير من زمان إلى آخر، فهي جزأين مادي نظرا لاحتياج الإنسان لها وثقافي اجتماعي لأنها غير محدودة أو لا نهائية، فهي متزايدة ومتغيرة كلما مرت عليها مدة من الزمن¹. لذلك سنتطرق إلى تعريف الحاجات الاقتصادية وعناصرها (أولا)، وبعدها تحديد خصائص الحاجات الاقتصادية وأقسامها (ثانيا)، وأخيرا الموارد الاقتصادية (ثالثا).

أولا: تعريف الحاجات الاقتصادية وعناصرها

لا يمكن للإنسان في مختلف أطواره أن يستغني عن نظام الحاجات، فهو يحتاج إلى العديد من الأشياء والخدمات لإشباع رغباته وسد حاجاته، ولكن التمايز البشري يكمن في طبيعة التعامل مع هذا النظام، وسبل توفير حاجيات الإنسان، إذ أنه تتوفر لديه حاجيات بيولوجيا واقتصادية، يعتبر توفيرها وإشباعها ضمن الأطر المشروعة سببا لبقاء الإنسان على وجه هذه الأرض².

1- تعريف الحاجات الاقتصادية

يمكن تعريف الحاجات بأنها الرغبة في الحصول على الوسائل اللازمة لوجود الإنسان وتطوره، أي أنها شعور الفرد بفقدان شيء ما في حياته، سواء كان عاطفياً أو أخلاقياً أو غير ذلك، فهي رغبة يحس بها في صورة ألم جسماني أو نفساني، تدفعه إلى بذل جهد معين من أجل إشباعها. وبعبارة أخرى، تعرف الحاجة بأنها رغبة الفرد الشديدة في الحصول على شيء ما سواء كان هذا الشيء منظور (كسلعة) أم غير منظور (كخدمة). مثل: (التعليم - العلاج - الأمن...الخ)، والعمل على تلبيتها، أو الحصول عليها، والاستعداد لدفع تكلفة الحصول عليها³.

¹ - شطيبي حنان، المرجع السابق، ص 17.

² - بن أشنهو عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 39.

³ - خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 72.

ومن هذه الحاجات ما يعتمد على وسائل مادية لإشباعها، ومنها ما لا يعتمد على ذلك كالحاجات المعنوية، فمثلا الحاجة إلى الغذاء تنشأ حينما يشعر الإنسان بالجوع، وبالتالي فإنه يتحرك من أجل الحصول على شيء معين يشبع هذه الحاجة¹.

وبناء عليه، فإن الحاجة تخلق شعور بالحرمان يدفع صاحبها إلى البحث عن وسيلة معينة تخلصه من هذا الحرمان، فهي تعبر عن حالة نفسية تعكس الرغبة في إشباع نقص مادي أو معنوي، تدفع الإنسان إلى السعي للحصول على الوسائل اللازمة لتلبيتها². وعليه يمكن القول بأن الحاجات تمثل الطاقة الكامنة في الإنسان، والتي تدفعه إلى بذل حجم معين من الجهد العضلي أو الذهني في تعامله مع الأشياء المختلفة، لكي يجعل منها وسائل وسلع مختلفة لإشباع حاجاته.

2- عناصر الحاجات الاقتصادية

واضح من التحديد السابق للحاجات، أن كلمة الحاجة بالرغم من أنها تثير معان متعددة، قد يترك أمر تحديدها تارة لعلماء الاقتصاد وتارة لعلماء الاجتماع والنفس والطب، إلا أن الحاجة تدل دائما على كونها حالة نفسية تتحلل، أي كان موضوعها، إلى ثلاثة عناصر أو أوجه. وهي:

أ- إحساس بالألم أو الشعور بالحرمان.

ب- معرفة وسيلة من شأنها أن تطفئ هذا الإحساس أو الشعور بالألم.

ج- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الإحساس.

بالطبع، فالمسألة لا تعدو أن تكون ثلاثة أوجه لحالة نفسية، وليس وجود ثلاثة عناصر منفصلة في الواقع. ما دام أن وجود الحاجة في نفس الإنسان يولد إثارة، وهذه الإثارة تولد الرغبة، وهذه الرغبة تولد بذل المجهود في سبيل إشباع هذه الرغبة حتى تزول الإثارة³.

¹ الحاجات المادية كثيرا ما ترتبط بقيم أو معان معنوية، والحاجات المعنوية كثيرا ما يستعان على إشباعها بوسائل مادية. فالطعام لازم للتغذية، والمسكن لازم للإيواء، ولكن الصداقة لا تعتمد على وسائل مادية لإشباع حاجة الإنسان إليها. أنظر: عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 19.

² زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 16.

³ عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 20.

ثانيا: خصائص الحاجات الاقتصادية وأقسامها

تتميز الحاجات الاقتصادية بعدة خصائص، يترتب عليها بعض النتائج الاقتصادية، كما وأنها تنقسم أو تصنف إلى عدة أنواع.

1- خصائص الحاجات الاقتصادية

للحاجة خصائص متعددة تسهم، بالإضافة إلى ما تقدم بيانه، في تحديد عناصر محتواها الموضوعي. ولعل أهم هذه الخصائص تتمثل فيما يلي:

أ/ قابلية الحاجة للإشباع

يمكن تقرير إذا ما تركز الاهتمام على حاجة واحدة، كقاعدة عامة أن كل حاجة قابلة للإشباع، وبمعنى أن قدرا معلوما أو محدودا من الأموال يكفي لإشباعها، وأنها تقل حدة كلما تلقت قدرا من الإشباع¹. فالإنسان قد يحتاج إلى عدد معين من قطع الأثاث، وقد يحتاج إلى سيارة أو سيارتين أو إلى عدد من الكتب، أو إلى وقت معين لسماع الموسيقى. ومن ثمة فإن كل حاجة من هذه الحاجات لها قدر معين يشبعها، وبعد الحصول عليها لا يصبح الإنسان بحاجة إلى مزيد من الإشباع في وقت معلوم².

ب/ قابلية الحاجة للانقسام

يقصد بها أن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف منه تدريجيا بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباعها، فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئيا عن طريق تناول بعض الطعام وليس كل الطعام اللازم لإزالة الجوع تماما، كذلك فإن الحاجة إلى الملابس يمكن إشباعها جزئيا بشراء عدد قليل من الملابس، أو بشراء ملابس رخيصة. وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل الإشباع نفسها إلى الانقسام، أو على تنوع هذه الوسائل من حيث الجودة³.

¹ - مختار عبد الحليم طلبة، المرجع السابق، ص 4-5.

² - البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 26.

³ - زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 20.

ت/ قابلية الحاجة للقياس

هناك بعض الظواهر التي يمكن قياسها كمياً، فالمسافات يمكن قياسها باستخدام الكيلومتر، والأحجام يمكن قياسها بالأمتار المكعبة، والأوزان يمكن قياسها بالرطل أو الطن. وإلى جانب ذلك هناك بعض الظواهر الأخرى التي وإن كان لا يمكن قياسها كمياً، إلا أنه يمكن مقارنتها وترتيبها تنازلياً أو تصاعدياً، مثل: ظاهرة الجمال، وظاهرة الصور الزيتية، لا يمكن قياسها كمياً، ولكن يمكن ترتيبها حسب درجة جمال كل منها، وما يصدق على ظاهرة الجمال يصدق على ظاهرة الحاجة. إذ لا يمكن قياسها كمياً، ولكن يمكن ترتيبها من حيث حدتها، فالحاجة إلى الطعام اليوم قد تكون أكثر حدة من الحاجة إليه بالأمس، كما يمكن القول أن الحاجة إلى الطعام أشد حدة من الحاجة إلى الملابس¹.

ث/ قابلية الحاجة للاستبدال أو التكامل

قابلية الحاجة للاستبدال أي أن الحاجات تعوض في الغالب بحاجات أخرى يكون إشباعها أكثر سهولة من إشباع الحاجة الأولى، وعادة ما توجد سلعة تحل محل أخرى، ودرجة التعويض هذه تختلف من سلعة إلى أخرى اعتماداً على مدى ضرورة الحاجة. كما أن هناك من الحاجات ما يكمل بعضها البعض، فالحاجة لشرب الشاي يكملها الحاجة إلى الماء والوقود والشاي والسكر والأواني. والحاجة إلى التدفئة لا يكفي لإشباعها ارتداء ملابس ثقيلة، بل لإشباعها أيضاً لا بد من تناول طعام خاص يمد الجسم بالسرعات الحرارية². وهكذا نجد الحاجة الواحدة تستدعي حاجات أخرى، بحيث تتربط الحاجات وتتكامل.

ج/ قابلية الحاجة للتنوع والتعدد والتزايد باستمرار

حاجة الفرد إلى سلعة أو خدمة معينة تتجه للإشباع مع زيادة الاستهلاك، وهي في مجموعها تتزايد باستمرار³. فالحاجات الإنسانية تتميز بأنها كثيرة ومتنوعة وتتزايد مع مرور الزمن، وذلك بالمقارنة مثلاً بين الحاجات المطلوبة في القرون الماضية وتلك الحاجات المطلوبة في وقتنا الحاضر.

¹ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 23.

² - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 74.

³ - البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 24.

2- أنواع الحاجات الاقتصادية

تتقسم حاجات الإنسان إلى عدة أنواع، نذكر البعض منها بشكل عام:

أ/ الحاجات المادية والحاجات المعنوية

الحاجات المادية، هي التي يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية (سلع وخدمات)، أي أن إنتاجها يتحمل تكاليف مادية. وهذا يعني أن لها سعر أو قيمة ينبغي على المستهلك دفعها لغرض الحصول عليها، كالحاجة إلى الغذاء والملبس والسكن والمواصلات. أما الحاجات المعنوية، فهي تلك التي يتم إشباعها عن طريق بذل الإنسان جهداً فكرياً والتي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية، كالحاجة إلى التعليم والصحة والصداقة والأخلاق¹.

ب/ الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية

تقسم الحاجات إلى حاجات ضرورية وأخرى حاجات كمالية. فالحاجات الضرورية، هي تلك الحاجات التي يعتبر تلبيتها إلزامية أو ضرورية لمعيشة الفرد، والتي تتوقف حياة الفرد على إشباعها، كالحاجة إلى الشرب والعلاج والطعام. أما الحاجات الكمالية هي تلك التي تزيد من متعة الحياة ولذتها، فهي ليست ضرورية وغير إلزامية لمعيشة الإنسان. مثل: السفر، المطالعة، الاستماع إلى الموسيقى. فهي لا تهدد وجوده².

ج/ الحاجات الفردية الخاصة والحاجات الاجتماعية (الجماعية)

الحاجة الفردية أو الخاصة، هي تلك التي تتصل مباشرة بشخص الإنسان وحياته الخاصة، والتي يمكن إشباعها بشكل فردي، ويقتصر نفعها على فرد واحد ولا يفيد منها فرد آخر، كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج. أما الحاجة الاجتماعية، فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى التعليم وتوفير الأمن والعدالة ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة لتحقيق الصالح العام³. والعبرة في فردية أو جماعية إشباع الحاجات ليست بانفراد شخص أو اشتراك جماعة في عملية الإشباع، ولكن بتنظيم الدولة لهذا الإشباع أو عدم تنظيمها له.

¹ - شطيبي حنان، المرجع السابق، ص 21.

² - مختار عبد الحليم طلبية، المرجع السابق، ص 3.

³ - البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 25.

ثالثا: الموارد الاقتصادية

كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائما، بمعنى أن الإنسان يعيش في عالم الندرة، فالموارد التي يتصرف فيها إما تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين أو موزعة توزيعا مكانيا، حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى، وحتى لو كانت هذه الموارد وفيرة فإن الإنسان يظل محصورا بعامل الوقت¹، وهو من أكثر العوامل ندرة على الإنسان²، فوجود حاجات إنسانية يعني في نفس الوقت وجود وسائل صالحة لإشباعها ومعرفة بوجودها وصلاحياتها، ونطلق على هذه الوسائل اسم الموارد، وعليه سنعرفها ونذكر شروطها.

1- تعريف الموارد الاقتصادية

يقصد بالموارد مختلف السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع حاجات الأفراد، ووصف الموارد بالندرة لا يقصد بها الندرة المطلقة وإنما الندرة النسبية والتي هي قدرة الموارد المتاحة على الإشباع بالنسبة لحاجات الأفراد الكثيرة المتعددة³.

كما يمكن تعريف الموارد على أنها كل ما يصلح من أشياء ووسائل لإشباع الحاجات الإنسانية.

أو هي وسائل يسعى الإنسان للحصول عليها لإشباع حاجاته⁴.

2- شروط الموارد وعواملها: لهذه الموارد شروط لابد كم تحققها، كما لها عوامل تساهم في تحصيلها ومنه سنتطرق لهما

1-2- شروط الموارد

حتى تكون السلعة اقتصادية يجب توفر عدة شروط، كما يلي:

1- أن تستجيب هذه السلع لراغبات وحاجات الإنسان، فإذا كانت مادة لا يرغب فيها فهي لا تعتبر ثروة اقتصادية، مثل الأوساخ.

¹ - محبوب رفعت، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981، ص ص 75-80.

² - بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 10.

³ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 74.

⁴ - البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 29.

2- إمكانية استغلالها من الإنسان، وهذا الشرط مرهون بمدى تطور الميكانيزمات التكنولوجية.

3- أن تكون موجودة بقدر نسبة حاجة الإنسان أي أن توفرها نسبي¹.

2-2- عوامل ندرة السلع الاقتصادية

تتكون عوامل ندرة السلع الاقتصادية من عدة عوامل طبيعية وتنظيمية واجتماعية.

1- **عوامل طبيعية:** كلما قلت مادة (ثروة) في الطبيعة زادت قيمتها لدى الإنسان، مثل الذهب.

2- **عوامل تنظيمية:** تتلخص في أن القانون قد يمنع استيراد أو إنتاج مادة معينة، مثل السلع المقلدة.

3- **عوامل اجتماعية:** مثل الدين الذي يمنع أكل لحم الخنازير، وإنتاج بعض السلع.

3- أنواع الموارد الاقتصادية

1-3- **موارد طبيعية:** هي كل السلع الاقتصادية التي تستخدم في الإنتاج والتي توجد في الطبيعة مباشرة كالأرض التي تستخدم في إنتاج محصول معين، والمعادن الموجودة في باطن الأرض، ومساقط الأنهار التي يمكن الاستفادة منها في توليد الطاقة والبحار والأنهار التي تستخدم في الملاحة والزراعة. يمكن القول أن الإنسان في هذه الحالة ليس له علاقة بوجود هذه الموارد، وإنما تعتبر هبة من هبات الطبيعة. وكان الاقتصاديين يطلقون عليها اسم "الأرض"².

فهناك دول عربية غنية بالموارد الطبيعية كالنفط مثل دول مجلس التعاون الخليجي، ودول أخرى غنية بالأراضي الزراعية مثل السودان واليمن والصومال لكنها فقيرة بالموارد المادية لاستغلال هذه الثروات.

2-3- **موارد بشرية (العمل):** وهي القدرة الإنسانية من عمل وفكر، أي الطاقات الذهنية والجسدية للإنسان، ويطلق عليها الاقتصاديين عادة اسم "العمل". فمثلا دول كالجائر، مصر،

¹ - شطيبي حنان، المرجع السابق، ص 19.

² - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 35.

الأردن، سوريا، واليمن غنية بالموارد البشرية، وتعتبر دول مصدرة لليد العاملة بعكس دول الخليج التي تعتبر فقيرة بالموارد البشرية وتعتبر دول مستوردة لليد العاملة، لكنها غنية بالموارد الطبيعية¹.

3-3- موارد اقتصادية (السلع الرأسمالية): وهي موارد مصنوعة قام فيها العمل الإنساني بتحويل الموارد الطبيعية إلى أشكال أخرى أقدر على إشباع حاجاته واحتفظ بها للاستخدام في فترات مقبلة، فهي نتاج التفاعل بين الموارد البشرية والطبيعية، مثل إنتاج الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية وغيرها. وتعرف هذه الموارد عادة باسم عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج².

المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي

يُقصد بالنشاط الاقتصادي مجموع العمليات والأعمال التي يقوم بها الإنسان بهدف تكييف الموارد الطبيعية التي تنسم بالندرة مع حاجاته المتعددة والمتزايدة، ويشمل هذا النشاط مختلف التصرفات الرامية إلى استغلال الثروات والموارد الطبيعية واستخراجها، ثم تحويلها وإعدادها في صورة تجعلها صالحة للاستعمال والاستهلاك³.

كما تهدف العملية الاقتصادية في جوهرها إلى تلبية حاجات الإنسان وإشباع رغباته، وذلك من خلال توفير السلع والخدمات اللازمة لاستهلاكه، ولتحقيق هذا الغرض يقوم الإنسان بإنتاج السلع التي تلبي حاجاته، ثم يدخل في علاقات تبادل مع غيره من أفراد المجتمع للحصول على ما يحتاج إليه من سلع وخدمات أخرى، إذ يستحيل على الفرد مهما بلغت قدراته وإمكاناته أن يتولى بمفرده إنتاج جميع السلع والخدمات الكفيلة بإشباع حاجاته المتعددة والمتنوعة.

وبهذا يتم النشاط الاقتصادي وفقا للعديد من المراحل بدء بالإنتاج وهو عملية إنشاء السلع والخدمات، ثم التبادل وهو الفعل الذي يتم بموجبه توفير السلع والخدمات لاستهلاكها، وبعدها الاستهلاك وهو الفعل الذي يتم من خلاله إشباع الحاجات.

وعليه ستعالج هذه المراحل في الفروع التالية:

¹- أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 32.

²- الببلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 32.

³- الببلاوي حازم، المرجع نفسه، ص 33.

الفرع الأول: عملية الإنتاج

في إطار المجتمع تُنظَّم الأنشطة الاقتصادية ضمن مجموعات فرعية محددة تُعرف بالقطاعات الاقتصادية، وتندرج عملية الإنتاج ضمن هذه القطاعات باعتبارها من أهم الأنشطة المكوِّنة لها، وانطلاقاً من ذلك يربط غالبية علماء الاقتصاد بين الإنتاج والعرض باعتبارهما نشاطين اقتصاديين متكاملين، إذ لا يمكن الحديث عن عرض السلع والخدمات في السوق دون أن تسبقه عملية إنتاج التي تُعد مرحلة أساسية وضرورية لتوفيرها وإتاحتها للاستهلاك¹.

يأخذ الإنتاج عدة مفاهيم تتنوع بحسب الفكرة التي يدور حولها كل مفهوم، وعليه سنتطرق إلى تعريف الإنتاج ثم إلى تحديد عناصره المختلفة والمشاركة في العملية الإنتاجية.

أولاً: تعريف الإنتاج

يُقصد بالإنتاج عملية خلق المنفعة أو زيادتها، ويشمل ذلك مختلف الأنشطة والفعاليات التي تسهم في توفير السلع والخدمات وإتاحتها للأفراد لإشباع حاجاتهم. وبذلك، يمثل الإنتاج العملية التي تعمل على سد الفجوة القائمة بين الموارد الطبيعية المتاحة من جهة، والحاجات والرغبات المتعددة للمستهلكين من جهة أخرى، كما تُعد عملية الإنتاج وظيفة أساسية داخل المؤسسة، تهدف إلى الحصول على السلع والخدمات من خلال الاعتماد على مجموعة من عوامل وتوظيفها بصورة متكاملة².

فالإنتاج هو اللحظة الأولى في العملية الاقتصادية ويتم تعريفه عموماً على أنه تكوين أو خلق الثروة أو المنفعة، أي صنع سلعة أو إضافة منفعة جديدة لم يكن لها وجود³.

هناك ثلاثة مفاهيم على الأقل للإنتاج، وهي:

- مفهوم ضيق يبقى فقط كإنتاج يقتصر على خلق السلع المادية، وبالتالي فقط أنشطة القطاعين الأولي (الإنتاج الطبيعي) والثانوي.

¹ - محمد دويدار، المرجع السابق، ص 276.

² - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 67.

³ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 205.

- مفهوم واسع يعرف بالإنتاج أي نشاط ينتج منفعة. في هذه الحالة، فإن القطاعات التي يتم النظر فيها هي قطاعات أولية وثانوية، ولكنها أيضاً عالية. وفقاً لهذا المفهوم، فإن الإنتاج يعني إنشاء المرافق.

- مفهوم بسيط يحتفظ بإنتاج تصنيع المنتجات، ولكنه يحتفظ أيضاً بمجموعة كاملة من العمليات التي تطيل التصنيع: نقل المنتجات والتعبئة والتغليف. هنا ستكون القطاعات المعنية بالطبع أولية وثانوية، ولكنها أيضاً جزء من قطاع التعليم العالي، يتوقف الإنتاج حيث يبدأ التسويق.

هذا الاختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين حول التعريف الوحيد للإنتاج يدل بالفعل على طبيعة تخصصهم. الاقتصاد السياسي هو علم اجتماعي على هذا النحو، فهو موضوع عدد من الخلافات، بقدر ما سنحظى بفرصة رؤيته لاحقاً¹.

ثانياً: عناصر الإنتاج

بحكم التقليد الذي يعود إلى الاقتصاديين الأوائل، تم تمييز ثلاثة عناصر أو عوامل للإنتاج، وهي: الأرض أو الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم.

1- الطبيعة (الأرض)

يقصد بها كل الثروات الموجودة فوق سطح الأرض من مائية وحيوانية أو في جوفها من ثروات معدنية وكل الثروات المناخية وكل الثروات الموجودة خارج نطاق الكرة الأرضية والتي فتح غزو الفضاء إمكانية استغلالها. وهذه الموارد لا دخل لعمل الإنسان في إيجادها ويتمكن الإنسان بفضلها من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته². كما أن هذه الموارد لا قيمة لها دون تدخل الإنسان ببذل الجهد الواعي لاستغلالها وتجهيتها لإشباع حاجاته، فالقطب الرئيسي في الظاهرة الاقتصادية بصفة عامة هو تلك العلاقة بين الإنسان والطبيعة³.

والموارد الطبيعية قد تعتبر اقتصادية أو غير اقتصادية، إذا كانت متوفرة بكثرة كما هي صنفان:

¹ - DIOUF Mokhtar, Op.cit., pp. 34-35.

² - محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 39.

³ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 99-100.

- موارد طبيعية تتميز بسهولة وقابليتها للتجدد، مثل الأنهار، النباتات، الغابات، الحيوانات...الخ.

- موارد طبيعية صعبة التجدد، تحتاج لوقت طويل، مثل المعادن باختلاف أنواعها¹.

2- العمل

يقصد بالعمل الجهد الإنساني الضروري للقيام بعملية الإنتاج، سواء اتخذ هذا الجهد صورة نشاط عضلي أو ذهني يبذله الفرد بهدف المساهمة في تحقيق الإنتاج، ومن ثم لا يشمل مفهوم العمل الجهد الذي تؤديه الآلات.

ويتميز العمل باعتباره أحد عناصر الإنتاج بكونه نشاطاً إنسانياً واعياً وإرادياً، يهدف من خلاله الفرد إلى المساهمة في العملية الإنتاجية².

أ- أنواع العمل:

للعمل نوعين أساسيين هما:

✓ **عمل عضلي:** هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل جهد بدني أكثر من الجهد الفكري.

✓ **عمل فكري:** هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل جهد فكري أكثر من الجهد البدني.

هنا ينبغي الإشارة إلى أن هذا التقسيم للعمل لا يعني الفصل الكامل بين كل نوع من أنواع العمل، إذ غالباً ما يكون هناك تدخل بين الأنواع بعضها البعض. فمثلاً لا يوجد نوع العمل الذي يعتمد على الجهد العضلي فقط دون استخدام الملكات الذهنية، وبالمثل لا يوجد عمل ذهني تماماً لا يتطلب بعض الجهد العضلي³.

¹- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 342-343.

²- مختار عبد الحليم طلبية، المرجع السابق، ص 126.

³- البيلايي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 139.

ب- التخصص وتقسيم العمل:

إن تطور البشرية وتزايد الحاجات الإنسانية وتنوعها، كمّاً ونوعاً أدى إلى اتساع نطاق تقسيم العمل ليس فقط بين الأفراد، وإنما أيضاً بين الجماعات والأقاليم، وتزداد الكفاءة الاقتصادية للعمل كلما ارتفع مستوى التخصص الذي يتخذ صورتين أساسيتين، تتمثل الأولى في التخصص في مهنة معينة، حيث يقتصر الفرد على إنتاج سلعة أو تقديم خدمة واحدة، بينما يحصل على باقي السلع والخدمات التي يحتاج إليها عن طريق التبادل، أما الصورة الثانية فتتمثل في التخصص داخل المشروع، إذ تُقسّم العملية الإنتاجية إلى مجموعة من العمليات الجزئية، بحيث يتولى كل عامل أداء عملية محددة يتخصص فيها، ويُطلق على هذه الظاهرة تقسيم العمل، حيث يؤدي ازدياد درجة تقسيم العمل إلى ارتفاع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الإنتاج¹.

إضافة إلى ذلك، يتخذ تقسيم العمل مظاهر متعددة، من أبرزها التقسيم الفيزيولوجي، الذي يتم على أساسه توزيع العمل بين الرجل والمرأة وفقاً لطبيعة الجهد والقدرات البدنية. كما يظهر في المظهر المهني، الذي يتم بموجبه تقسيم العمل بين الأفراد إلى أعمال زراعية وصناعية ورعوية وتجارية، بحسب طبيعة النشاط الذي يمارسه كل فرد. كذلك، يبرز التقسيم على أساس المستوى العلمي والتخصص، حيث يتم توزيع العمل بين الأفراد وفقاً لمؤهلاتهم العلمية واختصاصاتهم وقدراتهم، بحيث يتولى كل عامل أداء مهمة محددة ومتميزة عن المهام التي يؤديها باقي العمال داخل المشروع، وهو ما يسهم في تنظيم العملية الإنتاجية ورفع كفاءتها².

ج- تقييم عملية تقسيم العمل:

مزايا تقسيم العمل: يحقق تقسيم العمل العديد من المزايا، تتمثل في:

- اكتساب العامل مهارات وقدرات أكبر نظراً لتركيز الجهد على جانب معين من العمل.
- زيادة كميات الإنتاج التي يمكن للمشروع الإنتاجي خلقها خلال مدة معينة
- توزيع العمل على الأفراد حسب قدراتهم بجعل الرجل المناسب في المكان المناسب.
- يمكن تقسيم العمل من توفير وقت كبير جداً أثناء القيام بالإنتاج.

¹ - عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 263. البيلايي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 139-140.

² - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 143-144.

عيوب تقسيم العمل: قد يؤدي تقسيم العمل إلى:

- إظهار وشعور الأفراد العاملين بالملل وضيق الفكر، ويصبح العامل مجرد حلقة في آلة، لا دخل له فيها.
- تقسيم العمل يؤدي إلى أن العامل يصبح معتمدا كلياً على العملية الإنتاجية التي يؤديها، ولا يمكن أن يؤدي غيرها، مما يعرضه للبطالة إذا ما كسد سوق الصناعة التي يعمل فيها.
- يجعل تقسيم العمل العامل غير قادر على القيام بأعمال أخرى، حتى ولو كانت ذات صلة بأعماله.
- قتل روح الابتكار والتفكير بالنسبة للعامل من ناحية، وتوفير عدد من العمال بسبب انتشار استعمال الآلات من ناحية أخرى¹.

3- رأس المال

يمثل رأس المال عنصر أساسي من عناصر الإنتاج غير البشرية (المادية)، والذي يزداد دوره وأهميته باضطراد في الاقتصاديات الحديثة. ورأس المال هو نتيجة الاقتصاد والتفتير، بمعنى أنه يمكن الحصول عليه بالسعي وراء جمع الأموال وعدم استهلاكها دفعة واحدة².

أ- المعنى الفني لرأس المال:

يختلف مفهوم رأس المال ومدلوله باختلاف الموضوعات والمجالات التي يتناولها ولذلك يمكن التمييز بين عدة معانٍ له، فقد يُقصد برأس المال مجموع الأموال المنتجة التي لا يكون الغرض منها إشباع حاجة مباشرة، وإنما استخدامها والمساهمة من خلالها في إنتاج أموال أخرى. ومن أمثلتها الآلات والمباني والمواد الأولية، والتحسينات التي تُجرى على التربة، فضلاً عن السلع نصف المصنعة، كما يُقصد به أيضاً مجموع الأموال التي يملكها شخص معين أو هيئة معينة في لحظة زمنية محددة³.

¹ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ص 144-146.

² - ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013، ص 49. أنظر أيضاً: حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص ص 203-205.

³ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 163.

وبصفة عامة يقصد برأس المال مجموعة غير متجانسة من الأموال التي سبق إنتاجها والتي تستخدم في عملية الإنتاج، من أجل خلق وزيادة إنتاجية المنتجات بنوعيتها الاستهلاكية والإنتاجية. وتشمل أدوات العمل مثل الآلات، والمدخرات النقدية المخصصة للاستثمار¹.

إلى جانب رأس المال الفني ظهرت مفاهيم أخرى لرأس المال، منها رأس المال المحاسبي، والذي يقصد به تلك القيمة النقدية لأموال المشروعات (رأس المال بالمعنى الفني)، والتي تستهلك إما ماديا أو اقتصاديا. أو هو مجموع الأموال المنقولة أو غير المنقولة لشخص ما أو لمشروع ما، وهي تبقى ثابتة على ما هي عليه دون نقصان².

ب- تقسيمات رأس المال:

لقد جرى تقسيم رأس المال إلى عدة أنواع وتصنيفات، ومن أبرزها تقسيمه إلى رأس مال ثابت ورأس مال متداول، ويُقصد برأس المال الثابت ذلك الذي لا يُستهلك بمجرد استخدامه في عملية إنتاجية واحدة، وإنما يستمر في الاستعمال خلال عدة عمليات إنتاجية، ومن أمثلته المباني والآلات والمعدات، إذ تساهم في أكثر من دورة إنتاجية، أما رأس المال المتداول فهو الذي يُستهلك بالكامل خلال عملية إنتاجية واحدة، ومن أمثلته المواد الأولية التي تدخل في العملية الإنتاجية وتُستخدم مرة واحدة، كالبنور والأسمدة والفحم والقطن وغيرها من المواد اللازمة للإنتاج.

للتفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول أهمية كبيرة لحساب نفقات الإنتاج، فرأس المال المتداول تحسب قيمته بالكامل ضمن نفقة إنتاج السلعة، أما رأس المال الثابت فلا يحتسب ضمن هذه النفقة إلا جزء فقط من قيمته الذي يستهلك فعلا في عمليات إنتاج السلعة أو الخدمة³.

ج- مكونات رأس المال: يتكون عن طريق الادخار والاستثمار، إذ لا يمكن الاستغناء عنهما داخل العملية الإنتاجية أو داخل المجتمع.

¹ - محمد دويدار، المرجع السابق، ص 318.

² - عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 264-265.

³ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 164، وعبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 265.

ج 1/ الادخار

يعني الادخار اقتطاع جزء من الدخل الذي يحصل عليه الفرد وعدم إنفاقه أي الامتناع عن استهلاكه، ويكون ذلك إما باكتنازه أو بإيداعه في إحدى البنوك أو شراء سندات أو أسهم¹.

-أنواع الادخار: هناك نوعين من الادخار:

_ **الادخار الإجباري:** هو ادخار عن طريق ما تفرضه الدولة من ضرائب، مثل الضرائب المفروضة على أملاك المواطنين، وممارسة الأنشطة الاقتصادية، ... الخ.

_ **الادخار الحر:** هو الفرق ما بين الدخل الصافي (اقتطاع الضرائب) والاستهلاك، مثل ادخار الأفراد ما يزيد عن الاستهلاك لوقت الحاجة أو من أجل إقامة مشروع ما.

- **عوامل الادخار:** يتوقف حجم المدخرات في الدولة على عوامل تتمثل فيما يلي²:

(1) - **العوامل الشخصية:** إن الرغبة في تكوين احتياطي لمواجهة حوادث غير موقعة وتحسين المعيشة في المستقبل وتكوين رأسمال لاستخدامه في التجارة.

(2) - **العوامل الموضوعية:** وهي تتمثل فيما يلي:

- **مستوى الدخل:** فمستوى الادخار لدى الأفراد يزيد بازدياد مقدار الدخل والعكس صحيح.
- **طريقة توزيع الدخل الوطني:** الطبقة الغنية هي التي تستطيع أن تدخر بعكس الطبقة الفقيرة التي تنفق معظم دخلها في الاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الادخار، وبذلك يجب إعادة توزيع الدخل الوطني عادلاً وذلك بفرض الضرائب التصاعدية وفي نفس الوقت يخفف العبء على الفقراء ويترتب على ذلك الزيادة في الاستهلاك والنقص في الادخار لدى الطبقة الغنية.

- **تنبؤ الأفراد بحركات الأسعار وتغيرات الدخل:** إذا تبين للأفراد بأن الأسعار سترتفع فإن هذا التقدير سوف يدفع الأفراد إلى الزيادة في الاستهلاك، وهذا ما يؤدي لانخفاض الادخار، وعندما يتوقعون بأن دخلهم سيرتفع فإنهم يزيدون من الاستهلاك مما يؤدي إلى الادخار.

¹ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 119.

² - عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 266-267.

- **معدل الفائدة:** تعتبر الزيادة في محل الفائدة عاملاً مشجعاً للأفراد لإيداع أموالهم في البنوك، فكلما ازداد معدل الفائدة كلما شجع ذلك الأفراد على الادخار والعكس صحيح.

ج 2/ الاستثمار

لا يكفي الادخار وحده لتكوين رأس المال، وإنما يجب أن توجه المدخرات إلى مشروعات تعمل على إنتاج رؤوس الأموال باستثمار ادخاره في مشروع خاص أو مشترك.

1/- تعريف الاستثمار

- **التعريف القانوني للاستثمار:** عرف الأستاذ **Ph. FOUCHARD** الاستثمار بأنه كل استخدام لأموال منقولة أو غير منقولة تهدف إلى إنشاء مشروع أو التوسع في مشروع قائم، وعرفه المعهد الدولي بأنه: "توريد الأموال أو ربما الخدمات بهدف تحقيق ربح مادي أو سياسي ويمكن أن يتكون الاستثمار من أموال معنوية"¹.

كما عرّف الاستثمار بأنه: "استخدام أصول مالية، مهما كانت طبيعتها أو نوعها، من شخص اعتباري أو طبيعي في نشاط اقتصادي خارج حدود دولته، وسواء خوله الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط الاقتصادي أو لا، بهدف عائد مجز"².

- **التعريف الاقتصادي للاستثمار:** يقصد بالاستثمار كل زيادة أو إضافة جديدة تطرأ على ثروة المجتمع، ويتمثل ذلك في إنشاء المصانع والمباني والمزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي من شأنها زيادة الرصيد الاقتصادي للمجتمع وتنميته. كما يُقصد بالاستثمار كل تضحية مادية أو غير مادية، شريطة أن تترجم إلى تدفقات مالية من وإلى المؤسسة، بهدف تحقيق غاية أو

¹- صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 22.

²- معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص ص 33-35. أنظر أيضاً: صفوت أحمد عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص 21-26.

GILLES Anne, La définition de l'investissement international, Editions Larcier, Bruxelles, 2012, p. 15. & MATRINGE Jean, «La notion d'investissement», in: Droit international des investissements et de l'arbitrage transnational, sous la direction de LEBEN Charles, Editions A. Pedone, Paris, 2015, pp. 135-159.

هدف معين¹، كما تشمل الاستثمارات المادية وغير المادية كشهرة المحال التجارية، براءة الاختراع، تكوين العمال من أجل تطوير التكنولوجيا المستخدمة.

- **التعريف المحاسبي للاستثمار:** يتمثل الاستثمار في مجموعة الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات القيمة المالية المرتفعة، التي تقوم المؤسسة باقتنائها بهدف إعادة بيعها أو استخدامها في ممارسة أنشطتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية².

2/ **أنواع الاستثمار:** هناك أنواع كثيرة من الاستثمارات، تختلف باختلاف معايير وأسس تقسيمها.

- **من حيث القائم على الاستثمار:** ينقسم الاستثمار إلى استثمار خاص واستثمار الشركات، وهو الذي يقوم به الشخص المستثمر سواء كان طبيعياً أو معنوياً. واستثمار عمومي، وهو الذي تقوم به الدولة أو أحد أجهزتها العامة أو جهاز ذي كيان دولي، واستثمار مختلط وهو الذي يحوي النوعين السابقين³.

- **من حيث الغاية من الاستثمار:** ونجد منه نوعين هما:

الأول: استثمار محفز: يقوم به المستثمر بدافع توقع عائد (ربح) مثل حالة الخواص.

الثاني: استثمار إجباري: تقوم به الحكومة دون توقع الحصول على عائد، مثل الصناعات الحربية.

- **من حيث طبيعة الاستثمار:** وهو نوعين:

- **الاستثمار غير المادي:** يتمثل في نفقات تحسين الإنتاجية وتكوين العمال مثلاً، وتكاليف البحث، شراء براءات الاختراع ورخص الاستغلال، مثل تكاليف الاستثمار.

¹ - صفوت أحمد عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 17. معاوية عثمان الحداد، المرجع السابق، ص ص 29-32.

² - KHAFRABI Mohamed Zine, Techniques comptables, 4^{eme} éd, tome 1, Berti édition. Alger, 1999, p. 33.

³ - وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 44.

- **الاستثمار المادي:** هو استخدام الوسائل والسلع في تكوين طاقة إنتاجية جديدة. مثل التجهيزات والمباني، ويشمل ما يلي:

- **الاستثمار باستبدال (التعويض):** الذي يهدف إلى الإبقاء على الرأسمال ومستواه وذلك بتعويضه ويستخدم من أجل ذلك أموال استهلاك الرأسمال، وبعبارة أخرى تعويض آلة بآلة أخرى دون تعديل أو تغيير من الحجم الإجمالي في إنتاجية المؤسسة¹.

- **الاستثمار عن طريق المحافظة أو الصيانة:** وهو عبارة عن نفقات مخصصة بمبالغ معينة لتحسين الخدمة وصيانة الآلة مما يؤدي إلى رفع حجم الإنتاج.

- **من حيث أهمية الاستثمارات وتأثيرها في العملية الإنتاجية:** وهي على ثلاثة أنواع:

- **استثمارات إنتاجية مباشرة:** هي التي تؤثر على العملية الإنتاجية بصفة مباشرة، مثل الآلات الإنتاجية.

- **استثمارات إنتاجية غير مباشرة:** هي التي تؤثر على عملية الإنتاج بصفة غير مباشرة، مثل الطرق، المخازن، المواصلات.

- **استثمارات اجتماعية إنتاجية:** والتي تؤثر على الإنتاج على المدى الطويل، مثل تكوين إدارات في استغلال قدرات الأفراد في الإنتاج².

3/- أهداف الاستثمار: تتمثل الأهداف التي يحققها الاستثمار للمستثمر فيما يلي³:

- **تحقيق العائد (الربح)،** ومهما يكن نوع الاستثمار فمن الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.

- **تكوين الثروة وتنميتها،** ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك الجاري أو الحالي على أمل تكوين الثروة في المستقبل.

¹ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 125.

² - وسام مجدي عطية، المرجع السابق، ص 44.

³ - ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 12-13.

- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة الحاجات، وذلك بأن يسعى المستثمر إلى تحقيق الدخل في المستقبل.

- المحافظة على قيمة الموجودات، عندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض موجوداته وثرواته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

4- التنظيم

يقصد بالتنظيم تنظيم عملية الإنتاج، وهي وظيفة يضطلع بها المنظم، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، وتتمثل مهمته الأساسية في التوفيق بين مختلف عناصر الإنتاج وتنسيقها، في ضوء التوقعات التي يجريها بشأن اتجاهات الطلب على منتجاته، وتحديد الكميات والنسب اللازمة لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة، بهدف تحقيق الربح. وبما أن المنظم يوجه إنتاجه إلى السوق، فإنه يكون معرضاً لمختلف المخاطر الناجمة عن العوامل المؤثرة في طلب المستهلك، فضلاً عن التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات الداخلة في العملية الإنتاجية. ولذلك، فإن من أهم الصفات التي ينبغي أن تتوفر في المنظم قدرته على التنبؤ باتجاهات الطلب والعرض في السوق، وتقدير الآثار المترتبة على إنشاء المشروع ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه¹.

يقوم المنظم بهذا الدور استناداً إلى توقعاته بشأن حجم الطلب في السوق، سعياً إلى تحقيق قدر من الأرباح. ويُعد المنظم مفهوماً أساسياً في علم الاقتصاد، باعتباره الشخص الذي يتولى عملية التخطيط والتنسيق، ويتحمل المخاطر المرتبطة بالنشاط الإنتاجي. ويرى العديد من علماء الاقتصاد السياسي أن المنظم يمثل عاملاً رابعاً من عوامل الإنتاج، يتمثل في المؤسسة أو المشروع، إذ لا يمكن للعوامل الأخرى أن تؤدي دورها بصورة فعالة أو تحقق أهدافها الإنتاجية في غياب هذا العامل².

5- الثورة العلمية والتكنولوجية

يسهم التقدم العلمي والتكنولوجي في تحقيق الاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد الطبيعية، من خلال تطوير وسائل وأساليب استخدامها والاستفادة منها بكفاءة أكبر. وبفضل هذا التطور،

¹ - عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 272.

² - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص ص 79-84.

تمكن الإنسان من الانتقال من الحِرَف والأنشطة البسيطة التي عرفها في حياته البدائية إلى أنشطة ومهن أكثر تطوراً وتعقيداً، بما يتناسب مع التطورات العلمية والتكنولوجية التي شهدتها المجتمع¹.

وبفضل التقدم العلمي والتكنولوجي عمل الإنسان على:

- كشف معادن جديدة وزيادة الإنتاج من المعادن الحالية.
- التوسع في استخدام موارد القوى (المياه الجارية، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية، ...).
- استصلاح مساحات واسعة من الصحاري وبناء السدود والخزانات وشق الأنفاق وحفر القنوات.
- اختراع الآلات التي تقوم مقام الكثير من الأيدي العاملة.
- ربط أجزاء العالم ببعضها البعض باستخدام وسائل المواصلات المختلفة.
- اختراع وسائل التبريد للاستفادة من موارد البلاد النائية، وذلك بنقلها إلى كافة أنحاء العالم (الفواكه الاستوائية مثلاً)².

الفرع الثاني: عملية المبادلة

تُعد عملية المبادلة في طبيعتها عملية اجتماعية، ويُستخدم مفهومها للدلالة على أكثر من معنى وفقاً للسياق الذي ترد فيه، فعندما نتحدث عن مبادلة السلع فإن المقصود هو انتقال السلع من أماكن إنتاجها أو توافرها إلى المستهلك النهائي، كما قد يُستخدم مفهوم المبادلة أو توزيع الموارد للدلالة على عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة وتوزيعها بين مختلف الأنشطة والقطاعات في الاقتصاد القومي، بما يساهم في تلبية الحاجات الاقتصادية للمجتمع³.

إن المقصود بدراسة لعملية المبادلة والتوزيع هو تناول المشكلة المرتبطة بكيفية توزيع الدخل القومي والثروة بين مختلف قوى الإنتاج في المجتمع، وبيان الكيفية التي يتم بها تحديد نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج من هذه الموارد الاقتصادية، وهو ما سنسعى إلى توضيحه فيما يلي:

¹ - عادل أحمد حشيش وآخرون، نفس المرجع، ص 85-86.

² - زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 379-384.

³ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، هامش رقم 1، ص 261.

أولاً: تعريف المبادلة

يقصد بالمبادلة عملية تبادل المنتجات والسلع مقابل ما يعادلها، إذ يسعى الإنسان من خلال نشاطه الاقتصادي إلى إشباع حاجاته المتعددة، اعتماداً على ما ينتجه بنفسه أو ما يحصل عليه من سلع وخدمات يوفرها له أفراد المجتمع. ويتميز تطور المجتمعات بتزايد تنوع الحاجات الإنسانية واتساع نطاق اعتماد الأفراد بعضهم على بعض في توفير متطلباتهم، وذلك نتيجة للتخصص وتقسيم العمل بينهم، مما جعل المبادلة ضرورة أساسية لاستمرار النشاط الاقتصادي وتلبية مختلف الحاجات¹.

ولقد أدى اتساع تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج إلى زيادة التبادل، حيث يستطيع الفرد أن يشبع حاجاته المختلفة عن طريق المبادلة بما يخصص لإنتاجه مع ما ينتجه غيره من الأفراد، ويستعمل الأفراد في مبادلاتهم النقود التي حلت محل المقايضة، فالنقود أداة للمبادلة ومقياس للقيمة وأداة للاستثمار².

ثانياً: أنواع إنتاج المبادلة

إن هدف النشاط الاقتصادي للإنسان لم يكن في مختلف مراحل تطور الإشباع المباشر فقط لحاجات الأفراد أو عائلته والمنتجين، لذلك نجد نوعين للإنتاج يجب أن نميز بينهما:

1- الإنتاج الطبيعي: يقصد به الإنتاج الذي يهدف إلى الإشباع المباشر لحاجات الأفراد القائمين على الإنتاج، أي أنه يتم بغرض تلبية حاجات الإنسان الشخصية أو حاجات أسرته. وقد مرّ الإنتاج الطبيعي عبر عدة مراحل تاريخية، من أبرزها مرحلة المقايضة.

والتي تعني تبادل البضائع أو الخدمات مباشرة بسلع أو خدمات أخرى دون استخدام وسيلة تبادل مثل المال³. يقصد بالإنتاج في بدايته ذلك النشاط الذي كان يهدف أساساً إلى إشباع حاجات المنتجين أنفسهم، غير أن ظهور الفائض الاقتصادي، أي قدرة المنتجين على إنتاج كميات تفوق ما هو ضروري لتلبية حاجاتهم، أدى إلى ظهور الإنتاج الموجه للمبادلة، ثم تطورت

¹ - لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 92.

² - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 261.

المبادلات لاحقاً لتتم بواسطة النقود كوسيط للتبادل، إذ أصبح بإمكان المنتج من خلال عملية المبادلة الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته ورغباته، وقد عُدَّت المقايضة أول نظام للمبادلة عرفه الإنسان حيث كانت تتم بصورة مباشرة بين طرفين دون الاستعانة بأي وسيط نقدي في عملية التبادل¹.

غير ان المقايضة عرفت عيوباً تمثلت فيما يلي²:

- صعوبة الالتهاء أو الرجوع إلى نسبة مبادلة السلع ببعضها البعض.
- صعوبة توافق رغبات المتبادلين لأن قيام نظام المقايضة يفرض وجود شيء يرغب في السلعة لأنه إذا استحالة المبادلة يجب البحث عن شخص آخر.
- المقايضة لا تسهل في تحقيق الادخار لأن السلعة تتعرض للفساد والتلف.
- صعوبة التنقل من مكان لآخر.

2- الإنتاج بقصد المبادلة: يقصد به أن تطور أسلوب الإنتاج أدى إلى وجود فائض اقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى ضرورة توجه هذا الفائض في الإنتاج إلى المبادلة في السوق.

ثالثاً: شروط المبادلة وأنواعها: للمبادلة شروط ينبغي تحققها، كما تتنوع الى عدة انواع

1- شروط المبادلة: تقوم عملية المبادلة على مجموعة من الشروط الأساسية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- **وجود تقسيم اجتماعي للعمل:** بحيث يتخصص كل فرد أو مجموعة من الأفراد في إنتاج سلع أو خدمات معينة، بما يؤدي إلى تنوع الإنتاج وتبادل الفوائض بين أفراد المجتمع.
- **استقلال الأفراد في عملية الإنتاج:** أي أن يتم الإنتاج من قبل الأفراد بصورة مستقلة عن بعضهم البعض، بحيث يمتلك كل منتج قدرًا من الاستقلال في نشاطه الإنتاجي.
- **أن يكون الإنتاج بقصد المبادلة:** فلا يقتصر الإنتاج على إشباع حاجات المنتج نفسه، وإنما يوجه جزء منه إلى المبادلة مع الآخرين للحصول على السلع والخدمات التي يحتاج إليها.

¹ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 327.

² - تميزت المقايضة بأنها الطريقة البدائية للمبادلات، وكانت تحيط بها الكثير من الصعاب.

ويشترط كذلك أن يكون الناتج الموجه للمبادلة نافعا للآخرين، أي أن تتوفر فيه قيمة استعمال اجتماعية تجعله صالحا لإشباع حاجات ورغبات غير المنتج، وأن يكون في الوقت ذاته غير متوافر لديهم بالقدر الكافي، الأمر الذي يدفعهم إلى مبادلته بسلع أو خدمات أخرى.

2- أنواع المبادلة

للإنتاج بقصد المبادلة صورتين هما:

2-1- إنتاج المبادلة البسيطة: يقوم المنتج الذي يمتلك وسائل إنتاج محدودة، ببيع السلع التي ينتجها، ثم يستخدم الدخل المتحصل عليه من عملية البيع في اقتناء سلع أخرى، إما بهدف إشباع حاجاته النهائية واستهلاكها بصورة مباشرة، أو بهدف استخدامها في عملية الإنتاج. وعليه، فإن عملية المبادلة البسيطة تقوم على مرحلتين أساسيتين، تتمثل الأولى في التخلي عن السلعة مقابل الحصول على النقود، بينما تتمثل الثانية في التخلي عن النقود مقابل الحصول على السلع اللازمة لإشباع الحاجات أو مواصلة النشاط الإنتاجي (سلعة — نقود — سلعة)¹.

2-2- إنتاج المبادلة الرأسمالية: في عملية المبادلة الرأسمالية تتم حركة رأس المال من خلال دورة يمر بها المنتج الرأسمالي عبر ثلاث مراحل أساسية، تتمثل فيما يلي:

المرحلة الأولى: يقوم صاحب رأس المال بتوظيفه في شراء عناصر الإنتاج، والمتمثلة أساساً في قوة العمل ووسائل الإنتاج اللازمة للنشاط الإنتاجي.

المرحلة الثانية: يتم استخدام قوة العمل ووسائل الإنتاج المقتناة في المرحلة الأولى لإنتاج سلعة معينة، بما يؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج إلى منتج قابل للتسويق.

المرحلة الثالثة: يقوم المنتج بعرض السلع المنتجة في السوق وبيعها مقابل مبلغ نقدي يتضمن ربحاً، بحيث تكون القيمة النقدية المتحصل عليها أكبر من رأس المال النقدي الذي تم إنفاقه في المرحلة الأولى.

وعليه تتمثل عملية المبادلة الرأسمالية في حركة رأس المال بين النقود والسلعة ثم العودة إلى النقود، أي التخلي عن النقود في مقابل الحصول على عناصر الإنتاج والسلع، ثم التخلي عن

¹ - DELAPLACE Marie, Op.cit., p. 14.

السلع في مقابل الحصول على النقود، مع تحقيق فائض أو ربح يمثل الزيادة في رأس المال الأصلي (نقود — سلعة — نقود)¹.

رابعاً: وسائل إنتاج المبادلة

مع تطور النشاط الاقتصادي، أصبح الأفراد يستخدمون النقود في مبادلاتهم بدلاً من نظام المقايضة الذي عرفه المجتمع البشري في مراحله الأولى، حيث كانت السلع والخدمات تُبادل بصورة مباشرة بين الأفراد. وقد كانت المقايضة تتلاءم مع حاجات الاقتصاد البدائي، إلا أن تطور النشاط الاقتصادي وتنوع حاجات الأفراد أظهر محدوديتها وعدم قدرتها على تلبية متطلبات المبادلات المتزايدة. الأمر الذي أدى إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة، تم فيها اختيار سلعة معينة تحظى بقبول عام بين أفراد المجتمع لتكون وسيطاً في عمليات المبادلة، بحيث تقوم هذه السلعة بوظيفة النقود في تسهيل عملية التبادل².

والنقود هي كل وسيط للمبادلة تتمتع بقبول عام للوفاء بالالتزامات داخل الوطن، وهي تقوم بدور أساسي في النظم الاقتصادية ألا وهو تسهيل مبادلة السلع والخدمات وتوسيع نطاق التبادل، فمن جهة تمنح النقود للمستهلك قوة شرائية تمكنه من إشباع حاجاته العاجلة والآجلة كما أنها تمكن المنتج من الإنفاق على السلع وبيعها في الأسواق، وهي أيضاً وحدة اكتساب وأداة ادخار³.

الفرع الثالث: عملية الاستهلاك

شهد مفهوم الاستهلاك تطوراً مهماً في الفكر الاقتصادي بفضل إسهامات عدد من علماء الاقتصاد، ويُعد الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز من أبرز من تناولوا هذا المفهوم بالدراسة والتحليل، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، حيث أسس تصوراً اقتصادياً جديداً من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" وقد ركز كينز على تحليل العلاقة بين الاستهلاك الكلي للأسر ومستوى الدخل الوطني، في إطار سياسته الرامية إلى تحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة من خلال تنشيط الاستثمار. وقد سار الاقتصاديون من بعده على هذا

¹ - جميع السلع تفضل النقود مقابلها لها لصفة تميزها وهي السيولة، وهذه الأخيرة يقصد بها قدرة الشيء على أن يتحول في أي وقت إلى أي سلعة أخرى دون أن تفقد جزء كبير من قيمتها.

² - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 346.

³ - DELAPLACE Marie, Op.cit., p. 14.

النهج، حيث اهتموا بدراسة كيفية توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة، والادخار من جهة أخرى¹.

أولاً: مفهوم الاستهلاك

يُعرّف الاستهلاك بأنه عملية اقتصادية تهدف إلى تمكين الأفراد من إشباع حاجاتهم الاقتصادية، سواء من خلال استخدام السلع أو الانتفاع بالخدمات، ويترتب على عملية الاستهلاك في الوقت ذاته استنفاد أو زوال المنفعة التي توفرها السلع والخدمات المستهلكة، فمثلاً يُستهلك الخبز عن طريق تناوله بهدف إشباع حاجة الإنسان إلى الغذاء والتخفيف من شعوره بالجوع. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الاستهلاك الغاية الأساسية التي تتجه إليها مختلف الأنشطة الاقتصادية، باعتباره الوسيلة التي تتحقق من خلالها تلبية حاجات الأفراد وإشباع رغباتهم². وللاستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل، وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية³.

وقد عرفه قاموس علم الاقتصاد بأنه: "عملية إتلاف السلع والخدمات بعد إشباع حاجيات الأشخاص من هذه السلع والخدمات"⁴. إذن الاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات قصد إشباع حاجيات الأعوان الاقتصاديين، سواء أكانوا أفراد مستهلكين نهائيين، أم مؤسسات إنتاجية، أم هيئات رسمية أو شبه رسمية. كما يعرف الاستهلاك على أنه "الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك"⁵.

كما أن الاستهلاك هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي يستخدم ويفنى في إشباع الحاجات الحالة للمجتمع سواء كانت مادية أو معنوية. بالإضافة إلى سلع الاستهلاك الدائمة أو غير

¹ - خلفي علي، المدخل إلى علم الاقتصادي، دار أسامة، الجزائر، 2009، ص 122.

² - ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 1999، ص 16.

³ - عبد الهادي علي النجار، المرجع السابق، ص 227.

⁴ - COTTA Alain, Dictionnaire de Science Economique, Maison Mame, 3ème édition, France, 1975, pp. 123-124.

⁵ - محمود الوادي وآخرون، المرجع السابق، ص 225.

الدائمة، والمخصصة للإشباع عن طريق استنفاد ما فيها من منفعة، حيث توجد كسلع المتعة اللوحات والتحف الفنية، وهي بطبيعتها سلع دائمة تساهم في إشباع جانب من حاجات الإنسان¹.

ثانياً: أنواع الاستهلاك

يمكن تقسيم الاستهلاك إلى عدة أنواع، ومنها ما يلي²:

1- **الاستهلاك النهائي**: هو الذي يتم بفعل الأفراد ويوجه مباشرة لإشباع الحاجات، مثل: الملابس.

2- **الاستهلاك الوسيط**: هو ذلك الاستهلاك الذي يتم بفعل المؤسسات التي تقتني السلع والخدمات لتدمج بعد ذلك في العملية الإنتاجية بغرض الحصول على سلع وخدمات نهائية.

3- الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي:

- **الاستهلاك الخاص**: هو الاستهلاك الذي يقوم به الأفراد والعائلات.

- **الاستهلاك الحكومي**: هو ذلك الاستهلاك الذي تقوم به السلطات العامة في المجتمع على اختلاف أشكالها، وهو يشمل السلع والخدمات التي تحتاجها هذه السلطات لمواصلة تسيير المرافق العامة التي تتولى إدارتها، مثل: المدارس، المستشفيات.

4- **الاستهلاك الجماعي**: يتمثل في استهلاك المتعاملين والأفراد للخدمات غير السلعية أو غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

أ- **خصائص الاستهلاك الجماعي**: تتمثل في استهلاك السلع والخدمات التي تتميز بأنها:

- تستهلك جماعياً أي بصفة جماعية.

- السلع غير التجارية لا يمكن أن تطرح في السوق بسعر يغطي على الأقل تكلفة الإنتاج.

- الاستهلاك يتم بطريقة جماعية ويتم ذلك في نفس الوقت.

¹- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 117.

²- لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 72-73.

- منتجة أي من إنتاج الإدارات العمومية.

ب- التمييز بين خدمات جماعية وانفرادية:

- خدمات جماعية: هي خدمات تقدم من طرف الجماعة، مثلاً: الخدمة الجماعية وطنية.

- خدمات انفرادية: هي خدمات جماعية، مثل: النقل، ولكن تكون أشخاص انفرادياً.

ثالثاً: مضمون الاستهلاك

يتعلق الاستهلاك بما يلي:

- السلع الدائمة: هي تلك السلع التي تستهلك عدة مرات، مثل: الملابس.
- السلع غير الدائمة: وهي تلك السلع التي تستهلك مرة واحدة، مثل: الأكل أو الأطعمة.
- السلع التجارية: هي السلع التي تغطي خدمات الإنتاج، مثل تكاليف الإنتاج ومصاريف النقل.
- السلع غير التجارية: وهي تلك السلع التي لا تغطي خدمات الإنتاج، مثل الإدارة العمومية.
- سلع المبادلة: هي سلع تغطي خدمات الإنتاج، لأنه يتم الحصول عليها عن طريق السوق، وتغطي تكلفة جماعية غير الإنتاج والفائدة.
- سلع غير المبادلة: وهي تلك التي لا تغطي تكلفة الإنتاج، مثل: الدخول إلى حديقة عامة.
- السلع المادية: هي سلع ملموسة، مثل: الألبسة، الأطعمة.
- السلع غير المادية: هي خدمات معنوية غير ملموسة، مثل: الاتصالات.

رابعاً: محددات الاستهلاك

يقوم الأفراد أو المتعاملين الاقتصاديين بعملية الاستهلاك لتلبية حاجاتهم، لكن المستهلك مقيد في وظيفة الاستهلاك بعدة عوامل¹:

¹ - الببلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 631.

1- المحددات الاقتصادية للاستهلاك

الأفراد مقيدون بضغطين اقتصاديين، وهي التي تقيد من قدراته للاستهلاك، وهما:

أ- **سعر السلع والخدمات**: كمبدأ كلما زاد سعر السلع وخدمات قل الطلب عليها، ولكن إذا قل سعر الخدمات فإن الطلب يزداد، وهذه العلاقة العكسية بين سعر السلع والطلب عليها من قبل المتعاملين الاقتصاديين تعرف بما يسمى "مرونة سعر الطلب"، فهذه المرونة تسمح بتقدير العلاقة المرتبطة بتطور السعر وتطور الطلب على السلع.

- مرونة السعر السلبي: التقلبات علاقة عكسية.

- مرونة السعر الإيجابي: تكون كلما ازدادت أسعار السلع يزداد الطلب عليها، وهي السلع النادرة.

ب- **الدخل**: كمبدأ فإن الارتفاع أو الزيادة في الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب والاستهلاك والعكس صحيح.

- مرونة الدخل: في حالة ارتفاع الدخل قد يؤدي إلى قلة الطلب.

- مرونة الدخل السلبي.

2- المحددات غير الاقتصادية للاستهلاك

أ- **مستوى الطبقة الاجتماعية**: استهلاك الفرد يختلف حسب العادات المنبثقة من تربيته لأن طريقة الحياة في إطار طبقة اجتماعية معينة تؤثر على الاستهلاك.

ب- **السن**: مثلاً الفرد المسن يستهلك من الخدمات الصحية أكثر من المراهق.

ت- **الإشهار**: فعلاً الاستهلاك يتأثر بعملية إشهار المؤسسات لمنتجاتها عبر مختلف الوسائل.

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال دراسة هذا الفصل أن الاقتصاد السياسي في القانون يمثل مجالاً يجمع بين علم الاقتصاد وعلم القانون، بهدف دراسة طبيعة العلاقة المتبادلة بين القواعد القانونية والنشاط الاقتصادي، من خلال تحليل مدى تأثير القواعد القانونية في توجيه السلوك الاقتصادي، وكذلك تأثير العوامل والقوى الاقتصادية في صياغة القواعد القانونية وتطبيقها، ومن ثم يساهم هذا المدخل في فهم طبيعة التفاعل القائم بين النظام القانوني من جهة، والأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، يُنظر إلى القانون باعتباره أداة أساسية لتنظيم النشاط الاقتصادي وتحديد كيفية استخدام الموارد وتوزيعها، من خلال وضع القواعد المنظمة لحقوق الملكية، وتنظيم العقود والمعاملات، وضمان حماية المنافسة. وتكتسي هذه العناصر أهمية بالغة في تحقيق كفاءة الأسواق ودعم الاستقرار والنمو الاقتصادي، إذ إن وجود نظام قانوني واضح ومستقر يعزز الثقة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، ويشجع على الاستثمار والتبادل التجاري.

ومن ناحية أخرى، يبين الاقتصاد السياسي أن القواعد القانونية لا تُوضع بمعزل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وإنما تتأثر بمصالح مختلف الفاعلين، ومن بينهم المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وجماعات الضغط، والسلطات العامة. ولذلك، قد تعكس بعض القوانين في أحيان معينة موازين القوى والمصالح السائدة داخل المجتمع، إلى جانب ما تستهدفه من تحقيق العدالة أو الكفاءة الاقتصادية.

كما يهتم هذا المدخل بدراسة آثار السياسات العامة، لاسيما السياسات المتعلقة بالضرائب والدعم وإعادة توزيع الدخل والثروة، باعتبارها أدوات يمكن أن تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية والحد من التفاوتات الاقتصادية بين أفراد المجتمع.

وعليه، فإن دراسة الاقتصاد السياسي في القانون تتيح فهماً أعمق للدور الذي تؤديه القواعد القانونية في تنظيم الحياة الاقتصادية، كما تساعد على تقييم مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مع مراعاة الظروف السياسية والاجتماعية والمؤسسية التي تؤثر في وضع هذه القواعد وتطبيقها.

الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

إذا كان الإنسان قد مارس النشاط الاقتصادي منذ العصور القديمة، من خلال سعيه المستمر إلى إشباع حاجاته وحاجات أسرته وأفراد مجتمعه، فإن **الفكر الاقتصادي** لم يظهر في الوقت ذاته مع استقرار الإنسان أو ممارسته للنشاط الاقتصادي، فقد ظل التفكير في المسائل الاقتصادية خلال العصور القديمة محدوداً ولم يتخذ طابعاً مستقلاً، وإنما كان يُتناول في إطار الفلسفة العامة، ثم بدأ الاهتمام بمعالجة المشكلات الاقتصادية بصورة أكثر عقلانية خلال العصور الوسطى، إلا أن هذا التفكير ظل متأثراً إلى حد كبير بالدراسات والتصورات الدينية السائدة آنذاك. ومع بداية العصر الحديث، ولا سيما منذ **القرن الخامس عشر**، أخذ الفكر الاقتصادي يتطور بصورة أكثر شمولاً وعمقاً، تمهيداً لظهور الدراسات الاقتصادية الحديثة وتبلور علم الاقتصاد كعلم مستقل¹.

يتناول هذا الفصل تاريخ الفكر الاقتصادي بصورة عامة وموجزة، بهدف تمكين القارئ من التعرف على طبيعة تطور الفكر الاقتصادي، والوقوف على أهم أسبابه ونتائجه في مختلف مراحل التاريخ. ويمكن اعتبار تاريخ الفكر الاقتصادي حلقة وصل بين أصالة علم الاقتصاد السياسي وجوانبه الحديثة، إذ إن تطور المعرفة الاقتصادية لم يكن وليد مرحلة واحدة، وإنما جاء نتيجة تراكم الجهود الفكرية عبر العصور.

فالحكمة ثمرة لتجارب وجهود الماضي، وكذلك الحقيقة تتشكل وتتطور من خلال مسار متواصل من البحث والتفكير. ومن ثم، فإن كل إسهام فكري أصيل، مهما تعرض له من انتقادات أو أوجه قصور، يمثل خطوة ولبنة أساسية في مسيرة تطور الفكر الاقتصادي والسعي نحو الوصول إلى الحقيقة. ولولا إسهامات **التجاربيين** لما ظهر **الطبيعيون**، ولولا جهود هاتين المدرستين مجتمعيتين لما تهيأت الظروف الفكرية لظهور **آدم سميث**، ولولا تراكم إسهامات جميع هذه الاتجاهات والمدارس لما وصل الفكر الاقتصادي إلى ما هو عليه في العصر الحديث².

¹ - لا شك في أن تاريخ الفكر الاقتصادي يمتد إلى العصور القديمة والوسطى، ولكن تاريخ المدارس الاقتصادية الكبرى يبدأ من أواخر القرن الثامن عشر مع آدم سميث والفيزيوقراط. ولهذا لا بد من عدة تحديدات في كتابة أي تاريخ للمذاهب الاقتصادية (تحديد الزمان وتحديد المكان: اختيار مذاهب بلدان معينة دون أخرى، وتحديد في اختيار بعض المفكرين دون آخرين، وبعض المذاهب دون أخرى). أنظر: كيه إبراهيم، دراسات في الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970، ص 16.

² - النجار سعيد، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 8.

وهذا ما سنحاول بيانه، من خلال عرض أهم الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة ، مروراً بالعصور الوسطى ، وأخيراً البحث عن أهم تطورات الأفكار الاقتصادية بعد القرن الخامس عشر، خاصة عند التجاربيين، والطبيعيين، والكلاسيكيين.

المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العهد القديم

لم تعرف العصور القديمة دراسات مستقلة وصريحة تناولت الأفكار الاقتصادية بصورة واضحة، وإنما اقتصرَت الإسهامات المتصلة بالمسائل الاقتصادية على مجموعة من الآراء والانطباعات المتناثرة التي لم تكن تتمتع بكيان مستقل عن سائر الأفكار السائدة آنذاك، والتي وردت ضمن المؤلفات القديمة في سياق تناولها للظروف والوقائع التي عاشها المجتمع في تلك الحقبة. كما اتسمت هذه الأفكار بطابع فلسفي وإيديولوجي أكثر من كونها تحليلات اقتصادية قائمة على أسس علمية ومنهجية، الأمر الذي جعلها بعيدة عن التحليل الاقتصادي العلمي بالمعنى الحديث¹.

وعليه سنتطرق إلى دراسة بعض آراء الفقهاء الإغريق الذين مست أفكارهم من بعيد المجال الاقتصادي، بداية عند أفلاطون (المطلب الأول)، ثم عند أرسطو (المطلب الثاني).

المطلب الأول: عند أفلاطون (427 ق.م - 347 ق.م)

تناول الفيلسوف الإغريقي أفلاطون، خلال القرن الرابع قبل الميلاد، عددًا من المسائل ذات الطابع الاقتصادي في مؤلفيه «الجمهورية» و«بعض أجزاء كتاب «القوانين». ويرى أفلاطون أن نشأة الدولة ترتبط أساسًا باعتبارات اقتصادية، انطلاقًا من تعدد حاجات الإنسان وعدم قدرته على إشباعها بصورة منفردة، الأمر الذي يقتضي اجتماع الأفراد وتعاونهم ضمن جماعة سياسية منظمة، بما يسمح بتلبية حاجاتهم وتحقيق قدر من الاكتفاء المتبادل بينهم²، عاش أفلاطون في بيئة فكرية وثقافية اتسمت بالانفتاح وشجعت على التفكير والإبداع، فترك تراثًا فكريًا واسعًا كان له تأثير كبير في مسيرة الفكر الإنساني. وتبرز من بين أهم إسهاماته أفكاره المتعلقة بـ «المدينة المثالية» التي استمد جانبًا مهمًا منها من النموذج الأثيني المعروف بـ «المدينة-الدولة» (CityState) ومن خلال تحليله لطبيعة الدولة ومكوناتها، طرح أفلاطون مجموعة من الأفكار

¹ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 65. أنظر أيضًا: جوزيف أ. شومبيتر، المرجع السابق، ص 94.

² - شطبيحي حنان، المرجع السابق، ص 22.

ذات الصلة بالمجال الاقتصادي، إذ تتناول المسائل الاقتصادية في إطار تفسيره لنشأة الدولة وتنظيمها وطبيعة العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع¹، وتتناول مجموعة من الأفكار منها: تقسيم العمل، وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: تقسيم العمل

كان أفلاطون ينتمي إلى الطبقة الأرستقراطية، وهو ما انعكس على بعض آرائه وتصوراتهِ الاجتماعية والاقتصادية، حيث دافع عن مصالح طبقة ومكانتها داخل المجتمع، كما ارتبطت أفكاره بتأييد نظام الرق والسعي إلى إقامة دولة مستقرة ومنظمة. وفي هذا السياق، أولى أفلاطون أهمية كبيرة لمبدأ **تقسيم العمل** الذي بدأت ملامحه تتبلور بصورة واضحة في المجتمع، واعتبره أساساً لتنظيم الحياة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار داخل الدولة، كما اعتمد عليه في تصوره لتقسيم المجتمع إلى طبقات وفقاً لاختلاف الوظائف والأدوار التي يؤديها أفرادها².

من واقع أن المجتمع المثالي السليم هو الذي يتكون من حكام ومحكومين، فطبقة الحكام تتكون من الفلاسفة والحكماء الذين يديرون شؤون البلاد ويعاونهم العسكريين، أما طبقة المحكومين فتتكون من الحرفيين والعمال والمزارعين، أي الأعمال التي لا تليق بالإغريقي أن يزاولها لأنها دنيئة لا بد من تركها للرقيق أي أسرى الحرب. وعليه أكد أفلاطون على أهمية أن تخضع جميع الأنشطة الاقتصادية إلى تنظيم دقيق، وأول صور هذا التنظيم هو تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات لكل منها دور معين. وهي:

- **طبقة الفلاسفة أو الحكام:** تتمثل مهمتها الأساسية في تولي شؤون الحكم، ووضع القوانين والسهر على احترامها وتطبيقها. ويرى أفلاطون ضرورة أن يكون الحكام من بين الفلاسفة، لما يتمتعون به من حكمة ومعرفة تؤهلهم لتدبير شؤون الدولة. كما أكد ضرورة ابتعادهم عن مظاهر البذخ والترف، وتحريرهم من الروابط الأسرية والانشغالات المتعلقة بالثروة والملكية الخاصة، من خلال إخضاعهم لنمط من الحياة المشاعية البسيطة التي لا تقوم على الملكية الفردية. ويهدف ذلك

¹ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 65-66.

² - نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، د.س.ن، ص 9.

إلى تجريدهم من أي مصلحة مادية قد تدفعهم إلى الاستغلال الاقتصادي، وتمكينهم من التفرغ الكامل لممارسة مهام الحكم وتحمل المسؤوليات المرتبطة بتسيير شؤون الدولة والمجتمع¹.

يرى أفلاطون ضرورة أن يعيش الحكام في حياة مشتركة وأن لا تكون لهم ملكية خاصة أو روابط عائلية ... الخ، فلا يتزوجون ولا يكونوا عائلات، ويجب أن يبذلوا جهودهم كلها لصالح المواطنين، لأنّ المال والعائلة تجعل أي شخص خاضعاً للإغراء والضعف العائلي تجاه أقاربه، وهذا ما قد يصرفه عن إدارة الحكم².

-طبقة العسكريين: تُعد طبقة العسكريين وفق تصور أفلاطون، من الفئات النبيلة في المجتمع، وإن كانت تأتي في المرتبة الثانية بعد طبقة الفلاسفة والحكام. وتتمثل مهمتهم الأساسية في الدفاع عن الدولة وحماية المدينة من الأخطار والتهديدات الخارجية، ولذلك كان يُنَاط بهم القيام بواجبات الحرب والدفاع عنها. وقد رأى أفلاطون أن يعيش أفراد هذه الطبقة حياة مشتركة داخل المعسكرات، دون التمتع بالملكية الخاصة أو حق التوريث أو تكوين الأسرة، بما يضمن تفرغهم لأداء مهامهم العسكرية. كما أكد ضرورة إخضاعهم لتربية خاصة تقوم على تنمية صفات الشجاعة والإقدام والانضباط، وغرس روح الولاء وحب الوطن، حتى يكونوا قادرين على أداء دورهم في حماية الدولة والمحافظة على استقرارها³.

-طبقة المزارعين والحرفيين والتجار: تتمثل مهمتها الأساسية في تلبية حاجات الفئتين السابقتين وتوفير السلع والخدمات الضرورية لهما، وهي الفئة التي تضطلع بالدور الرئيسي في تحريك النشاط الاقتصادي داخل الدولة. وقد يتم الإنتاج من قبل أفراد هذه الطبقة أنفسهم، في إطار إنتاج أسري يخصص جزء منه للدولة، كما يمكن أن يقوم به العبيد، الذين لم يعتبرهم أفلاطون ضمن التقسيم الطبقي للمجتمع، وإنما عدّوا فئة تابعة تقوم بخدمة أفراد الطبقة الأولى أو الثانية وتحت إشرافهم⁴.

¹ - وهي الطبقة الأولى في المجتمع تمتاز بالعلم والحكمة والذكاء، وعليه ينحصر دور الحكام في النشاط السياسي وإدارة شؤون الحكم في البلاد. وهم يجب أن يعيشوا معاً، وتحرم عليهم الملكية الخاصة وامتلاك الذهب والفضة أو التحلي بهما. أنظر: نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 10.

² - جوزيف أ. شومبيتر، المرجع السابق، ص 95.

³ - نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 10.

⁴ - نامق صلاح الدين المرجع السابق، ص 12.

الفرع الثاني: تدخل الدولة

دعا أفلاطون إلى ضرورة تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية، انطلاقاً من أن الحرية الممنوحة لأفراد المجتمع، باستثناء طبقة الحكام والجنود، ليست حرية مطلقة. ويرى أن على الدولة أن تتدخل للحد من مظاهر الفقر المدقع والثراء المفرط، لما يترتب على كل منهما من آثار سلبية في العملية الإنتاجية وعلى المنتج ذاته. فالثراء المفرط، في نظره، قد يدفع المنتج إلى الكسل والإهمال والتراخي في أداء عمله، في حين أن الفقر الشديد قد يحول دون قدرته على توفير المعدات والوسائل الضرورية للإنتاج، مما يؤدي إلى تراجع جودة إنتاجه وانخفاض كفاءة العمل والإنتاجية¹.

يرى أفلاطون أن الدولة تمثل نظاماً اجتماعياً مستقرًا ودائمًا، ينظم حياة مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في مجتمع واحد، ويهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار بينهم. ولتحقيق هذه الغاية، اعتبر أن قيام الدولة ينبغي أن يستند إلى مبدأ الملكية الجماعية، مع إلغاء الملكية الخاصة بصورة تامة، ولا سيما بالنسبة للفئات التي تتولى مهام الحكم والدفاع. كما أكد ضرورة تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي والإشراف عليه، خاصة أن جانباً مهماً من حاجات المجتمع يتم توفيره من الخارج عن طريق التجارة الخارجية، الأمر الذي يستدعي وجود تنظيم يضمن تلبية هذه الحاجات والمحافظة على استقرار المجتمع والدولة²، فحريم الملكية الخاصة حسبه كان مقصوراً على طبقة الحكام والمحاربين فقط دون طبقة الصناع والعمال والمزارعون والحرفيين والتجار، والتي تتمتع بحق تملك الأرض والأموال ملكية خاصة³.

وعليه يمكن استخلاص مجموعة من الأفكار الاقتصادية البارزة من دراسات أفلاطون للظواهر الاقتصادية، ولعل أهمها ما يتعلق بـ **تقسيم العمل**، الذي اعتبره ضرورة أساسية لتنظيم المجتمع وتقسيمه إلى طبقات اجتماعية، كما أكد أن تقسيم العمل يسهم في زيادة كفاءة الأفراد ورفع مستوى إنتاجيتهم، شريطة أن يتم توزيع الأعمال وفقاً للقدرات والمهارات الطبيعية التي يمتلكها كل فرد. وإلى جانب ذلك، تناول أفلاطون مسألة **النقد**، حيث اعتبرها وسيلة لتيسير عمليات التبادل بين الأفراد، واقترح اعتماد نوع من النقد تكون لها قيمة اعتبارية أو صورية، وبذلك يُعد من

¹ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص ص 66-68.

² - البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص ص 19-20.

³ - نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 12.

أوائل المفكرين الذين أشاروا إلى إمكانية أن تستمد النقود قيمتها من وظيفتها في المبادلة، وليس بالضرورة من قيمتها الذاتية أو المادية¹.

المطلب الثاني: عند أرسطو (384 ق.م - 322 ق.م)

يتميز أرسطو عن غيره من مفكري العصور القديمة بكونه سعى إلى دراسة وتحليل عدد من المشكلات والظواهر الاقتصادية، الأمر الذي جعله من أبرز المفكرين القدماء الذين أسهموا في وضع ما يمكن اعتباره بذورًا أولية لنظرية اقتصادية قائمة على تحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية. وقد تضمن كتابه "الأخلاق والسياسة" جانبًا مهمًا من آرائه وأفكاره الاقتصادية، وهو ما سيتم تناوله في الفرع الأول، كما عارض أرسطو الأفكار الداعية إلى إلغاء الملكية الخاصة وإقامة نظام جماعي للملكية، معتبرًا أن هذا النظام قد يؤدي إلى نشوء المنازعات والصراعات التي من شأنها تهديد استقرار المجتمع ونظامه. ومن ثم، فقد مال إلى تأييد الملكية الخاصة، انطلاقًا من أن الفرد يكون أكثر حرصًا على تنمية ما يملكه والمحافظة عليه، الأمر الذي يساهم في زيادة الإنتاج، غير أنه أكد في المقابل ضرورة إخضاع ممارسة الملكية لاعتبارات أخلاقية، وهو ما سيتم بيانه في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الأفكار الاقتصادية لنظرية أرسطو

يُعدّ أرسطو من بين المفكرين القلائل في العصور القديمة الذين حاولوا تحليل الظاهرة الاقتصادية، متأثرًا في ذلك بالنظام الطبقي الذي كان سائدًا في عصره، وقد انطلق في تحليله من مفهوم الحاجة الاقتصادية وسبل إشباعها، وذلك من خلال الأموال التي يتم الحصول عليها عبر ممارسة مجموعة من الأنشطة من بينها الفلاحة بمختلف صورها، كالزراعة وتربية المواشي والصيد البحري، إلى جانب الصناعة التي كانت تمارس في شكل حرف وأعمال منجمية، فضلًا عن قطع الطريق الذي اعتبره أرسطو أحد أشكال الصيد، وقد صنّف هذه الأنشطة ضمن الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال والثروة، وفي مقابل ذلك تناول التجارة باعتبارها نشاطًا لا يندرج ضمن الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال، لكونها تقوم أساسًا على المبادلة، ولذلك لم يعتبرها أرسطو

¹ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 14.

وسيلة طبيعية للكسب، بل اتخذ منها موقفاً ناقداً، خاصة وأن النشاط التجاري كان في نظره مرتبطاً بالأجانب الذين لم يكونوا يتمتعون بصفة المواطن في المجتمع آنذاك¹.

وفيما يتعلق بالوحدات الإنتاجية يرى أرسطو أن الأسرة تمثل الوحدة الأساسية للإنتاج، إذ تعمل على توفير حاجاتها وإشباع متطلباتها، أما ما يتجاوز حاجتها من المنتجات فيُعد فائضاً يمكن التصرف فيه عن طريق المبادلة، سواء من خلال مقايضة سلعة بسلعة أخرى، أو عن طريق مبادلتها بالنقد، وفي الحالة الأخيرة تخضع قيمة السلع لمجموعة من الضوابط التي تحدد قيمتها النقدية، حيث ميز أرسطو بين نوعين من القيمة، يتمثل أولهما في **قيمة الاستعمال**، وهي الصفة الموضوعية التي تتميز بها السلعة وتجعلها صالحة لإشباع حاجة معينة وقابلة للاستعمال، بينما تتمثل الثانية في **قيمة المبادلة**، وهي الصورة التي تظهر بها قيمة السلعة عند دخولها في عملية المبادلة. وقد أكد أرسطو أن قيمة المبادلة ترتبط بقيمة الاستعمال، وهو ما يمكن ربطه بمبدأ **العرض والطلب** في تحديد قيمة السلع أثناء عملية التبادل².

كما تعرض أرسطو إلى النقود التي يرى أنها وسيلة للقضاء على المتاعب والصعوبات الناتجة عن استعمال المقايضة، ولكي تقوم بوظيفتها كوسيط في المبادلة يجب أن يكون لها خاصية السلعة، إذ الفضة قبل أن تكون وسيلة للمبادلة كانت سلعة ذات قيمة، وأكثر من ذلك يرفض أرسطو أن يكون الغرض من النشاط الاقتصادي جمع النقود³، بمعنى أن تكون النقود غاية في ذاتها. وتماشياً مع ذلك، فهو يرفض فكرة الفوائد الناتجة عن القروض (الربا)، حتى وإن كان يتقبلها كواقع معاش في المجتمع الأثيني⁴.

الفرع الثاني: النظرية الانتقادية الجدلية (انتقادات أرسطو)

من بين أبرز الآراء الاقتصادية التي عبّر عنها أرسطو تأكيده على مشروعية الملكية الفردية بصفة عامة، إذ انتقد موقف أفلاطون الرافض للملكية الخاصة، وخاصةً منعه طبقة الحكام والفلاسفة من امتلاكها، ومن هذا المنطلق يُعدّ أرسطو من أوائل المفكرين الذين وضعوا بعض الدعائم الفكرية التي مهدت لاحقاً لظهور الفكر الرأسمالي، من خلال إقراره بحق الفرد في التملك

¹ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 69.

² - نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 13.

³ - كيه إبراهيم، المرجع السابق، ص 347. دويدار محمد، المرجع السابق، ص 70-71.

⁴ - نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 14.

والدفاع عن الملكية الخاصة، وقد استند أرسطو في تأييده للملكية الخاصة إلى جانبين أساسيين يتمثلان في:

-انتقد أرسطو موقف أستاذه أفلاطون القائم على تبني نظام الملكية المشاعة، مستنداً في ذلك إلى حجتين أساسيتين، تتمثل الحجة الأولى في حجة الحافز على العمل، إذ يرى أرسطو أن الملكية المشتركة من شأنها أن تضعف الدافع الفردي نحو العمل والإنتاج، وتؤدي إلى انتشار الخمول والكسل، وهو ما ينعكس سلباً على حجم الناتج ومن ثم على قوة المجتمع واستقراره. ولا تزال هذه الحجة حاضرة في النقاشات الاقتصادية المعاصرة، حيث يستخدمها أنصار النظام الرأسمالي في نقد الأنظمة الاشتراكية، أما الحجة الثانية فتتمثل في حجة النزاع حيث يرى أرسطو خلافاً لأستاذه أفلاطون، أن الملكية المشاعة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الانسجام والوئام بين أفراد المجتمع، وإنما قد تكون سبباً في نشوء الخلافات والمنازعات بينهم، ويرجع ذلك إلى أن إتاحة السلع والخدمات لكل فرد وفقاً لحاجاته، دون وجود ضوابط واضحة أو رقابة محددة، قد تدفع الأفراد إلى التنافس فيما بينهم من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن منها، وبما أن الموارد والسلع الاقتصادية محدودة في مقابل تعدد الحاجات الإنسانية، فإن التنافس عليها قد يؤدي حتماً إلى نشوء النزاعات بسبب تعدد استعمالاتها وتزايد الطلب عليها¹.

ومن ثم يتضح أن أرسطو كان مؤيداً للملكية الفردية، إذ دعا إلى منح كل فرد حرية امتلاك الأموال والتصرف فيها، انطلاقاً من أن هذا النظام يقوم على الدافع الذاتي وحب الفرد لذاته، مما يحفزه على بذل مزيد من الجهد والعمل من أجل تنمية ملكيته وزيادة الإنتاج، ومع ذلك لم يجعل أرسطو الملكية الخاصة حقاً مطلقاً يخلو من المسؤولية الاجتماعية، بل شدد على ضرورة إضفاء البعد الأخلاقي عليها، من خلال تعزيز شعور المالك بمسؤوليته تجاه أفراد المجتمع الذين لا يملكون، وحث أصحاب الأموال على تخصيص جزء من ثرواتهم ومنتجاتهم لمساعدة المحتاجين وغير القادرين على التملك².

-انتقد أرسطو أستاذه أفلاطون فيما يتعلق بأصل الدولة والأساس الذي قامت عليه، إذ لم يقتصر في تفسيره على الأساس الاقتصادي الذي اعتمده أفلاطون، بل أوضح أن نشأة الدولة جاءت نتيجة تطور تاريخي واجتماعي، ولتحقيق أهداف وغايات تتجاوز مجرد إشباع الحاجات المادية للإنسان. وفي هذا السياق، يرى أرسطو أن الدولة لا تمثل مجرد تجمع للأفراد بهدف تبادل

¹ - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 17.

² - نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 13.

السلع والمنتجات التي يقومون بإنتاجها لتلبية حاجاتهم المادية، وإنما نشأت من خلال اجتماع الأسر وتجمع القرى، بما يؤدي إلى تكوين جماعة متكاملة وقادرة على تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي، غايتها بلوغ حياة فاضلة ومستقرة ومستقلة، ويستند هذا التصور إلى طبيعة الإنسان ذاتها، باعتباره كائنًا مدنيًا بطبعه ويميل بفطرته إلى الحياة السياسية والاجتماعية، ومن ثم فإن قيام الدولة يرتبط بطبيعة الإنسان وحاجته إلى العيش ضمن جماعة منظمة، وليس بمجرد الاعتبارات الاقتصادية والمادية¹.

ويرى أرسطو أن العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة لا تقوم أساسًا على دوافع مادية، وإنما تستند إلى مجموعة من الروابط والعلاقات الاجتماعية المتجذرة في الطبيعة البشرية. وقد شهدت الأسرة تطورًا تدريجيًا في أبعادها الاجتماعية، فانتقلت من نطاق الأسرة إلى تكوين القرية، ثم تطورت إلى المدينة أو الدولة، في إطار من العلاقات الاجتماعية القائمة على التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع، ومن ثم فإن الدولة في تصور أرسطو تمثل مرحلة متقدمة من هذا التطور الاجتماعي، وتهدف إلى تحقيق حياة سعيدة ومستقلة لأفرادها، بما يتجاوز مجرد إشباع حاجاتهم المادية².

¹ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص 15.

² - كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 346-348.

المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

شهدت العصور الوسطى (Moyen Âge) العديد من التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع، خاصةً مع اتساع نطاقه وانتشار الأديان السماوية، التي أسهمت بدور مهم في تشكيل ملامح الفكر الاقتصادي وتطوره خلال هذه المرحلة، ويأتي في مقدمة هذه الأديان الدين المسيحي الذي كان له تأثير بارز في المجتمعات الأوروبية وأسهم في توجيه الفكر الاقتصادي فيها، وهو ما سيتم تناوله في المطلب الأول، إلى جانب الدين الإسلامي الذي تجاوز تأثير أفكاره ومبادئه المجال الجغرافي للعالم الإسلامي، وامتد ليصل إلى أجزاء من أوروبا، مؤثرًا بذلك في تطور الفكر الاقتصادي خلال تلك الفترة، وهو ما سيتم بيانه في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في أوروبا

لم تكن أوضاع أوروبا خلال العصور الوسطى تشبه بأي حال من الأحوال ما وصلت إليه من ازدهار وتطور في العصر الحديث، فعلى الرغم من أن بعض الدول الأوروبية كانت قد حققت مستويات متقدمة من الحضارة خلال الفترات السابقة لهذه المرحلة، فإن العصور الوسطى عُدَّت من أكثر المراحل التاريخية صعوبةً وظلامًا في تاريخ أوروبا، حيث سادت فيها مظاهر الجهل والصراعات، في ظل النظام الإقطاعي الذي فرض نفوذه على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب هيمنة الكنيسة وتأثيرها الواسع في المجتمع، وقد أسهم هذان العاملان بصورة واضحة في تشكيل وترسيخ مجموعة من الأفكار والتصورات الاقتصادية التي سادت خلال تلك الفترة.

الفرع الأول: النظام الإقطاعي

تميّز النظام الإقطاعي الذي نشأ في فرنسا ثم انتقل إلى إنجلترا وامتد بعد ذلك ليشمل مختلف أنحاء القارة الأوروبية، بتعقّد طبيعة العلاقات التي كانت تربط الأفراد بالدولة من جهة، وبالإقطاعي من جهة أخرى، وكانت الدولة تنقسم إلى عدد من الإقطاعيات أو الدويلات، تتكون كل إقطاعية منها من مجموعة من المزارع والغابات، يتوسطها قصر السيد أو الإقطاعي الذي يملك الأراضي ويمارس عليها مختلف مظاهر السلطة والنفوذ، وقد تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي في ظل هذا النظام في الزراعة، التي كان يمارسها العبيد، وهم فئة أخذ عددها في

التناقص تدريجيًا، إلى جانب الأفتان الذين شكلوا الفئة الأكثر عددًا وغالبية السكان العاملين في المجال الزراعي، وأخيرًا الفلاحون الأحرار وهم فئة قليلة تعيش في صراع دائم مع الإقطاعي¹.

وبمعنى آخر، كان النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد العصور الوسطى في أوروبا هو النظام الإقطاعي، ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين. فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياذ الإقطاعيين، وهم الحكام، وتنقسم أرض كل سيد إلى قسمين، قسم يحتفظ به لنفسه، ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر، كما يلتزمون كذلك بتقديم بعض الخدمات له مثل العمل في قصره، وقسم آخر يوزعه على الفلاحين ويلتزم كل منهم بزراعته والاستفادة من محصوله في نظير أن يقدم جزء منه لسيدته، ويلتزم السيد بحمايتهم².

الفرع الثاني: سيطرت الكنيسة على الأفكار الاقتصادية

كانت الزراعة خلال العصور الوسطى تمثل النشاط الاقتصادي الأساسي، بل تكاد تشكل معظم مظاهر الحياة الاقتصادية في تلك الفترة، في حين كانت حركة المبادلات التجارية محدودة وضعيفة. كما اتخذت المبادلات في كثير من الأحيان طابعًا عينيًا، حيث كانت السلع تُستبدل بسلع أخرى مباشرة دون الاعتماد على النقود كوسيلة للتبادل. وإلى جانب النظام الإقطاعي، حافظت الكنيسة على مكانة بارزة داخل المجتمع، إذ اندمجت في النظام الإقطاعي وأصبحت جزءًا منه خلال العصور الوسطى، مع احتفاظها في الوقت ذاته بوضع متميز وبسلطات ونفوذ واسعين. فإذا كان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية، فإن الكنيسة كانت تمثل السلطة الدينية والروحية، مما جعلها عنصرًا أساسيًا في تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية خلال تلك المرحلة³.

وقد أسهمت الكنيسة بصورة كبيرة في تشكيل الأوضاع التي عاشتها أوروبا خلال تلك المرحلة، إذ اتخذت موقفًا مؤيدًا للطبقات الضعيفة، ولا سيما طبقة الأفتان، خاصة مع بدء تراجع نفوذها وهيمنتها تدريجيًا أمام انتشار مبدأ اللائكية. وفي هذا السياق، سعت الكنيسة إلى طرح

¹ - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 18.

² - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 76.

³ - كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص 396.

مجموعة من الأفكار والمبادئ التي اعتبرت أكثر عدلاً وإنصافاً، بهدف الدفاع عن حقوق طبقة الأتقان والتخفيف من معاناتها، ومن أبرز هذه الأفكار¹:

- مبدأ العدالة المتكافئة، والذي يعني ضرورة التكافؤ في التبادل الاقتصادي.

- الثمن العادل، والذي يهدف إلى حماية المشتري من تعسف البائعين. وهو يدل على أن لكل سلعة يوجد ثمنها عادل يرتكز على نفقة الإنتاج، أي لزوم اتفائه التام مع قيمة السلعة أي نفقتها.

- الأجر العادل، هو الأجر الذي يُمكن العامل عائلته من العيش في كرامة معقولة في المستوى الحياتي المناسب لمركزه الاجتماعي الخاص، حيث يجب أن يكون هناك مقابل عن الجهد الذي يبذله العامل في شكل أجر يضمن الحياة الكريمة لصاحبه ولأسرته.

- تحريم الربا والفوائد على أسس تشبه تلك التي قدمها أرسطو، وهذا لأن الفوائد التي تأخذها الطبقة المالكة على القروض هي إجحاف في حق الضعفاء.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند المسلمين

يخطئ الكثيرون عندما يحصرّون البحث في تاريخ الفكر الاقتصادي وتطور المذاهب الاقتصادية في تصورات مفكري الحضارتين اليونانية والرومانية، كأفلاطون وأرسطو وغيرهما، باعتبارها نقطة الانطلاق في دراسة هذا الفكر، ثم ينتقلون مباشرة إلى القرن الثامن عشر، أي إلى عصر النهضة الأوروبية، متجاهلين بذلك الإسهامات الفكرية والعلمية التي قدمها مفكرو الحضارة الإسلامية.

وعلى الرغم من أن المفكرين المسلمين لم يولوا الظواهر الاقتصادية اهتماماً كبيراً بالمعنى الاصطلاحي الحديث، نظراً إلى أن الشريعة الإسلامية لم تترك مجالاً من مجالات الحياة إلا ونظمتها، فإن ذلك لم يمنع، بعد مرور قرون عديدة على انقطاع الوحي، من ظهور عدد من المفكرين المسلمين الذين قدموا أفكاراً وإسهامات ذات طابع اقتصادي، ومن أبرز هؤلاء مفكران نخصهما بالدراسة، هما ابن خلدون (الفرع الأول)، وتلميذه المقرئ (الفرع الثاني).

¹ - المرجع نفسه، ص ص 402-412.

الفرع الأول: عند ابن خلدون (1332-1406م)

اهتم عبد الرحمن ابن خلدون اهتمامًا ملحوظًا ببعض الظواهر الاقتصادية، غير أنه لم يتناولها بصورة مستقلة عن الإطار العام لدراساته الاجتماعية، بل أدرجها ضمن تحليله الشامل للمجتمع والعمران البشري، وقد تناول هذه الظواهر في مقدمته، وتحديدًا في الباب الأول من الكتاب الخامس، تحت عنوان "في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل"¹، جاء فيه بمجموعة من الأفكار الاقتصادية، نذكر منها ما يلي:

- **النشاط الاقتصادي:** لقد تناول ابن خلدون، في معرض حديثه عن هذا الموضوع، مختلف الأنشطة والقطاعات التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي في المفهوم المعاصر، حيث تطرق إلى الصيد بمختلف أنواعه، وتربية الحيوانات، والزراعة، والصناعة، فضلًا عن التجارة التي كانت تمثل أحد أبرز الأنشطة الاقتصادية في الدولة الإسلامية آنذاك، غير أن ابن خلدون لم يستخدم المصطلح الاقتصادي الحديث للدلالة على هذه الأنشطة، وإنما أطلق عليها تسمية "وجوه العيش"². وهنا يرى ابن خلدون أن المعاش إمارة، وتجارة، وفلاحة، وصناعة:

- أما الإمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش، وهي تشمل الجندي والشرطي والكاتب، وهي عبارة عن الجبايات السلطانية في ذلك الوقت، والضرائب والرسوم في عصرنا الحاضر.

- أما الفلاحة والصناعة والتجارة، فهي الوجوه الطبيعية للمعاش³.

نجد أن الفلاحة متقدمة على القطاعات كافة؛ لأنها كانت بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظرٍ ولا علم؛ ولهذا تنسب الفلاحة في الخليقة إلى آدم أب البشرية، وهو معلمها والقائم عليها، وهذا يعني أن الفلاحة من أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة⁴.

¹ - بويلي سكيّنة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 107.

² - عبد رحمان يسري أحمد، "إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد الثاني، 2006، ص 22.

³ - شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، السعودية، 1993، ص ص 40-42.

⁴ - حمّيش عبد الحق، "الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد الثاني، 2006، ص 82.

-تقسيم العمل: أولى ابن خلدون العمل أهمية بالغة في تحليله للنشاط الاقتصادي والعمران البشري، فتناول مختلف أنواع الأعمال والحرف التي كانت شائعة في المجتمع الإسلامي، موضحاً ما كان منها ضرورياً لقيام العمران واستمراره، وما كان يعد من الأعمال الثانوية أو الكمالية. وقد بين ارتباط تعدد الصنائع بتنوع الأعمال التي يباشرها أفراد المجتمع، حيث يقول في هذا السياق: "واعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران"¹، أدرك ابن خلدون منذ وقت مبكر أهمية تقسيم العمل وما يترتب عليه من فوائد في تنظيم النشاط الاقتصادي وتلبية حاجات أفراد المجتمع، خاصة في ظل تعدد مجالات الحياة وتنوع الحاجات الإنسانية، مما يجعل الإنسان عاجزاً عن إشباع حاجاته بصورة منفردة، ويدفعه إلى الاعتماد على غيره من أفراد مجتمعه. كما ميّز بين مختلف الحرف والصنائع، معتبراً أن بعضها يمثل أمهات الصنائع التي يقوم عليها العمران، ومن أبرزها: الفلاحة، والبناء، والتجارة، وصناعة الحياكة... الخ².

-القيمة: تتمثل القيمة في تصور ابن خلدون في مقدار العمل الضروري لإنتاج السلعة، إذ يرى أن كل كسب أو دخل إنما هو في نهاية المطاف ثمرة للعمل المبذول في عملية الإنتاج، ومن ثم فإن تحقيق الانتفاع أو الربح يقتضي أن تتناسب قيمة السلعة مع كمية العمل اللازمة لإنتاجها، إلى جانب تأثير هذه القيمة بدرجة الطلب عليها من قبل أفراد المجتمع³، فيقول أنه: "إذا كانت أثمان الأقوات (المواد الغذائية) في قطر الأندلس أعلى منها في شمال إفريقيا، فذلك لأن الزراعة في الأندلس تحتاج إلى وقت أطول وكمية أكبر من النفقات... لأن النصارى دفعوا بأهل الأندلس إلى سيف البحر وبلادهم المتوعدة الخبيثة الزراعية النكدة النيات... فاحتاجوا إلى علاج المزارع... وصارت في فلاحه نفقات ومخاطر، فاعتبروها في سعرهم"، وبهذا يكون ابن خلدون قد وصل لعدة نتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة والتي تختلف تبعا لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية ازدادت نفقات الزراعة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار⁴.

كما تناول ابن خلدون العديد من الظواهر التي تدخل في صميم العلوم الاقتصادية في العصر الحالي على غرار الملكية التي يعتبرها هبة من الطبيعة، فما يمتلكه الفرد لا ينتقل إلى يد غيره ولا يتنازل عنه إلا بعوض أي مقابل، وتعويض بما يناسبه أو يساويه. والنقود المتمثلة في

¹ - شوقي أحمد دنيا، المرجع السابق، ص 33-36.

² - بويلي سكينه، المرجع السابق، ص 112.

³ - شوقي أحمد دنيا، المرجع السابق، ص 65.

⁴ - عبد رحمان يسري أحمد، المرجع السابق، ص 53-54.

الذهب والفضة تعتبر معيار لتوزيع الثروة¹، والتي يتم تبادلها أثناء النشاط الاقتصادي، وقد تقع حالات أين يتم اكتنازها.

الفرع الثاني: عند المقريري (1364-1442م)

أولى المقريري اهتمامًا كبيرًا بالعديد من القضايا ذات الطابع الاقتصادي، إذ حرص على رصدها وتوثيقها باعتبارها ظواهر تاريخية، مع تحليل أسبابها والعوامل المؤدية إليها، ويبدو أنه تأثر في ذلك إلى حد كبير بمنهج أستاذه ابن خلدون القائم على تمحيص الظواهر ودراستها وتحليلها، بهدف الكشف عن القوانين والسنن التي تحكمها، وتتجلى أبرز إسهامات المقريري في مجال الفكر الاقتصادي من خلال تناوله وتحليله لعدد من القضايا المهمة، من بينها النقود، والغلاء، والمعاملات في الأسواق، والميزانية².

كما تعرض المقريري للعديد من المشكلات الاقتصادية والظواهر النقدية المختلفة، ويتضح ذلك من خلال تحليله لظاهرة المجاعة، التي يمكن أن تقابل في الفكر الاقتصادي الحديث مفهوم "الأزمة الاقتصادية" وقد أرجع هذه الظاهرة إلى مجموعة من الأسباب المتداخلة، منها أسباب طبيعية كالجفاف والقحط، وأخرى سياسية تتمثل في فساد الإدارة واحتكارها للمنتجات في الوقت الذي كانت فيه الرعاية تعاني من المجاعة، فضلاً عن كثرة الضرائب المفروضة عليها، كما أشار إلى أسباب اقتصادية أخرى، من بينها ارتفاع تكاليف البذور وأجور العمال، الأمر الذي أدى إلى ندرة السلع في الأسواق، بالتزامن مع وفرة النقد المتداول، مما أسهم في ارتفاع أسعار السلع إلى مستويات كبيرة، وهي الظاهرة التي يمكن تفسيرها في المفهوم الاقتصادي الحديث بظاهرة التضخم³.

كما تناول المقريري تاريخ ظهور النقود وتطورها في مصر، موضحاً أن الذهب، ممثلاً في الدينار كان العملة الوحيدة المتداولة إلى غاية القرن العاشر، ثم أدخلت الفضة، ممثلة في الدرهم، لتلبية النفقات والمعاملات اليومية، غير أن أفراد المجتمع لم يتقبلوا التعامل بها إلا في القرن الثالث

¹ - يُعرف ابن خلدون النقود بقوله: "أن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والتقنية لأهل العالم في الغالب... ويرغب الناس في اقتنائهما نهائياً بدلا من أي شيء، فهما أصل المكاسب والقيمة والذخيرة"

² - طرطار أحمد، "بعض آراء المقريري الاقتصادية والوقائع الموكبة لعصره: النقود نموذجا"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 1، العدد 1، 2007، ص 195-196.

³ - أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقريري: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد الثاني، 2015، ص 33-34.

عشر، وبعد ذلك ظهرت النقود النحاسية، المعروفة باسم الفلوس، وأصبحت تُستخدم في تسوية المعاملات ذات القيم المالية الصغيرة¹، فالدينار والدرهم كمعادن نفيسة كانت تستخدم في المعاملات الكبيرة، أما النقود النحاسية فتستخدم في المعاملات اليومية الصغيرة.

وكنتيجة لطمع الحكام ورغبتهم في مزيد من الثراء عملوا على زيادة إصدار الفلوس النحاسية بكميات كبيرة، ممّا أسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل حاد لكون زيادة الإصدار النقدي التي لم يكن يقابلها زيادة حقيقية في إنتاج السلع².

بناءً على ما سبق، يتضح جلياً مدى اهتمام **المقريري** بدراسة ظاهرة النقود وإدراكه لأهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أكد ضرورة ضبط كمية النقود المعروضة والمتداولة بما يساهم في الحفاظ على استقرار أسعار السلع وقيم الأعمال. ومن هذا المنطلق، يُعد **المقريري** من أوائل المفكرين الذين ربطوا ظاهرة التضخم بزيادة عرض النقود، ورأوا أن معالجتها تقتضي اتباع سياسة نقدية تقوم على تقييد حجم النقود المتداولة، وهو ما جعل إسهاماته في الفكر النقدي تحظى بمكانة بارزة، حتى عدّ من أبرز رواد الفكر النقدي في التاريخ الاقتصادي.

المبحث الثالث: الفكر الاقتصادي في أوروبا بعد القرن الـ 15

يُعدّ القرن الخامس عشر مرحلةً مفصليةً في تاريخ الفكر الإنساني، إذ شهد بروز عدد كبير من المفكرين في مختلف المجالات، كان لهم إسهام بارز في مسيرة التطور والرفي التي عرفها الإنسان، كما مثّل هذا القرن مرحلةً مهمةً في تاريخ الدولة نتيجة ما شهدته من تحولات وتغيرات متتالية، خاصة مع تراجع نفوذ الكنيسة وانحسار سلطة الإقطاعيين، الأمر الذي ساهم في تهيئة الظروف لظهور النموذج الحديث للدولة، ومع هذه التحولات بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية يتزايد وظهرت تبعاً لذلك اتجاهات فكرية متعددة تناولت جملة من القضايا والأفكار الاقتصادية³.

وقد ارتبط الفكر الاقتصادي بهذين العاملين لينتج لنا نمط معين من التوجه الاقتصادي وهو المذهب التجاري، ثم تفاعلت مجموعة أخرى من الظروف أفرزت عن مذاهب أخرى هي المذهب الفيزيوقراطي، المذهب الكلاسيكي، وأخيراً المذهب الاشتراكي .

¹ - أسامة سعيد، المرجع السابق، ص ص 37-39.

² - بويلي سكينه، المرجع السابق، ص ص 263-268.

³ - البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 35.

المطلب الأول: المذهب التجاري

يُعدّ الفكر التجاري من أقدم المذاهب الاقتصادية التي ظهرت في أوروبا، حيث برز مع بداية القرن السادس عشر متأثرًا بجملة من الظروف والتحوّلات التي سادت تلك المرحلة، من أبرزها انهيار النظام الإقطاعي، وظهور موجات الهجرة من الأرياف نحو المدن، التي تحولت تدريجيًا إلى مراكز رئيسية للتجارة والتبادل نتيجة للنمو السكاني المتزايد، وقد أدى ذلك إلى حدوث تحول في طبيعة النشاط الاقتصادي، فانتقل من نظام يقوم أساسًا على الإنتاج بهدف الاستهلاك الذاتي إلى نظام أصبح فيه المنتج منفصلًا عن المستهلك، وظهر بينهما وسيط يتمثل في "التاجر" الذي تولى مهمة توزيع المنتجات، وقد امتدت مرحلة الرأسمالية التجارية من القرن الخامس عشر إلى غاية القرن الثامن عشر¹، بحيث هذا المذهب على مجموعة من المبادئ والمدارس يمكن تناولها فيما يأتي:

الفرع الأول: مبادئ الفكر التجاري

نشأت عدة أفكار للمفكرين التجاريين مستندة في ذلك على مجموعة من المبادئ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي

يقوم الفكر التجاري في جوهره على ضرورة تحقيق فائض مستمر في ميزان المدفوعات، باعتبار ذلك وسيلة أساسية لضمان تدفق المعادن النفيسة إلى الدولة وتعزيز قوتها الاقتصادية².

أما فيما يتعلق بالسياسات التي اتبعتها التجاريون لتحقيق هذا الهدف، فقد تمثلت السياسات الخارجية أساسًا في الرقابة على الصرف وتقييد الواردات، وهي الإجراءات التي سبق تناولها. أما على المستوى الداخلي، فقد اتخذ تدخل الدولة شكلًا أكثر تشددًا في فرنسا، في حين لم يبلغ الدرجة نفسها في إنجلترا، نظرًا لوجود البرلمان، غير أن ذلك لم يحل دون انتشار مظاهر الاحتكار واستفادة التجار وكبار رجال الأعمال من أرباح احتكارية، باعتبارها ربحًا ناتجًا عن وضعهم

¹ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص 24-25.

² - الفكر السائد عند التجاريين هو أن البحث الاقتصادي يجب أن يستهدف الوصول إلى إثراء الدولة، وهو الغرض من الدراسة عند التجاريين الذين قاسوا ثروة الدولة على ثروة الأفراد، بما لديهم من نقود ومعادن نفيسة كالذهب، وإثراء الدولة يكون بالبحث عن وسائل زيادة المعدن النفيس للدولة.

الاقتصادي المتميز. وفي المقابل، عارض هيل هذا التوجه بشدة، معتبراً أن تدخل الدولة في آليات السوق غالباً ما يصطدم بالسلوك التلقائي لتغير الأسعار والأرباح، وأن كل فرد سيسعى إلى اتباع النشاط الذي يحقق له أكبر قدر من الربحية. كما رأى آدم سميث أن المصلحة الشخصية تمثل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وأن الاتجاه نحو حرية اتخاذ قرارات الإنتاج وتحديد الأسعار إنما يصب في النهاية في مصلحة طبقة أصحاب الثروات¹.

كانت هذه الإستراتيجية تهدف للقضاء على نفوذ الإقطاعيين، وهذه الفئة التي طالما سيطرت على كافة أشكال النشاط الاقتصادي وربما أعاقته، وفي المقابل لم تكن تبذل أي جهد لحمايته من المخاطر المحدقة به، وهو ما جعل أنصار المذهب التجاري ينادون بضرورة تدخل الدولة على أساس أنها الوحيدة القادرة على حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الأجنبية بفرض الضرائب على الواردات، وذلك من أجل استبعاد المنافسة الخارجية، وتعزيز الصناعات المحلية خاصة المنتجات الفاخرة².

ثانياً: الذهب والفضة منبع الثروة

اعتبر التجاريون أن الذهب والفضة يمثلان أساس الثروة، ومن ثم فإن معيار ثروة الفرد يقاس بما يمتلكه منهما، باعتبارهما وسيلة تمكنه من الحصول على ما يحتاجه من منتجات. وينطبق الأمر ذاته على الدولة، إذ ينبغي لها أن تسعى إلى تنمية ثروتها وتعزيز قوتها من خلال زيادة ما تمتلكه من المعادن النفيسة، ولا سيما الذهب والفضة³، ولذلك إذا استطاعت الدولة أن تباع للول الأجنبية سلعا وخدمات (الصادرات) أكثر مما تشتريه منها (الواردات)، ويلزم ذلك وجوب العمل من الدولة على تحقيق فائض في الميزان التجاري⁴، وهذا من شأنه أن يرفع رصيد الدولة فتصبح دائنة للول الأخرى، مما يتيح لها المطالبة بسداد ديونها بالذهب والفضة باعتبارهما من المعادن النفيسة، وتؤدي زيادة رصيدها منهما إلى تعزيز قوتها خاصة العسكرية، إذ تمكنها من تجهيز

¹ - كيه إبراهيم، المرجع السابق، ص 522-523

² - DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 2008, p. 24.

³ - كيه إبراهيم، المرجع السابق، ص 483-484.

⁴ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص 32.

الجيوش والإنفاق عليها، ورغم أن الذهب والفضة قد يدخلان خزائن التجار، فإنهما يظلان مصدر قوة للدولة من خلال الضرائب أو القروض الإجبارية التي تحصل عليها من التجار¹.

كما ينبغي للدولة، تحقيقاً للغرض ذاته، أن تعمل على الحد من استهلاكها إلى أقصى حد، وأن تستغل مناجم الذهب والفضة التي تحوزها بأكبر قدر ممكن. ومن الوسائل الأخرى لتحقيق ذلك، سعي الدولة إلى ضم المستعمرات التي تتوفر على مناجم للذهب والفضة، بهدف استغلالها واستنفاد ما تحتويه من معادن نفيسة².

الفرع الثاني: أهم المدارس التجارية

انتشر المذهب التجاري في مختلف أنحاء أوروبا، غير أن أبرز الدول التي تبنته كانت إسبانيا وفرنسا وإنجلترا، وقد ظهرت في كل منها مدرسة تجارية اختلفت نسبياً في توجهاتها. ففي إسبانيا قادت مدرسة أوليفاريس (Olivarez) ولويس أورتيث (Louis Ortiz)، المعروفة بالمركانتيلية المعدنية (Le mercantilisme métalliste)، إلى الدعوة لتقوية نفوذ الدولة من خلال جلب أكبر قدر ممكن من الذهب والفضة، وتشجيع استغلال مناجم مستعمراتها الغنية بهما، إلى جانب فرض قيود على التجارة الخارجية ومنع تصدير الذهب إلى الخارج. وهدفت هذه الإجراءات إلى زيادة رصيد الدولة من المعادن النفيسة³.

أما المدرسة الفرنسية، فقد رأت أن ثراء الدولة يتحقق من خلال تشجيع الصناعات المحلية وزيادة حجم الصادرات، ولذلك عُرِفَت بالمركانتيلية الصناعية (Le mercantilisme industriel). ومن أبرز مفكريها كولبير (Colbert)، الذي اعتبر وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليلاً على قوتها وقدرتها، وأن زيادتها لا تتحقق إلا على حساب الدول الأخرى، نظراً لمحدودية كمية المعادن الثمينة في أوروبا؛ ومن ثم لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا باستحواذها على الكمية نفسها من الدول المجاورة. ولهذا تدخلت الدولة لتنظيم التجارة وفرض قيود تهدف إلى تشجيع الصناعة، فاتخذت إجراءات للحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأجور، وقدمت

¹ - نتيجة لظهور المستعمرات أصبح الذهب هو مصدر قوة الدولة وهيبتها فإذا وجد الذهب وجد الجيش والقوة وإن زال زالت قوة الدولة وهيبتها وهو ما دفع بعض المؤرخين إلى أن يطلق عليهم لفظ المعدنيين بدلا من التجاريين والاختلاف بينهم في طريقة تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والوسائل المتبعة في ذلك.

² - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 30.

³ - وقد سنّت الحكومة الإسبانية مجموعة من القوانين تحرم تصدير الذهب والفضة إلى الخارج، كما عملت على تنظيم التجارة الخارجية بطريقة تكفل منع خروج الذهب والفضة إلى البلاد الأخرى.

المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع، وفرضت حماية جمركية للإنتاج الوطني، إلى جانب إعفاء المواد الأولية من الضرائب، وإنشاء شركات تجارية كبرى لتصرف المنتجات الصناعية في الخارج¹.

وبهذا التوجه اتخذت المدرسة الإنجليزية اتجاها تجاريا على غرار المدرسة الفرنسية، فهي ترى أن عائدات الصادرات يجب تسخيرها في شراء المواد الأولية، وكانت وسيلتها الوحيدة في الحصول على المعدن النفيس هو تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها، وهذا الفائض يدفع ذهباً من الخارج. فسياسة إنجلترا التجارية في الحصول على الذهب اعتمدت على طريقة غير مباشرة، وهي تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري².

وقد حرصت الدول الأوروبية الكبرى على تدعيم هذه السياسات عن طريق توسيع نفوذها الاستعماري، وتطبيق ما عرف باسم العهد الاستعماري، واعتبروا المستعمرات ما هي إلا مناطق جعلت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للمذهب التجاري

يُعاب على هذا المذهب تبنيه توجهاً شمولياً، إذ تقتصر نظريته على الدولة باعتبارها فاعلاً اقتصادياً دون اهتمام بتصرفات الأفراد ومشكلاتهم الاقتصادية، كما أن التحليل الاقتصادي للظواهر والعلاقات فيما بينها لم يحظَ بعناية كافية من التجاربيين، لأن المفكر التجاري كان أقرب إلى الداعية منه إلى صاحب التحليل³. وإذا كان المذهب التجاري يهدف أساساً إلى زيادة ثروة الدولة، فقد شجّع على استعباد الشعوب ونهب ثرواتها، وهي الأفكار التي أسهمت في ترسيخ فكرة الاستعمار، وأدت إلى معاناة العديد من الدول، ولا سيما الإفريقية منها، من ويلات الاستعمار لقرون طويلة، ولا تزال آثاره مستمرة إلى يومنا هذا⁴.

كما يرى الفيزيوقراطيون أن المذهب التجاري كان من أسباب الأزمات التي عانت منها البلاد؛ فقد شهدت أولاً أزمة مالية عامة تمثلت في إفلاس الدولة، كما عرفت أزمة سياسية نتيجة

¹ - البيلايي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 38-39.

² - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 128.

³ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص 48.

⁴ - خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 32-33.

حرب استمرت سبع سنوات، أدت إلى فقدان المستعمرات الأمريكية وزيادة الأعباء المالية. وأخيراً، ظهرت أزمة زراعية، إذ لم تكن الزراعة الفرنسية تنتج ما يكفي لتلبية حاجات السكان الغذائية، مما أدى إلى حدوث المجاعات¹.

المطلب الثاني: المذهب الفيزيوقراطي (Physiocrates)

أدت السياسة الماركنتيلية إلى تراكم الذهب والفضة في الدول الأوروبية بمعدلات تجاوزت معدلات الإنتاج، مما أسفر عن ارتفاع الأسعار وتراجع النشاط الاقتصادي، وقد أفضت هذه الظروف إلى تنامي الرفض لسياسات التصنيع والتجارة، والدعوة إلى العودة إلى الأرض والاهتمام بالزراعة، كما ساهمت في ظهور تيار من المفكرين الاقتصاديين في فرنسا خلال القرن الثامن عشر، عُرفوا بالطبيين أو الفيزيوقراطيين، وكان من أبرزهم المفكر **François Quesnay** الذي عرض أفكاره في مؤلفه الشهير "**الجدول الاقتصادي**"²، وبشكل عام فإن هذا المذهب يعتقد أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية عامة وثابتة مثلها مثل القوانين الطبيعية والبيولوجية الأخرى التي تحكم الكون بأسره، لا دخل لأحد فيها³.

الفرع الأول: مبادئ المذهب الفيزيوقراطي

قام هذا المذهب على مجموعة من المبادئ تتمثل في:

أولاً: النظام الطبيعي

اعتبر الفيزيوقراطيون أن الاقتصاد ظاهرة طبيعية تحكمها قوانين ثابتة، شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية، وأنه ينبغي اكتشاف هذه القوانين وفق منهجية علمية بعيداً عن الفلسفة والأخلاق والدين. وبما أن الظاهرة الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية، فإن الدولة لا ينبغي أن تتدخل في النشاط الاقتصادي، وهو ما عبّروا عنه بمبدأ "**دع الأمور تجري في أعنتها**"⁴، لأن

¹ - Les physiocrates considèrent que les mercantilistes sont à l'origine des crises qui touchent le pays. Il y a d'abord une crise des finances publique : l'Etat est en faillite. On a aussi une crise d'ordre politique, guerre de 7 ans, qui se solde par la perte des colonies américaines, et a contribué à alourdir = davantage les finances. Et pour finir il y a une crise agricole, l'agriculture française ne produit pas suNouvelle histoire de la pensée économique, Tome 1, Editions la découverte, Paris, 1992, p. 131.

² - البطاروي تامر، المرجع السابق، ص 65-66.

³ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 139.

⁴ - النظام الطبيعي مبني على الحرية يربط منفعة الشخص بمنفعة الجماعة؛ لأنه لا يحتاج في تطبيقه إلا لترك الأمور تجري في أعنتها بدون قيود، فيترك مجال العمل للأفراد واسعاً حراً، وتتعلم الجماعات والقائمون بأمرها طرق السير بمقتضى تلك القوانين. محمد

تدخل الدولة في الاقتصاد من شأنه أن يفسد المنظومة الاقتصادية الطبيعية أو يعرقل حركتها، ولذلك على الدولة ألا تتدخل في الاقتصاد إلا بأقل درجة ممكنة وأن يقتصر دورها على الحماية والتأكيد على مبدأ الحرية الاقتصادية والملكية الفردية، وتوفير الأمن وإقامة العدالة بين الناس¹.

ثانياً: الحرية الفردية

يقوم هذا المبدأ على القاعدة المشهورة لأدم سميث، وهي "دعه يعمل، دعه يمر" **Laisser faire, laisser passer**، إذ يقوم النظام في المذهب الطبيعي على الملكية الفردية والحرية الاقتصادية. ويمنح هذا المذهب الفرد حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، مع منع الحكومة من التدخل في الحياة الاقتصادية².

وقد تميّز أدم سميث بآراء خاصة حول الحرية الفردية، إذ يرى أن كل مشروع خاص يراد أن يحقق النفع العام لا بد أن يقوم على شرطين:

1- أن يكون دافعه تحقيق النفع الذاتي للفرد.

2- أن تحيط به المنافسة المطلوبة والضرورية.

فإذا انعدم أحد هذين الشرطين في أي مشروع، كانت نتائجه على الجمهور سيئة، كسوء عاقبة المشروعات التي تنشئها الحكومة أو تتدخل فيها³.

ثالثاً: الثروة والنتاج الصافي

لا تكون الثروة عند الطبيعيين حقيقية إلا إذا أمكن التصرف فيها، أي استهلاكها، دون المساس بقدرة البلد على إنتاج مثلها أو أكثر منها. وتُعد الزراعة النشاط الوحيد الذي يمكن وصفه بالإنتاج، باعتبارها النشاط القادر على خلق الناتج الصافي؛ ومن هنا قاس الطبيعيون الثروة بالنتاج الصافي، واعتبروا الصناعة والتجارة أعمالاً خدمية غير منتجة، لا تملك القدرة على خلق قيمة

لطفی جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظمات الأوروبية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 117. النجار سعيد، المرجع السابق، ص 117.

¹ - Chez Smith, l'analyse de l'État est intégrée aux mécanismes d'une économie de marché. L'État doit d'abord exercer ses fonctions régaliennes: la défense nationale; la justice et la police.: BLANCHETON Bertrand, Maxi fiches de Sciences économiques, Dunod, Paris, 2009, p. 23.

² - BERAUD Alain et FACCARELLO Gilbert, Op.ct., p. 45.

³ - محمد لطفی جمعة، المرجع السابق، ص 32.

جديدة¹، وكانوا يطلقون على التجار والصناع وأرباب المهن اسم الطبقة العقيمة أو غير المنتجة، لكونها لا تخلق ثروة جديدة، ومن أهم النتائج التي ترتبت على المذهب الطبيعي اهتمامه بالضريبة فطالما أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة الحقيقية وأن المعادن النفيسة لا تعدو أن تكون ثروة عقيمة فمن المستحسن فرض الضريبة عليها بصورة مباشرة².

الفرع الثاني: أهم انتقادات المذهب الطبيعي

بالرغم من إسهامات الطبيعيين في جعل الاقتصاد كعلم ومعرفة منظمة يخطوا خطوات هامة وحاسمة نحو الأمام، غير أن أعمالهم شابتها بعض النقائص التي فتحت باباً واسعاً للعديد من الانتقادات، أهمها³:

• بالرغم من ادعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم، فإن نظرياتهم الاقتصادية لم تخل من بُعد اجتماعي وذاتي، إذ يرى منتقدوهم أنهم أولوا الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة، ليس فقط لكونها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد، وإنما أيضاً لرغبتهم في تبرير الدخل الذي يحصل عليه الملاك العقاريون دون بذل عمل من جانبهم.

• كما يشوب نظريتهم في القيمة الغموض والخطأ، فبسبب فشل الطبيعيين في التوصل إلى فكرة أو معيار "المنفعة في تعريف الثروة، عجزوا عن اعتبار الصناعة والتجارة أي نشاط الطبقة العقيمة من الأنشطة المنتجة، رغم أنهما وإن اقتصرنا على تحويل المواد فإنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر وصفهما بالمنتجين.

• وفيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، كان من المنطقي أن يعاملوا الصناعات الاستخراجية معاملة الزراعة، باعتبار أن المناجم والمحاجر تعطي أيضاً أكثر مما تأخذ إلا أنهم عجزوا عن إدراك هذه الحقيقة.

• كما أن التطورات التي شهدتها أوروبا مع ظهور الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر فندت العديد من فرضيات الفيزيوقراطيين، ولا سيما اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات.

¹ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص ص 57-60.

² - البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ص 46-49.

³ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 39.

المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي (التقليدي)

تُعد أفكار المذهب الكلاسيكي امتدادًا لأفكار المذهب الطبيعي، وقد ارتبط ظهور هذا المذهب بالتطور العام الذي شهدته الحياة الاقتصادية في أوروبا، ولا سيما في إنجلترا ثم انتقل إلى باقي الدول الأوروبية، وجاء ذلك نتيجة الثورة الصناعية التي ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، حيث انتقلت الحياة الاقتصادية في أوروبا من اقتصاد إقطاعي، إلى اقتصاد رأسمالي تجاري، ثم إلى اقتصاد رأسمالي صناعي¹.

الفرع الأول: نبذة عن المذهب الكلاسيكي

ظهر المذهب الكلاسيكي على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين تأثروا كثيرًا بأراء الطبيعيين وساهموا في تجاوز تعاليم التجاربيين، ومن أبرزهم آدم سميث، وتوماس مالتس، وجون ستيورات ميل، وجون بتيست ساي، وكانت أولى معاقل ظهوره في إنجلترا بعد تراجع المذهب الفيزيوقراطي، ثم انتشرت أفكاره في فرنسا، وقد ساعد على ذلك المكانة التي كانت تحتلها إنجلترا آنذاك، ولذلك عُرفت بالمدرسة الإنجليزية الكلاسيكية للاقتصاد².

سيطرت أفكار المدرسة الكلاسيكية على الفكر الاقتصادي في الجامعات، حيث تناول كل واحد من روادها مشكلة اقتصادية معينة بالدراسة والبحث، ثم جاء من استكمل هذه الدراسات وطوّرها. ورغم اختلاف العلماء في العديد من الجزئيات، فإن مجموع هذه الأفكار شكّل منارة اهتدى بها الباحثون في مجال الاقتصاد السياسي³.

الفرع الثاني: مبادئ المذهب الكلاسيكي

قام المفكرون الكلاسيكيون بصياغة أفكارهم متفادين السلبيات التي وقع فيها أنصار المذهب الطبيعي، وعليه تمثلت أهم المبادئ التي نادوا بها فيما يلي:

¹ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 41.

² - حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 51.

³ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 41.

أولاً: القوانين الأساسية

تخضع تصرفات الأفراد والمجتمعات لقوانين طبيعية تؤثر فيها، مما يجعل الإنسان مرتبطاً بمصلحته الشخصية. وقد أطلق آدم سميث على هذه القوانين التي تحكم سلوك الأفراد وتوجه تصرفاتهم اسم "اليد الخفية"¹، وتتمثل هذه القوة الخفية في المصلحة الذاتية، ورغبة الإنسان في تحسين وضعه، وغريزته التي تدفعه باستمرار إلى التقدم، وهذه القوة هي التي تحرك النشاط الاقتصادي، فتسهم في انتظام الاقتصاد وتحقيق التشغيل الكامل واختفاء البطالة الإجبارية، بينما يؤدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى اختلال توازن السوق وظهور البطالة الإجبارية².

ثانياً: الحرية الاقتصادية

نادى المفكرين الكلاسيكيين بسياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية³. ويعتبر "آدم سميث" من أبرزهم في الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ووجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في المجرى الطبيعي لسير الحياة الاقتصادية⁴، وتتلخص سياستهم في عبارة مشهورة عرفت عند الطبيعيين وهي: "دعه يعمل دعه يمر"، حيث يرون أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقاً لرغبات المستهلكين، وهو ما يجسد الحرية الاقتصادية التامة من خلال حرية الأفراد في التملك والتبادل والاستهلاك والإنتاج في إطار المنافسة التامة في السوق والاستخدام التام⁵.

ثالثاً: تقسيم العمل

من البديهي أنه كلما زادت إنتاجية العمل زادت ثروة الأمة، وقد انتهى آدم سميث إلى أن زيادة إنتاجية العمل ترجع بصفة أساسية إلى تقسيم العمل، فهذا التقسيم يعود في نهاية الأمر بالرفاهية على المجتمع، ويساعد اقتصاد التبادل على توزيع ثمرات زيادة الإنتاج على المجتمع⁶.

¹ - Adam Smith il dit dans la sphère économique la recherche par chacun de son intérêt conduit par le jeu de la main invisible (The Invisible Hand) de la concurrence au bien-être collectif.: BLANCHETON Bertrand, Op.ct., p. 22.

² - محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص 29.

³ - DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Op.cit., p. 43.

⁴ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص 118.

⁵ - نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ص 19-21.

⁶ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص 120-121.

فالعامل هو المصدر النهائي للثروة الحقيقية التي يجب أن تكتسبها الأمم، كما أنه المحدد الأساسي لقيمة المنتجات عن طريق حساب الوقت والجهد اللازمين لإنتاجها¹.

رابعاً: التخصص الاقتصادي

يرى دافيد ريكاردو أن الدولة ينبغي أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، بما يتيح لها تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والإنتاجية في هذا المجال، ومن ثم تعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية والتفوق فيها²، ويُرجع إلى دافيد ريكاردو الفضل في جمع العديد من المبادئ والأفكار المتناثرة التي أرستها المدرسة الكلاسيكية، وإعادة تنظيمها ضمن نسق متماسك من التحليل الاقتصادي، الأمر الذي أسهم في ترسيخ أسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وتطوير أدواته التحليلية، ولا شك في أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي عاصرها ريكاردو كان لها أثر بالغ في تشكيل تفكيره وتوجيه آرائه الاقتصادية، إذ جاءت أفكاره انعكاساً للتحويلات التي شهدتها الاقتصاد والمجتمع في عصره.

وعلى وجه العموم، يبدو ريكاردو أكثر تشاؤماً من بعض رواد المدرسة الكلاسيكية فيما يتعلق بآفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهو ما يميزه عن بعض الاقتصاديين الفرنسيين، ولا سيما جان باتيست ساي وفريدريك باستيا، اللذين اتسم تحليلهما بقدر أكبر من التفاؤل تجاه إمكانات النشاط الاقتصادي والتطور الصناعي، في ظل ما أتاحته الصناعة الناشئة من فرص للتوسع وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي³.

نجح هذا المذهب في فرض مبادئه على أغلبية الدول، وحققت هي بدورها تطورات يمكن أن توصف بالخيالية في المجال الاقتصادي، ومع ذلك فإن لهذا المذهب الكثير من السلبيات وبعد قرون من تطبيقه ثبت أنه قائم على مجموعة من التناقضات منها: تكوين الاحتكارات، استغلال العمال، تسببه في العديد من الأزمات الاقتصادية ... الخ.

¹ - محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص 28-29.

² - DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Op.cit., p. 57.

³ - Au total, Ricardo apparaît comme un classique pessimiste quant aux perspectives de croissance contrairement aux classiques français comme Say et Bastiat qui concentrent leur attention sur l'industrie naissant. Voir: BLANCHETON Bertrand, Op.ct., p. 25.

المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

وفي ضوء الانتقادات التي وُجّهت إلى الفكر الكلاسيكي، ولا سيما فيما يتعلق بأوضاع الطبقة العاملة وحقوقها، برزت جملة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي اعتُبرت من أبرز أوجه القصور في النظام الرأسمالي، فقد رأى منتقدو هذا الفكر أن حرية السوق والمنافسة، في ظل اختلال التوازن بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال، قد أفضت إلى اتساع نطاق استغلال الطبقة العاملة وتفاقم مظاهر الفقر وعدم المساواة، في الوقت الذي استفادت فيه الطبقة البرجوازية من تراكم الثروة وتعاضم قوتها الاقتصادية، الأمر الذي أسهم في تعميق الفوارق الاجتماعية بين الطبقتين.

وقد أفضت هذه الأوضاع إلى ظهور تيار فكري قوي اتجه إلى نقد أسس النظام الرأسمالي ومراجعة المبادئ التي قام عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. واشترك أنصار هذا التيار، على اختلاف اتجاهاتهم، في رفض فكرة الانسجام التلقائي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، معتبرين أن ترك الأفراد يسعون وراء مصالحهم الخاصة في ظل آليات السوق لا يضمن بالضرورة تحقيق التوازن الاجتماعي أو العدالة الاقتصادية، ومن هنا برز **الفكر الاشتراكي** بوصفه اتجاهاً نقدياً للنظام الرأسمالي، سعى إلى تقديم تصور بديل يقوم على الحد من التفاوت الاجتماعي وتعزيز العدالة في توزيع الثروة وتحقيق قدر أكبر من الحماية للطبقة العاملة¹.

وفي ظل هذه الظروف برز المفكرين الاقتصاديين الذين استغلوا تناقضات الفكر الرأسمالي لتأسيس مذهبهم الاشتراكي، وتمثلوا في اتجاهين:

الفرع الأول: الاشتراكية المتطرفة

ويُطلق على هذا الاتجاه وصف **التيار الاشتراكي المتطرف**، بالنظر إلى مطلبه الأساسي المتمثل في ضرورة القضاء على النظام الرأسمالي وإقامة نظام اقتصادي واجتماعي بديل عنه. ويرى **كارل ماركس** أن إصلاح الاختلالات التي يعاني منها المجتمع الرأسمالي يظل أمراً غير

¹ - يقتضي المذهب الاشتراكي إلغاء الملكية الفردية بمعنى أنه لا يجوز للفرد أن يمتلك أرضاً أو مصنعا أو منجماً أو أي ثروة تحتاج في استغلالها إلى عامل أو عمال، وعليه يجوز فقط للفرد أن يمتلك أدوات بيته وملابسه وأمواله طالما كان لا يستغلها بواسطة عمال، بل ربما سمح له بامتلاك مسكنه أيضاً لأن هذا الملك لا يضر الآخرين. سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 17.

ممکن ما دامت الأسباب البنيوية التي تقف وراءها قائمة، والتي تتمثل، في نظره، أساساً في طبيعة النظام الرأسمالي ذاته وما يترتب عليه من انقسام المجتمع إلى طبقات متعارضة المصالح.

ومن ثم، اعتبر ماركس أن تجاوز النظام الرأسمالي لا يتحقق من خلال إصلاحات جزئية أو تدريجية، وإنما يقتضي إحداث تحول ثوري تقوده الطبقة العاملة في مواجهة الطبقة البرجوازية، بما يؤدي إلى انتزاع السلطة منها وإقامة نظام اجتماعي واقتصادي جديد تكون الطبقة العاملة أساساً في بنائه، بما يمهد، وفق التصور الماركسي، لإلغاء التناقضات الطبقيّة وإعادة تنظيم علاقات الإنتاج على أسس جديدة¹.

يرتبط تطور الفكر الاشتراكي، ولا سيما في صيغته الماركسية وما ارتبط بها من تصورات اجتماعية واقتصادية، بجهود كارل ماركس وأتباعه في نقد النظام الرأسمالي واقتراح بدائل تستهدف الحد من آثاره الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين المطالب التي ارتبطت بهذا الاتجاه الدعوة إلى توسيع نطاق الضمان الاجتماعي بما يكفل حماية أفراد المجتمع من مخاطر البطالة والمرض، ويوفر لهم قدرًا من الحماية الاجتماعية عند بلوغ سن الشيخوخة.

كما دعا أنصار الاتجاه الاشتراكي إلى إنشاء مؤسسات ومصانع ذات طابع وطني، بهدف توفير فرص العمل للطبقة العاملة وتعزيز مشاركتها في إدارة وسائل الإنتاج، بحيث يكون للعمال دور في اختيار المسؤولين عن تسيير هذه المؤسسات. وفي هذا التصور، يقتصر دور الدولة في المرحلة الأولى من إنشاء هذه المؤسسات على تقديم الدعم والمساعدات المادية الضرورية لتمكينها من الانطلاق، على أن تتطور ملكية وسائل الإنتاج وإدارتها لاحقاً بما ينسجم مع المبادئ العامة للفكر الاشتراكي الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية².

وبشكل عام، أدى التغير الثقافي الذي شهدته المجتمعات الأوروبية منذ مطلع القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر إلى إحداث تغير هيكلي في منظومة الوعي المجتمعي لدى الطبقات الكادحة، التي اتسمت أوضاعها بحالة من الاحتقان الثوري نتيجة البؤس الاجتماعي والاقتصادي، وبإرادة قوية نحو التغيير، وهو ما أفرز بدوره تنامي التيار الفكري الاشتراكي. وإذا كان الفكر الحر قد مثّل ثورة في مجال السياسة الاقتصادية، فإنه جاء في مواجهة مصالح الطبقات

¹ - البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 87.

² - البتراوي تامر، المرجع السابق، ص 80.

الحاكمة والرأسماليين¹، فإن الفكر الاشتراكي الماركسي كان بمثابة ثورة لصالح الطبقات الكادحة البروليتاريا، إذ رفض مبدأ حرية السوق والدولة المحايدة والملكية الخاصة، كما رفض مبدأ التوريث وحصول الفرد على ما لم يساهم في تحصيله.

ولا شك أن هذا التوجه دفع الرأسماليين إلى إعادة النظر في كثير من مبادئهم، مستفيدين من الانتقادات التي وُجّهت إليهم، غير أن التطرف الذي اتسم به فكر ماركس، ولا سيما رفضه القاطع للملكية الفردية، أسهم في فشل تجربته في مهدها، إذ شجّع الدول التي تبنت هذا الفكر على مصادرة أملاك الخواص، لتشكل هذه العملية نقطة بداية لاتجاه الدول الاشتراكية نحو الاستبداد².

الفرع الثاني: الاشتراكية المعتدلة

وعلى خلاف الاتجاه الأول فإن أنصار الفكر الجماعي المعتدل، وهم كل من سان سيمون وشارل فوريه وروبرت أوين، يجمعهم قاسم مشترك يتمثل في أنهم لم يقدموا أنفسهم بوصفهم ممثلين لمصالح البروليتاريا العمال الكادحين³. فهم لم يريدوا تحرير طبقة معينة وحدها، وإنما تحرير البشرية جمعاء، ولذلك لم يرفضوا فكرة الملكية الفردية ولم يشترطوا القضاء على النظام الرأسمالي، بل نادوا بضرورة إدخال إصلاحات عليه تسمح بتصحيح أخطائه وتجاوز تناقضاته، من خلال تحديد الملكية، وإقرار مجانية التعليم، وتقليص الفوارق بين طبقات المجتمع⁴.

كما نشير في الأخير إلى أن "روبرت أوين" و"شارل فوريه" كان من أبرز الفقهاء الذين وضعوا أسس الاشتراكية المثالية والحركة التعاونية (التشاركية)⁵، والذين تبناوا هذا الرأي ودعوا إلى ضرورة التوفيق بين مصلحة المجتمع التي لا تعلوها مصلحة، ومصلحة الفرد بما أنها تحقق مصلحة المجتمع عن طريق التعاون بين أفرادها، كما يعتبر من أبرز المعارضين لفكرة التأميم واستيلاء العمال على الحكم⁶.

¹ - المرجع نفسه، ص 81-82.

² - البيلايي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 102.

³ - عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة 2، 2016، ص 89-90.

⁴ - البطرودي تامر، المرجع السابق، ص 80.

⁵ - عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، 2014، ص 108.

⁶ - البيلايي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 81-84.

الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية

يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة من المبادئ التي تضبط العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع وتوجّه سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، كما تحدّد الإطارين القانوني والاجتماعي للذين تتم في ظلّهما عملية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها¹.

وبهذا عرف المجتمع البشري عبر العصور مجموعة من الأنظمة الاقتصادية التي تنظم هذه العملية، سوف نتطرق إليها ممثلة في النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي وبين هاذين النظامين يمكن إدراج نظام اقتصادي مختلط، وهو النظام الإسلامي المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية .

المبحث الأول: النظام الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه

يُعدّ النظام الرأسمالي الأساس الفكري والنظري لنظام اقتصادي شهد تطورات وأشكالاً متعددة، وسنعمل في هذا المبحث على توضيح مرتكزاته النظرية من خلال عرض أبرز النظريات والأفكار التي أسهمت في وضع اللبنة الأساسية لبنائه، مع الإشارة إلى أهم المفكرين والمؤسسين له بمختلف أنواعه، وهذا من خلال التطرق الى نشأته ومفهومه النظام الرأسمالي (المطلب الأول)، وطريقة الإنتاج الرأسمالي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي

تهدف الدراسة الوجيزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الوقوف على نشأة الاقتصاد الرأسمالي (الفرع الأول)، وكذا مفهومه (الفرع الثاني)، وهذا لتمييزه عن غيره من الأنظمة.

الفرع الأول: نشأة النظام الرأسمالي

سبقت الإشارة في الفصل الثاني إلى أهم التطورات الفكرية والاقتصادية التي مر بها الفكر الاقتصادي، ببيان ميلاد النظام الرأسمالي (المذهب التجاري أو ما يسمى بالرأسمالية التجارية) ابتداء من منتصف القرن السادس عشر في أوروبا، والذي انتقل من المرحلة التجارية إلى المرحلة الصناعية ثم إلى الرأسمالية المالية.

¹ - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 37.

بدأ النظام الرأسمالي بالظهور على ما تبقى من مخلفات الإقطاعية عقب النظام البرجوازي، وقد أدت الحروب والثورات في ذلك الوقت إلى نشره بشكل كبير، ما أدى إلى تراكم الأموال والثروات. وقد بدأت ملامحه الأولى بمناداة الكثيرين من علماء الاقتصاد بضرورة سن القوانين المتعلقة بالاقتصاد، ولا يجوز لأحد أن يحد من تأثيره أو قوته. وبالتالي فقد كان هؤلاء ينادون بمنع الدولة من التدخل في مجال الاقتصاد بل عليها فقط أن توفر الحماية للأفراد وممتلكاتهم، وهذه الأفكار ظهرت في فرنسا لتنتقل بعد ذلك من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها إلى أغلب دول العالم¹.

يعزي علماء الاقتصاد ظهور الرأسمالية إلى عصر النهضة الزراعية، حيث أن تراكم رأس المال كان قليلا ومحدودا في تنقله، وكانت حركته تقتصر على التجارة الصغيرة والقروض المحدودة، إذ أن التصنيع السلعي والتبادل التجاري كان بسيطا في حجمه، إلى أن بدأ يظهر ما يسمى بالنظام الرأسمالي الذي بدء يتوسع مع الزيادة المستمرة في تراكم رأس المال جراء توسع التجارة، وبالتالي الصناعة².

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على أساس الرفع من شأن المادة لتكون في طليعة الأولويات على الصعيد الاقتصادي، ويركز على الملكية الفردية الشخصية وتنمية رؤوس الأموال وزيادتها بكافة ومختلف الأساليب والطرق، من أجل تلبية احتياجات الإنسان بشقيها الكمالية والأساسية، ويركز على زيادة ثروات الإنسان بشكل بعيد عن تدخلات الدولة والنظام السياسي فيها، وبالتالي تصبح المصلحة الخاصة تلعب دور المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يجعل من المنافسة بين الأفراد الصيغة التي تتسم بها العلاقات بين كل العناصر التي تتخذ المبادرات الاقتصادية³.

الفرع الثاني: مفهوم النظام الرأسمالي

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى

¹ - دويدار أسامة، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعري للنشر، القاهرة، 2017، ص 20.

² - جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص 33.

³ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 44.

السوق، فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية، والمحافظة عليها، متوسعا في مفهوم الحرية¹.

بمفهوم آخر هو نظام اجتماعي يسمح لكل فرد من أفراد المجتمع أن يسعى وراء مصلحته الخاصة محاولا الحصول على أكبر دخل، بمعنى أن الفرد في النظام الرأسمالي حر في اختيار نوع النشاط الذي يمارسه وحر في اختيار ما يستثمره وما يستهلكه، وتؤمن الرأسمالية بأن ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج هي أكبر حافز على بذل أقصى جهد في سبيل إنتاج الثروة التي تنعكس آثارها على كل أفراد المجتمع، أو هو تنظيم الاقتصاد في المجتمع على أساس قيام الأفراد في شكل شركات رأسمالية بامتلاك رؤوس الأموال والموارد الأولية وعناصر الإنتاج الأخرى². وبذلك لا يوجد تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي ويعرف أحيانا بنظام السوق الحر، حيث يتيح للفرد المتمتع بحرية استخدام عوامل الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن³.

الفرع الثالث: مميزات النظام الرأسمالي وتقييمه

تعتبر معرفة مميزات ومبادئ الرأسمالية من الناحية الفكرية (الفكر الرأسمالي) أهم نقطة ننطلق بها لمناقشة النظام الاقتصادي الرأسمالي، على أساس أن الفكر الرأسمالي هو منبع أو منشأ النظام الرأسمالي بمختلف أنواعه وتطبيقاته⁴. بناءً على ذلك، يتطلب الأمر البحث عن مميزات أو خصائص النظام الرأسمالي (أولا)، وتقييم هذا النظام (ثانيا).

أولا: مميزات النظام الرأسمالي

قام النظام الرأسمالي على الأفكار الاقتصادية السابقة، ثم رسخت قواعده في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في أوروبا، وفيما يلي عرض لأهم مميزات النظام الرأسمالي:

¹ - عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية ...، المرجع السابق، ص 77.

² - جيمس فولتشر، المرجع السابق، ص 45.

³ - رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 102.

⁴ - جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هندواي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 15.

(1) - عدم تدخل الحكومة

في النظام الرأسمالي يترك أمر الإنتاج والبيع والشرء للمستهلك والمنتج دون أي تدخل للحكومة في تحديد خطوط الإنتاج والبيع، وعدم تدخلها كذلك في تحديد أسعار السلع أو أنواعها¹. وينحصر دور الحكومة في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة أهمها استمرار المنافسة فيما بين المنتجين، كذلك ينحصر دور الحكومة في إنتاج سلع معينة، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل منع إنتاج وبيع المخدرات، وشروط السلامة في السيارات وغيرها². وبصفة عامة يمكن القول أنه في ظل النظام الرأسمالي يكون للأفراد حرية الإنتاج والتبادل والاستهلاك دون تدخل من جانب الحكومة، إلا بالقدر الذي تقتضيه الضرورة القصوى أو المصلحة العامة للمجتمع³.

(2) - الحرية الاقتصادية

تعني حرية الأفراد في التملك والممارسة الاقتصادية الحرة، أي أن الفرد حر في الملكية والعمل والإنتاج والاستهلاك، فهو حر في امتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية. وله حرية الاختيار في العمل الذي يناسبه والإنتاج الذي يريده دون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية⁴.

(3) - تحقيق الربح

هو الغاية من ممارسة أي نشاط اقتصادي. أو أن الربح هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي حيث يحدد الربح نوع النشاط الاقتصادي الذي يفضلهُ الأفراد الذين يتخذون القرارات الإنتاجية بغية الحصول على أكبر عائد ممكن⁵.

¹ - يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والتي تعني حرية تصرف الأشخاص بثرواتهم وممتلكاتهم، حيث يتوجب على المجتمع حماية حقوق المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال. أنظر: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 40.

² - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 98.

³ - محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة نهضة الشرق للنشر، القاهرة، 1984، ص 117.

⁴ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 40. أنظر أيضاً: النجار سعيد، المرجع السابق، ص 118.

⁵ - رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 104.

(4) - المنافسة الحرة، وحرية الإنتاج

يمتاز النظام الرأسمالي بكثرة وتعدد المنتجين مع صغر حجم كل منتج في جانب الإنتاج، أي أنه يمكن أن يكون للمنتج دور مهيم على التأثير في عملية الإنتاج والتحكم بالوحدات التي يتم عرضها في السوق ومن ثم مستوى السعر. إلا أنه من حق المنتج أن يقوم بإنتاج أي سلعة يرغب في إنتاجها وبالكمية التي يريدها، أو حتى الامتناع عن إنتاج سلعة معينة¹.

(5) - حماية الملكية الخاصة

في النظام الرأسمالي تكون الملكية ونقل الملكية من شخص لآخر على أي شكل وفي أي وقت؛ فهي عملية حرة لا تتدخل فيها الحكومة، فالمنتج أو الفرد له مطلق الحرية في الانفراد أو المشاركة مع الآخرين في كل ما يملكه من موارد إنتاج أو سلع أو خدمات، سواء كانت رأسمالية أو استهلاكية².

(6) - نظام السوق والأثمان

في الاقتصاد الرأسمالي يعتبر السوق نقطة التقاء المستهلك مع المنتج، ويلعب سعر السلعة دورا في الإفصاح عن أهمية ورغبة المستهلك في اقتناء السلعة، وهو بذلك يكشف عن الرغبات التي يريد المنتج توفيرها بالسلعة³، وإذا ترك أمر تحديد السعر للمستهلكين والمنتجين، فإنهم إذا ما اتفقوا عليه فإن السعر يوجه الموارد إلى أفضل استخدام لها، سواء في منظور المستهلكين الذين ينفقون أموالهم، أو من منظور المنتجين الذين يخصصون مواردهم للإنتاج⁴.

ثانيا: تقييم النظام الرأسمالي

لا شك أن النظام الرأسمالي يتسم بالعديد من المزايا أهمها على الإطلاق الاعتراف بالملكية الفردية والحرية الاقتصادية لكافة الأفراد والمشروعات - الأمر الذي يفسح المجال أمام المنافسة للقيام بدورها في تقدم المجتمعات وتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين على السواء -

¹ - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 77.

² - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 38. خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 96-97.

³ - رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 105-106.

⁴ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 41-43.

كما يتسم هذا النظام بإمكانية تحقيقه للتوازن الاقتصادي بصورة آلية من خلال جهاز الثمن، إلا أن هناك عدد من المساوئ لهذا النظام تتمثل فيما يلي¹:

1- تجميع الثروة في يد فئة قليلة من المجتمع وهي الفئة البرجوازية، وزيادة الفوارق الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء بعد الحرب العالمية الثانية وخلوه من الحروب الأهلية والإقليمية.

2- سوء توزيع الدخل القومي، والملكية الخاصة، واستخدام الآلات بدل العمال، جعل معيشة العمال عند مستويات متواضعة.

3- احتكار السوق والإسراف في استخدام الموارد، أدى إلى تحول السوق من المنافسة إلى الاحتكار وزيادة الإنتاج إسرافاً.

4- التقلبات الاقتصادية نتيجة أخطاء تنبؤات المنتجين بالكميات المطلوبة، يحدث الانقلاب من الرواج إلى الكساد أو العكس مسبباً عدم الاستقرار الاقتصادي.

5- الرأسمالية والاستعمار: زيادة حركة الاستعمار واستغلال ثروات الشعوب.

6- نظام الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

من أجل هذه المساوئ، وكذلك ظروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسمالية وزيادة بؤس الطبقة العاملة، فكل هذه العوامل كانت الأساس الذي اعتمد عليه أنصار النظام الاشتراكي في دعوتهم إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي.

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي

يعني نمط الإنتاج الرأسمالي ببساطة طريقة مميزة للإنتاج، والتي يمكن أن تعرف من حيث كيفية تنظيمها اجتماعياً، وما هي أنواع التقنيات والأدوات المستخدمة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي². وعليه، فقد تتميز طريقة الإنتاج الرأسمالي بخصائص جوهرية تخص نوع علاقات الإنتاج السائدة (الفرع الأول)، وما يرتبط بها من هدف أساسي للنشاط الاقتصادي وطريقة أداء الاقتصاد الوطني (الفرع الثاني).

¹ - رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 106-108، خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 102-103.

² - ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للنشر، لبنان، 1981، ص ص 189-204.

الفرع الأول: نوع علاقات الإنتاج السائدة

يقوم الإنتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومفاد ذلك تمكين المجتمع من الاستحواذ على الفائض الاقتصادي، وبالتالي تحويل بقية أفراد المجتمع إلى أجراء يبيعون قدرتهم على العمل في إطار علاقة تعاقدية تربط رب العمل بالعامل، وما يلاحظ أنّ شكل الملكية الخاصة يتغير بتغير طريقة الإنتاج الرأسمالية، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين تاريخيين هما¹:

الاتجاه الأول: التحول من الملكية الفردية أو الخاصة نحو ملكية مجموعات، وهو اتجاه يعكس الانتقال من المشروعات الفردية إلى مختلف أنواع الشركات التجارية خاصة شركات المساهمة، وهي التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك بل على ما يقدمه من مال بغض النظر عن شخصه، وهي تعدّ في الوقت الحالي أداة فعّالة للتطور الاقتصادي.

الاتجاه الثاني: التحول من الملكية الصغيرة إلى الملكية الكبيرة في شكل مشروعات، وذلك في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى أنّ تطور المشروع الرأسمالي من حيث تنظيمه وسيطرته على السوق مرّ بمراحل، هي كما يلي:

1- مرحلة مشروع مارشال: (نسبة إلى ألفريد مارشال) حيث يكون صغيرا نسبيا ومنظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة، يمارس الإدارة فيه فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد يقومون بكل الأعمال الإدارية.

2- مرحلة المشروع الكبير: وفيها يكون المشروع على المستوى الوطني، وقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، يضم عدد كبير من المشروعات الموزعة وينظمها على أساس التكامل الرأسي بين مراحل الإنتاج والتسويق، وفي هذا النوع يحتفظ المركز الرئيسي للمشروع بإدارة المستويين الأعلى والمتوسط، أما المستوى الأدنى فتمارس إدارته في داخل الوحدة الإنتاجية.

3- المشروع الرأسمالي الدولي: عرف هذا المشروع تطور كبير بعد الحرب العالمية الثانية في إطار احتكارات دولية، تتميز بأنّ كل منها ينتج العديد من السلع على أقاليم دول عديدة في

¹ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 304 وما بعدها.

العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، وهذا الشكل يناسب إستراتيجية رأس المال الدولي، وهو يمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق الدولية في الأجزاء المختلفة من السوق الدولية¹.

ينقسم الإنتاج الرأسمالي إلى عدة أقسام غير مركزية، يتخصص كل منها في إنتاج منتج واحد، منظم كوحدة تكاد تكون مستقلة تشبه المشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة، إلا أنه يوجد ما يسمى بالمكتب العام الذي يهدف إلى تنسيق القرارات والتخطيط للمشروع على المستوى الدولي لحمايته من منافسة المشروعات الأخرى وتمكينه من النمو والتطور، ويتميز هذا الشكل بمرونة كبيرة تمكنه من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الإنتاج في تغييرهما المتزايد باستمرار².

أما على مستوى التنظيم الإداري، فإن المستوى الأول الخاص بالأعمال الإدارية ينفصل تماماً على المستوى المتوسط، ويكون المكتب العام للمشروع الذي يختص في رسم الإستراتيجية التي يجب أن يتبعها المشروع، أما المستوى المتوسط فيسهر على تسيير المسائل الإدارية التي تترجم الإستراتيجية العامة ميدانياً في إطارها التكتيكي والتقني، ويختص المستوى الأدنى بتنفيذ كل القرارات التي تتخذ على المستوى المتوسط. وهكذا تتضح طريقة الإنتاج الرأسمالية من خلال المشروع الرأسمالي الدولي أو ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات بطريقة يمكن بواسطتها إدارة الثروة على المستوى الدولي³.

الفرع الثاني: العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي

الإنتاج الرأسمالي يتم عن طريق قوى السوق ونظام الأسعار، حيث أن كل ذلك يلعب دوراً حيوياً في توزيع القوى الإنتاجية على مختلف النشاطات. وبعبارة أخرى فإن السوق وحركات الأثمان هي عبارة عن ميكانيزم التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي، فصاحب المشروع يتخذ قراراته المتعلقة بالسلع التي ينتجها وبالمكان الذي يستثمر فيه وعدد العمال المستخدمين، وكمية المواد الأولية اللازم الحصول عليها، وكل ذلك يتخذ على أساس الأثمان السائدة في السوق على نحو

¹ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 4.

² - المرجع نفسه.

³ - ولعلو فتح الله، المرجع السابق، ص ص 200-205.

يقال أن النظام تحكمه قوى موضوعية أو قانون القيمة مستقلة في حركيتها عن إدارة الأفراد، وهو ما يعبر عنه بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانيزم السوق¹.

وفي هذا الإطار، تتم طريقة الإنتاج في أثناء فترة زمنية معينة، ومن خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: ظهر فيها الرأسمالي صاحب المشروع كمشتري للسلع في السوق: وسائل الإنتاج (أدوات عمل ومواد أولية)، والقدرة على العمل، بمعنى أن النقود تتحول إلى سلع لإنتاج سلع أخرى، وهي المرحلة التي يتحول فيها رأس المال النقدي إلى رأس المال المنتج.

المرحلة الثانية: يمر رأس المال في هذه المرحلة بالمرحلة المنتجة باستخدام السلع المشتراة واستعمالها استعمالا منتجا، فبعد عملية التفاعل داخل المشروع بهدف إنتاج السلع وعرضها في السوق، وفيها يتحول رأس المال المنتج في شكل سلع.

المرحلة الثالثة: وفيها يعود صاحب المشروع إلى السوق كبائع للسلع المنتجة في المرحلة الثانية، محاولا تحقيق الربح المتكون في قيمة جزء من الناتج، وهي مرحلة تحول رأسمال السلعي إلى رأسمال نقدي².

- يبدو رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها، والتي يعتبر كل منها شرطا للآخر.

فالمرحلتان الأولى والثانية تنتميان إلى دائرة التداول بينما تنتمي المرحلة الثالثة إلى دائرة الإنتاج، تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليُتم دورته بصفقتها واسطة عملية الإنتاج الرأسمالي، إلا أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة إنتاجية لأخرى، حيث يتميز الإنتاج الرأسمالي عما سبقه بالمعدل السريع للتطور الذي يكمن فيه معدل مرتفع لتراكم رأس المال. ذلك أن رأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الإنتاج الاجتماعي في خلال فترة زمنية معينة، وإنما كذلك لهذه العملية في تجدها المستمر عبر الزمن في فترات متعاقبة تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة إلى أخرى³.

¹ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 307-308.

² - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 5-6 و دويدار محمد، المرجع السابق، ص 308-309.

³ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص ص 261-265.

وأخيراً يمكن القول بأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تتميز بتحقيق تقدم فني يقوم على استخدام الآلة وتقسيم العمل كما يتميز بسرعة تراكم رأس المال.

الفرع الثالث: هدف النشاط الاقتصادي وعوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي

يعتمد نجاح تطبيق السياسة الاقتصادية الرأسمالية على تحقيق هدف النشاط الاقتصادي في عملية الإنتاج الرأسمالي (أولاً)، إلى جانب تدخل مجموعة من العوامل التي تساعد على الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي (ثانياً).

أولاً: هدف النشاط الاقتصادي

إن الهدف العام من النشاط الاقتصادي هو إشباع حاجيات أفراد المجتمع. فإذا الهدف العام واحد، فإنّ الهدف (الغاية) المباشر من ممارسة النشاط الاقتصادي من وجهة نظر من يتخذ قرارات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي هو تحقيق الكسب النقدي، أي دخل نقدي يأخذ شكل الأجور ومداخيل الملكية، ... الخ. وبالتالي تصبح هذه الحالة غاية ووسيلة لإشباع حاجات الإنسان المختلفة بعد إنفاق تلك المداخيل للحصول على السلع اللازمة¹.

فالمنتج وهو صاحب المشروع الرأسمالي إنما يتخذ قرارات الإنتاج دائماً بقصد تحقيق أقصى ربح ممكن، كون الوحدة تنتج للسوق ولمستهلك مجهول ولكل من يسيطر على القوة الشرائية، أي الحاجات لا تشبع إلا إذا كانت مصحوبة بقدرة نقدية، فإذا انعدمت هذه القدرة النقدية فلا يمكن إشباع تلك الحاجات مهما كانت درجة إلحاحها².

ثانياً: عوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي

تقوم النظرية الاقتصادية عادة بتقسيم عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عوامل، وهي: عامل الطبيعة والأرض، العمل، رأس المال³.

¹ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 5.

² - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 284.

³ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 6-7.

1- عامل الطبيعة والأرض

يطلق لفظ الطبيعة على الموارد الطبيعية لم يكن للإنسان دخل في إنتاجها ويسميتها البعض الأرض، وهي التي سخرها الله للإنسان قبل وجوده وعرفها الإنسان منذ وجوده عليها فأمدته بضروريات الحياة وزودته بما يحتاجه، فكانت المصدر الرأسي للإنتاج.

لذلك تعتبر الأرض العامل الإنتاجي الطبيعي الأول، فبعد أن استطاع الإنسان أن يخلق بفضل عمله رؤوس الأموال، بقيت الأرض تلعب دوراً مهماً وأساسياً في عملية الإنتاج. ففي المراحل الأولى من التقدم الاقتصادي كانت الأرض متوفرة بكثرة بالنسبة لعدد المهن، أي أن إمكانية الموارد الصادرة عن الأرض كانت تفوق إمكانية الاستهلاك، ثم بعد ذلك أصبح للأرض قيمة اقتصادية مهمة، وقد اعتبرها البعض من المفكرين المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية¹.

2- عامل العمل

يعتبر العمل عامل إنتاج أساسي استعمله الإنسان منذ بداية صراعه مع الطبيعة، والعمل هو تجسيد للجهد البشري، وموضع تقديس للديانات واحترام المجتمعات. أين يعتبر الإنسان القوة الاقتصادية الأولى بالنسبة لكل أمة وأساس تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، لكون العمل هو محور كل المهام الاقتصادية، فالإنسان منتج بفضل عمله وهو مستهلك من حيث احتياجاته ورغباته، وهو أيضاً مستثمر باعتباره يخلق وسائل إنتاج جديدة.

3- عامل رأس المال

يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية للتطور الاجتماعي والمادي، وهو أساس التقدم الاقتصادي لكون رأس المال يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري. ويتكون رأس المال من عدة عناصر أساسية أهمها: الإمكانيات الطبيعية التي تمكن الإنسان من تحويلها والسيطرة على وجودها مثل الآلات والمعدات، وهي التي يستعملها الإنسان في القطاعات الصناعية والزراعية وفي الخدمات كقاعدة في عملية الإنتاج، والمواد الأولية المستخرجة أو القابلة للتحويل.

¹ - من المعلوم أن التجاربيين حيدوا الأرض كمصدر لإنتاج الثروة، أما الطبيعيين فاعتبروا الأرض المنتج الوحيد للثروة، أما ابن خلدون فانه يعتبر الطبيعة عنصراً منتجاً يساهم بشكل كبير في العملية الإنتاجية واكتشف قوانين الربح بأنواعه وأكد على ضرورة العمل لاستخدام منافع الطبيعة، وقد أكد آدم سميث فيما بعد ما توصل إليه ابن خلدون قائلاً: "إن الطبيعة والزراعة تشارك أيضاً في خلق القيمة وتعمل مع الإنسان، ورغم أن عملها لا يتطلب أية نفقات إلا أن منتجاتها تمتلك قيمة تماماً مثل ما تمتلك منتجات أكثر العمال أجراً". دويدار محمد، المرجع السابق، ص 297 وما بعدها.

المبحث الثاني: النظام الاشتراكي وطريقة الإنتاج فيه

يعد النظام الاشتراكي أهم نظام برز للوجود في الفكر التقليدي، يعرض هذا المبحث أفكار هذا الأخير، وكذا الصراع الميرير والميلاد العسير لهذا النظام، ثم مراحل تطوره والتي عرفت تحديات كثيرة وظروف استثنائية جعلت من هذا النظام يرتبط بمعنى كلمة النضال. فعرض ظروف نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي تعطي فكرة واقعية عن مسببات تغير النظم الاقتصادية عبر التاريخ وتكشف العلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي¹.

وفي هذا المبحث نعرض إلى مظاهر تحديد مفهوم هذا النظام (المطلب الأول)، وكذا طريقة الإنتاج التي طبقت هذا النظام الاشتراكي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تحديد مفهوم النظام الاشتراكي

تقتضي هذه الدراسة أن نتعرض في هذا المطلب إلى نشأة النظام الاشتراكي (الفرع الأول)، ثم تعريفه، وبيان الخصائص أو المميزات التي اتسم بها هذا النظام (الفرع الثاني)، وأخيراً التعرض إلى المزايا والعيوب التي وجهت إلى هذا النظام (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نشأة النظام الاشتراكي

بدأ النظام الاشتراكي في الظهور على يد "كارل ماركس" في منتصف القرن التاسع عشر، وقد نشأ على إثر إسراف حكومات الدول الغربية في تطبيق مبادئ الحرية وتمجيد مذهب الفردية، نتيجة لتطبيق الآراء والتعاليم التي نادى بها مجموعة الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد باسم "الاقتصاديين الكلاسيك" وما كاد ينتصف القرن التاسع عشر حتى بدأ بوضوح النظام الرأسمالي الحر ينطوي على عيوب كثيرة وانحرافات خطيرة تجعله يخفق في تحقيق مطالبه الإنسانية².

وقد أكد ماركس في كثير من مؤلفاته أن النظام الرأسمالي الحر يخدم مصالح طبقة واحدة في المجتمع هي طبقة أصحاب رؤوس الأموال التي تمتلك عناصر الإنتاج وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، ولقد أدى هذا الوضع إلى سوء توزيع الدخل والثروة وتركزها في أيدي فئة ملاك عناصر الإنتاج³. وإذا كان الفرد هو محور التنظيم القانوني

¹ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 10.

² - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 105.

³ - عويس أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية ...، المرجع السابق، ص 101.

والسياسي في ظل النظام الرأسمالي، فإن الجماعة بالنسبة للنظام الاشتراكي هي غاية النظام الاقتصادي، فالنظام الجماعي يرى أنه ليس هناك انسجام طبيعي بين المصلحتين العامة والخاصة فقد يحدث التعارض بينهما¹.

إن المصلحة الجماعية ليست مجموع المصالح الخاصة، ولكنها تعتبر مستقلة عن المصالح الخاصة، لذلك لأن الجماعة رغم أنها تتكون من مجموعة من الأفراد إلا أنها لها كيان ذاتي مستقل عن كيان الأفراد المكونين لها، ولذلك يجب أن يكون هدف النظام الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية، وهذا لن يتأتى إلا بإحلال السلطة الجماعية محل الحرية الفردية².

وفي ظل هذه الظروف ظهر النظام الاشتراكي، والذي يقوم أساساً على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتخفيف ما قد يعجز عن القيام به، وللمحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تتناوبه، وتهدف الدولة من تدخلها في النشاط الاقتصادي تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الأفراد، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية، ويهدف أيضاً إلى تحقيق الكفاية في الإنتاج، عن طريق تدخل الدولة بدفع عجلة التقدم إلى الأمام لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع³.

الفرع الثاني: تعريف النظام الاشتراكي ومميزاته

يقوم النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، كما يقوم هذا النظام الاشتراكي على العديد من المميزات. وفي البداية يحتاج النظام الاشتراكي إلى تعريف (أولاً)، ثم الإشارة إلى ما يتميز به من مميزات تختلف عن النظام الرأسمالي (ثانياً).

¹ - اليبلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 253-254.

² - رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 109.

³ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 106.

أولاً: تعريف النظام الاشتراكي

تتعدد تعريفات الاشتراكية بتعدد الفقهاء الذين تناولوا هذا الموضوع بالدراسة، ومع هذا يمكن ذكر بعض تعريفات الاشتراكية التي تعطي فكرة عن المقصود بهذا اللفظ لدى أغلبية الكتاب والمفكرين. فقد جاء الفقيه "موريسون" وقرر أن جوهر الاشتراكية هو أن تكون طاقة الصناعات الكبيرة والأراضي مملوكة ملكية عامة أو جماعية وأن تدار طبقاً لخطة اقتصادية تستهدف تحقيق الصالح العام لا الربح الفردي¹. وبمفهوم آخر، فالنظام الاشتراكي يمجّد ملكية الدولة لغالبية عوامل الإنتاج والثروة، ويدار وفقاً لخطة قومية شاملة تهدف لزيادة الدخل القومي مع مراعاة اشتراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع، أو أنه نظام يتميز بتمليك الدولة للأموال وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع².

يمكن في الأخير تعريف الاشتراكية بأنها: "تنظيم النشاط الاقتصادي داخل المجتمع على أساس تملك الجماعة كلها في شكل الدولة، على الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج المادية، وتقوم الدولة نيابة عن المجتمع بإدارة الاقتصاد القومي وفقاً لخطة شاملة بهدف تحقيق أكبر إشباع ممكن لحاجات المجتمع"³.

يمتاز هذا التعريف الأخير للاشتراكية بأنه تعريف شامل لكافة العناصر والأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام الاشتراكي.

ثانياً: مميزات النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي على مجموعة مميزات تميزه عن غيره، والتي تعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام من ناحية وعلى نموه من ناحية أخرى. وتتمثل أهمها فيما يلي⁴:

1- الملكية العامة لوسائل الإنتاج: ليس للملكية الخاصة في النظام الاشتراكي أي وجود، إنما هناك الملكية العامة أي أن الملكية تكون لجميع الأفراد معاً، تديرها الحكومة ليتسنى لها تحديد السلع التي يجب إنتاجها وتوزيعها بين الأفراد، والفرد لا يملك وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية

¹ - المرجع نفسه، ص 106.

² - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 196.

³ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 107.

⁴ - أنظر: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 43. عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية...، المرجع السابق، ص 94.

التي تترتب عليها عمليات إنتاجية، فلا يحق له تملك رأس المال، كالمصنع الذي يقوم فيه بإنتاج السلع التي يطلبها المجتمع، بل الملكية هنا تكون للحكومة التي تقوم بالتصرف فيها، وإنشاء الإدارات والجهات المختصة باتخاذ قرارات الإنتاج.

2- إدارة الحكومة للموارد الاقتصادية وعمليات الإنتاج: نظرا لرغبة الحكومة في تخطيط الاقتصاد وتحديد نوعية وكمية السلع المنتجة، والعمل على توزيعها بين مختلف قطاعات المجتمع، فعليها أن تملك الموارد الاقتصادية وتقوم بتشغيلها حسبما يراه المخططون الاقتصاديون في السلطة العليا في الحكومة مناسبة.

3- انعدام الدور الفعال للسعر: إن تحكم الدولة في الاقتصاد له أثرا على مستوى الأسعار في النظام الاقتصادي المركزي، إذ أن الحكومة تهدف إلى توفير سلع دون أخرى من أجل تحقيق أهداف مرجوة، وقد تتطلب مثل هذه السياسة أن تقوم الحكومة بتحديد أسعار السلع جميعها، وغالبا ما تكون هذه الأسعار متدنية نسبيا، أي أن الكمية المطروحة في الأسواق وتكلفتها قد لا ترتبط بمستوى سعر يعكس هذه التكاليف، وربما تباع بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، والهدف من هذا هو رغبة الدولة في أن يحصل جميع الأفراد عليها، وقد يكون العكس صحيحاً، فنجد على سبيل المثال مبالغة الدولة في تحديد سعر سلع معينة حتى تحصر الطلب عليها وتحد من استهلاكها.

الفرع الثالث: عيوب النظام الاشتراكي

على الرغم من المبادئ البراقة التي يتبناها النظام الاشتراكي إلا أن هذه التجربة لم تنجح في الاستمرار لفترة طويلة في العديد من الدول، لأن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى عدم قدرة الأنظمة الاشتراكية على الاستمرار. ويمكن إيجاز أهم عيوب النظام الاشتراكي فيما يلي¹:

1- تتجه الاشتراكية ضد الفطرة الإنسانية وتعلم الروح الإتكالية، وكذا انتشار البيروقراطية والقضاء على روح المبادرة والإبداع.

2- تعطيل دور القطاع الخاص.

3- تقليل فرص التنافس بين المنتجين.

¹ - دويدار أسامة، المرجع السابق، ص 61-62.

4- عدم وجود جهاز الثمن والأسعار.

5- غياب نظام حوافز كفاء.

6- عجز النظام الاشتراكي عن استخدام الموارد النادرة للحصول على أكبر عائد ممكن.

إن النظام الاشتراكي ثبت فشله على الأقل على المستوى الإنساني، فقد تحول إلى وحش مفترس فتك بشعبه اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، ونقشت فيه الدكتاتورية، والاستبداد السياسي، الذي أصبح جل همه القضاء على الكرامة، والمشاركة الفعالة، والتجاوب الإيجابي للناس، ولم يبق في نفوسهم سوى الكره، والحق، وعدم المبالاة¹.

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية

تتحدد طريقة الإنتاج الاشتراكية وفقا لعلاقة الإنتاج القائمة على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجات الاجتماعية للجماعة، كما أن العمليات الاقتصادية تكون مخططة تخطيطا مركزيا من طرف الدولة².

وعليه نتناول الهدف من الإنتاج (الفرع الأول)، ثم التخطيط للتنمية أو ما يسمى الخطة الاقتصادية الاشتراكية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الهدف من الإنتاج إشباع الحاجات الاجتماعية

بعكس النظام الرأسمالي الذي يهدف لإشباع الحاجات الفردية، فإن هدف النظام الاشتراكي هو إشباع الرغبات الجماعية، ذلك أن تحقيق الربح لا يعتبر عنصرا دافعا للنشاط الاقتصادي، ويؤدي هذا الاتجاه بطبيعة الحال إلى جعل الاختيارات الاقتصادية تختلف من نظام إلى آخر، بمعنى أن القطاعات الاقتصادية التي يوجه إليها الاهتمام في الدول الاشتراكية هي القطاعات التي تنتج وتقدم الخدمات التي يحتاج إليها كل السكان باعتبارها تشبع رغبات ضرورية³.

¹ - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 209.

² - البيلوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 256.

³ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 11.

لتحقيق هذا الهدف تلجأ الدول الاشتراكية إلى إقرار تحفيزات مادية ومعنوية لفائدة العمال لمضاعفة مجهودهم. وإذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويترتب على ذلك أن الهدف من الإنتاج أصبح لإشباع الحاجات الاجتماعية، فإن أداء هذا الاقتصاد لا يكون بتحقيق العمل التلقائي لقوى السوق وإنما عن طريق التخطيط، وهو خاصية جوهرية ثالثة للاقتصاد الاشتراكي¹.

الفرع الثاني: التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية

يهدف هذا التخطيط إلى ضمان سير الاقتصاد مع تحقيق تغير مستمر في هيكل الاقتصاد الوطني في الدولة الاشتراكية، ويتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى توزيع الموارد الإنتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق أهداف معينة وتنسيق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك².

وبالتالي، فإن تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا الخصوص يمثل الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق للزم للاقتصاديات الاشتراكية، وبمعنى آخر فإن القرارات الجوهرية المتعلقة بنوعية الإنتاج وكميتها وكيفية توزيعها أو بيعها وتوجيهها للاستعمال النهائي في الاستهلاك أو للاستعمال في الإنتاج، ... الخ، يرجع اتخاذها من طرف السلطات القائمة على الحكم في الدولة على أساس الإمكانيات الاقتصادية لتلك الدولة، ولكي يتم لها ذلك يجب أن تكون لها السيطرة الفعلية على موارد المجتمع وقدراته الإنتاجية، ذلك أن القدرة على التصرف هي من أول متطلبات الخطة الاقتصادية من هذا النوع، أي السيطرة على الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الإنتاجية للجماعة، بمعنى أنه يمكن إدراج القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية³.

وفي هذا الاتجاه فإن الخطة الاقتصادية الاشتراكية تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة، إذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفاً تسعى لتحقيقه بمعنى أنها تحدد الاقتصاد

¹ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 11.

² - إن وضع وسائل الإنتاج في يد الدولة الاشتراكية يجعل من مهمة التخطيط للتنمية أسهل، كما أنه الطريق الوحيد، فالتخطيط للتنمية الاقتصادية لا يمكن أن يصبح حقيقة إلا في شروط المجتمع الاشتراكي. أنظر: عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية ...، المرجع السابق، ص 108-109.

³ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 14.

الوطني في مجموعه غاية معينة أو بمعنى آخر "غاية التخطيط". وبالتالي فإن الخطة الاقتصادية الاشتراكية تأخذ بما يلي:

1- الأخذ بالحياة الجماعية المستقبلية.

2- تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من تجاوز التناقضات التي تعرقل تحقيق الهدف المتوخى.

3- تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الإنتاجية.

4- اتخاذ القرارات الجماعية بدلاً من القرارات الفردية.

هذه هي الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق أو الاشتراكية التي يكون فيها الاقتصاد مخططاً ولا يخضع للعمل التلقائي لقوى السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وإنما يخضع لعمل يتضمن نشاطات اقتصادية مخططة ومنسقة مقدماً إلى تحقيق عمل متوازن للعملية الاقتصادية بتنفيذ الخطة الاقتصادية المركزية¹.

يهدف التخطيط في الدول الاشتراكية إلى تحقيق هدف أساسي وهو "التطور المنسجم والمتناسب للاقتصاد". ويتميز هذا التخطيط بمميزات يمكن ذكر أهمها²:

أولاً: يتميز التخطيط في الدول الاشتراكية بإحداث توازن بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، باعتبار أن القطاع الأول هو الركيزة الأساسية للقطاع الثاني.

ثانياً: إحداث التوازن بين إنتاج مواد تدخل في عملية الإنتاج، وإنتاج مواد موجهة للاستهلاك لكون تقدم الثاني مرتبط بتقدم الأول.

¹ - دويدار أسامة، المرجع السابق، ص 60.

² - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 238.

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي

باعتبار أن الشريعة الإسلامية هي خاتمة الأديان السماوية، فهي تصلح للإنسانية جمعاء في كل زمان ومكان وتطبق على كافة جوانب الحياة، وأن أحكامها تتسم بالمرونة والعمومية مما يجعلها تتناسب مع كل عصر وبكل تغيراته ومستجداته. وانطلاقاً من أن الشريعة الإسلامية جاءت في شكل مبادئ وقواعد عامة ترسم الإطار العام للنظام الاقتصادي، فهي تستمد الحلول للمشاكل المستجدة في المجتمع من الاجتهاد الذي يجب ألا يتعارض مع تلك المبادئ العامة¹.

من المعلوم أن الإسلام لا يمنع الاستفادة من الأساليب الحديثة في علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لا يوجد حائلاً شرعياً من وجود ميزان مدفوعات للدولة، باعتبار ذلك سجلاً محاسبياً يوضح الموقف الاقتصادي للدولة في مجال تعاملها مع مختلف الدول سواء على مستوى التصدير أو الاستيراد. كما أن الإسلام لا ينكر ضرورة التخطيط والإعداد لمستقبل الأمة وتنظيم السوق، والمرافق الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بل تسند هذه المهام إلى العلماء المتخصصين وتصبح فرض كفاية عليهم، بحيث إذا امتنعوا عن القيام بها أثموا².

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

لقد وضع الإسلام القواعد الشاملة التي لا تخرج اجتهادات الإنسان عن حدودها، وترك التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات الإنسانية. وعليه، نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته (الفرع الأول)، ثم دراسة قواعد الاقتصاد الإسلامي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته

قبل التطرق إلى مميزات الاقتصاد الإسلامي (ثانياً)، لا بد من المرور على تعريف علم الاقتصاد الإسلامي (أولاً). والملاحظ أن تعاريف علم الاقتصاد قد تكاثرت حتى بات من الصعب على أي باحث حصرها.

¹ - أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 33-35. أنظر أيضاً: دويدار محمد، المرجع السابق، ص 15.

² - النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، 2004، ص 59-65.

أولاً: تعريف الاقتصاد الإسلامي

يقصد بالاقتصاد الإسلامي ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات إشباعاً لحاجات الناس، وهو لا يختلف في المفهوم الاقتصادي المعاصر والذي يركز على إشباع حاجات الناس كهدف عام. وإنما يزيد عنه أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعنى أيضاً بجانب ثاني وهو توفير الحياة الكريمة التي تراعي القيم، وتنمي خصائص الإنسان العليا، وتركز ثواب الله في الآخرة¹.

كما أن الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة من الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته². أو هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي (إنتاج، توزيع، تبادل، استهلاك) وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية³.

للاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ تختلف عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، لاختلاف المرجعية المذهبية لكل منها، فالإقتصاد الإسلامي يستمد مبادئه وأصوله من الشريعة الإسلامية بما تتضمنه من القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد وأحكام الشريعة، كذلك ما أثر من تطبيقات عملية في عهد الخلفاء الراشدين، وما اجتهد به علماء الأمة استمداداً مما فهموه من مبادئ الشريعة ومقاصدها وقواعدها الأصلية⁴.

ثانياً: مميزات النظام الاقتصادي الإسلامي

يلاحظ أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد تميز عن مثيله الوضعي بميزتين هما⁵:

1- مراعاة القيم

حيث يوضح أن النظام الاقتصادي الإسلامي يزيد عن مثيله الوضعي، على أنه لا يهتم فقط بمعالجة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، بل يزيد على ذلك اهتمامه بجانب

¹ - عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 119.

² - عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009، ص 18.

³ - أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 11.

⁴ - السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002، ص 22-23.

⁵ - عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 119-120.

الأخلاق والمثل العليا للإنسان وارتباطه بالعقيدة التي تحكم المجتمع الإسلامي ألا وهي الدين الإسلامي.

2- مرحلة العمل الاقتصادي

ونقصد هنا اهتمام الاقتصاد الوضعي بمرحلة واحدة وهي الحياة، فيرى أن الإنسان في صراع مع هذه الأخيرة لتلبية أكبر قدر من حاجياته على حساب أشياء أخرى يرفعها النظام الاقتصادي الإسلامي إلى المرتبة الأولى. ويأتي هذا في سياق أن النظام الاقتصادي الإسلامي يضيف مرحلة ثانية للعمل الاقتصادي وهي مرحلة ما بعد الحياة الدنيا، بحيث يسعى الفرد في المجتمع الإسلامي إلى تلبية حاجياته الدنيوية مراعيًا آخرته والثواب عند الله عز وجل، وذلك من خلال مراعاته لقيم وأخلاقيات الدين.

الفرع الثاني: قواعد الاقتصاد الإسلامي

تكمُن غاية النشاط الرأسمالي في تحقيق الفرد أكبر قدر من الربح المادي، فالمادة مطلوبة لذاتها، مما أدى إلى تفاقم الصراع ما بين الدول حول السيطرة على خيرات العالم. بينما الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى مراعاة العامل المادي نجد الجانب الروحي، وذلك في أن يتجه الفرد من خلال نشاطه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته، مما أدى إلى ترسيخ التعاون والتكامل ما بين أفراد المجتمع. ومن القواعد الإسلامية المقررة أنه لا بد للاقتصاد الإسلامي من قواعد متينة ومحكمة لاستناده إلى الرؤية الشمولية الإسلامية في الحياة¹، وبناءً على ذلك ينبني الاقتصاد الإسلامي على نوعين من القواعد، وهي: القواعد الثابتة والقواعد المتغيرة².

1- القواعد الثابتة: وهي عبارة عن مجموعة الأصول والقواعد الاقتصادية التي جاءت بها أحكام القرآن والسنة، ومن ذلك كل ما ينظم النشاط الاقتصادي ويبين القيود التي يخضع لها،

¹ - تركز قواعد الاقتصاد الإسلامي من القرآن الكريم، والتي تتمحور في ثلاث اتجاهات هي: - التوجيه والإرشاد إلى مكارم الأخلاق كالحرص على الإنفاق وعدم الإسراف والعمل، والابتعاد عن بعض السلوك المشين. - تأكيد حقائق ثابتة، وربط الظواهر ببعضها، كوصف العلاقة بين النمو والرياء، والعلاقة بين المترفين والفساد. - تشريعي يرتبط بالحلال والحرام لتحقيق مصلحة العباد، = كتحريم الربا وبعض أنواع البيوع. أنظر: قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 157.

² - لمزيد من التفصيل أنظر: أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 33-35. الفنجري محمد شوقي، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، 1994، ص 13-19. عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 19-20. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 28-29. دويدار أسامة، المرجع السابق، ص 104-108.

وأوجه النشاط المحرمة. ومن أمثلة القواعد الثابتة: النصوص التي تقرر حرمة الملكية الخاصة، والنصوص التي تحتم ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي. وبالتالي فإن هذه الأصول والقواعد يلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للدولة أو أشكال الإنتاج السائدة فيها.

يلاحظ أن نصوص القرآن والسنة التي وردت في المجال الاقتصادي قليلة نسبياً، وأنها جاءت عامة وتتعلق بالحاجات الأساسية لكل مجتمع، وهي صالحة لكل زمان ومكان.

2- القواعد المتغيرة: وهي قواعد تتعلق بالناحية التطبيقية، وتتمثل في الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي يتم بها إحلال أصول الإسلام الاقتصادية في الواقع المادي الذي يعيش المجتمع في إطاره، والتي يكشف عنها الفقهاء في اجتهاداتهم. ومن أمثلتها: إجراءات تحقيق التوزيع العادل للدخل، وسياسات حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، ووسائل جذب المدخرات والمستثمرين، وفي هذا الإطار يمكن القول أن الإسلام لا يمنع الدولة من أن تبحث عن الأساليب والحلول الاقتصادية التي تحقق بها مصلحتها العامة ومصلحة الأفراد.

يرجع هذا التنوع ما بين قواعد ثابتة ومتغيرة إلى المصدر المعرفي للاقتصاد الإسلامي، وهو الوحي بالنسبة للثوابت، مما يجعلها تعصم ما هو متطور من الوقوع في الخل. في حين أن الفكر الاقتصادي الأوربي عندما ولى ظهره للمصدر لم يعد عنده ما هو ثابت، ولهذا سمي اقتصاداً وضعياً، ويختلف عنه الجانب المتطور في الاقتصاد الإسلامي بأنه محكوم بمعايير مع إعمال العقل فيه وقابليته للتغير.

المطلب الثاني: ضوابط وأسس الاقتصاد الإسلامي

لم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، وإنما هو أيضاً تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للبشرية كافة تحكمه ضوابط محددة، وقد تميز فيه النظام الاقتصادي بمرونته وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى، كما وأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الاعتدال في الإنفاق وضرورة تحري الحلال والابتعاد عن الحرام¹. ومن هنا سنتطرق إلى

¹ - الاعتدال هو سمة الإسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة، ولا يمكن أن يوضع في قالب جامد أو صيغة محددة، ولكنه أمر اجتهادي يختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان. الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 58.

الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية (الفرع الأول)، ثم مرونة الاقتصاد الإسلامي (الفرع الثاني)، وكذلك الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية

الضابط أخص من القاعدة والقاعدة أشمل من الضابط، فما ورد عند الفقهاء في أن كلا منهما حكم كلي تتدرج تحته فروع فقهية، إلا أن الضابط يختص في باب معين. ولم يفرق بعض العلماء بين القاعدة والضابط كمفهوم، وإنما اعتبروهما أمرا واحدا، فذكروا في كتبهم قواعد هي في الأصل ضوابط دون تمييز بين القاعدة والضابط.

وعليه يراعى عند تنفيذ السياسة الاقتصادية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية في المجتمع الإسلامي الانصياع إلى ضوابط معينة، نذكر منها اثنان¹:

أولا: ضابط الحلال والحرام وتأثيره على الإنتاج والاستثمار

يعتبر هذا الضابط قيذا عاما في الشريعة الإسلامية يرد على كل التصرفات التي يقوم بها الفرد بما في ذلك التصرفات ذات الطابع الاقتصادي. لذلك يحرم على القائمين على الاقتصاد الإسلامي أن يوجهوا إنتاجهم أو استثمارهم إلى نشاطات غير مشروعة مثل إنتاج الخمر، والسجائر وإقامة الملاهي وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، بل يجب العمل على توجيه الاستثمار إلى إنتاج الطيبات من السلع والخدمات².

حرم الإسلام الإنتاج الذي يحقق مصلحة الفرد ويضر بالمجتمع، فحرم الإنتاج والربح عن طريق استغلال حاجة المعوزين، أو خداعهم، أو إلحاق الضرر بهم بأي شكل من أشكال الضرر، والأدلة متضافرة على تحريم الضرر بالآخرين، ووجوب إزالته عنهم. ومما يدل على تحريم الإنتاج

¹ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 17-18.

² - ومن محاسن الإسلام ومما جاء به من تيسير على الناس أنه ما حرم شيئا عليهم إلا عوضهم خيرا منه، مما يسد مسده ويغني عنه، فحرم عليهم الربا وعوضهم بالتجارة الربحية. وحرم عليهم القمار، وأعاضهم عنه أكل المال بالمسابقة النافعة في الدين، بالخيل والإبل وحرم عليهم الحرير، وأعاضهم عنه أنواع الملابس الفاخرة من الصوف والكتان والقطن. أنظر: السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 63. الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 15. النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 93-94.

قوله صلى عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"، فأبي إنتاج فيه إضرار بالآخرين محرم ولا يجوز تنمية المال عن طريقه¹.

وفي الأخير يتعين أن ننوه بأن هذا الضابط هو الأساس والمنطلق لكل منظومة ضوابط النشاط في الاقتصاد الإسلامي، من ذلك نجد أن جميع الضوابط العقدية خصوصا والشرعية للاستثمار لا بد أن تستند إلى مفهومه، وأنها بدونها لن يكون لها معنى أو وجود.

ثانيا: ضابط أولويات الإنتاج للسلع والخدمات في المجتمع

الإنتاج هو تلك العملية المركبة التي تستنفذ جهدا بشريا، وتستهلك موارد وطاقات في إطار زمني معين لإيجاد منافع مادية أو معنوية. بمعنى تجميع موارد الثروة المباحة، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء المجتمع، ودعم وجوده وقيمه العليا². ولذلك فإن الشريعة الإسلامية لا تجعل كل ما هو مباح في درجة واحدة، وإنما يتم ترتيبها على مستويات كالتالي:

أ- السلع والخدمات الضرورية، وهي إن فقدت فإن الحياة تتوقف من دونها.

ب- السلع والخدمات ذات الحاجة، وهي إن غابت تحدث حرجا في حياة الناس.

ج- السلع والخدمات الكمالية، وهي إن توفرت تزيد في رفاهية ورخاء الإنسان وفرص استمتاعه في الحياة.

هذا الضابط يفرض على السياسة الاقتصادية أن لا تنتج مستوى منها إلا بعد إشباع المستوى السابق عليه، حيث يتم توجيه السياسة الاقتصادية دائما إلى ما هو أكثر إنتاجية وأعلى منفعة، والأفراد أكثر احتياجا له. ولعملية الإنتاج ضوابط أساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي يمكن إيجازها كما يلي³:

1- ضرورة أن تكون أولويات الإنتاج وفق الهرم المقاصدي في الشريعة الإسلامية، وهي أولا الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات.

¹ - عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 87.

² - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 18.

³ - النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 68.

2- ضرورة أن يكون المنتج من الطيبات المباحة، والبعد عن الخبائث المحرمة.

3- ضرورة الإتقان في صناعة المنتج وبذل الوسع في ذلك.

4- أن لا يرافق عملية الإنتاج ممارسات محرمة، مثل الاحتكار وأكل أموال العمال.

مما سبق، يتبين أن الضابط المقصود هنا هو أن يعتقد المستثمر في نظام الاقتصاد الإسلامي أنه حين يباشر نشاطاته الاستثمارية يكون في عبادة من أعظم العبادات، فما عليه إلا أن يخلص النية لله، وليعلم أن ما يقوم به ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق مرضاة الله، وعليه فإن الإنفاق الاستثماري هو أجر، كما قال صلى الله عليه وسلم: "إِنَّكَ لَنْ تَنْفَقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ عَلَيْهَا"¹.

الفرع الثاني: مرونة الاقتصاد الإسلامي

الإسلام في الوقت الذي يشرع أحكام الاقتصاد للإنسان يجعل التشريع موجهاً للفرد، وفي الوقت الذي يعمل لضمان حق العيش والتمكين من الرفاهية، يجعل ذلك يتحقق في مجتمع معين وفي زمان معين، له طراز خاص من العيش. فالإسلام بمرونته ينظر إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع في الوقت الذي ينظر فيه إلى ضمان العيش والتمكين من الرفاهية، ويجعل نظريته إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع أساساً في نظريته إلى العيش والرفاهية².

وعليه يترتب على الأساس العقائدي للاقتصاد الإسلامي مرونته وصلاحيته لكان زمان ومكان. ويقصد بمرونة الاقتصاد الإسلامي السهولة في التطبيق وتبسيط الإجراءات حتى لا تكون عائقاً لانطلاق العملية الإنتاجية³، كما أن مظاهر تلك المرونة متوفرة لأن مبادئ الاقتصاد الإسلامي جاءت في صورة قواعد عامة يمكن تطبيقها في كل مجتمع حسب ظروفه، وهي تدخل ضمن الجزئيات التي يتكفل بها الفقهاء والمختصون.

ومن أبرز الأمثلة على مرونة الاقتصاد الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين يمكن أن نذكر مثال هو: امتناع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن تطبيق حد السرقة على السارقين، لعدم

¹ - الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 67.

² - النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 60.

³ - المرونة في علم الاقتصاد تمثل مدى استجابة متغير واحد أو أكثر للتغيرات التي تحدث في متغير آخر أو أكثر، أي قياس كيف أن تغيير متغير اقتصادي واحد سيؤثر على باقي المتغيرات الاقتصادية.

توفر الشروط الداعية لتطبيقه والمتمثل في تدهور الشؤون الاقتصادية للأمة في تلك الفترة، بالرغم من أن ذلك يعتبر حدا من حدود الله تعالى¹.

الفرع الثالث: الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال

من بين الأسس الاقتصادية في الإسلام الاعتدال في الإنفاق في كافة مجالات الحياة، وفي ذلك يقول جل جلاله: "ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا"². ويقول أيضا: "إنّ المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا"³، فالبخل والإسراف تصرف مذموم في الإسلام. وخير الأمور أوسطها كما ذكر الله تعالى عندما وصف عباده في قوله تعالى: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"⁴.

وهكذا نجد أن الإسلام يدعو إلى ترشيد الاستهلاك والادخار معاً، ورغب في السعي من أجل الرزق الحلال بل جعل طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة. كما دعا إلى التكامل والتضامن الاجتماعي بما يكفل مصلحة الفرد والجماعة معاً، ومن أبرز صور التكافل الاجتماعي في الإسلام الزكاة، فهي حق جعله الله للفقراء في أموال الأغنياء، في قوله تعالى: "فأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة"⁵، فإذا قامت الدولة بتنظيم الزكاة يعيش كل فرد من أبناء المجتمع المسلم في كفاية وأمن، فهي تطمئن الأغنياء على سلامة أموالهم من اعتداء الفقراء عليها بسبب الحرمان والفاقة⁶. كما حرم الله الربا في المعاملات الاقتصادية بجميع أنواعها، ولم يعتبرها مادة اقتصادية⁷، فقال جل جلاله: "الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا"⁸.

¹ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 18.

² - سورة الإسراء، الآية 26.

³ - سورة الإسراء، الآية 28.

⁴ - سورة الفرقان، الآية 67.

⁵ - سورة البقرة، الآية 43.

⁶ - أنظر: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 66. أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 110-111.

⁷ - عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحيى، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 179 وما بعدها.

⁸ - سورة البقرة، الآية 275.

المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة ركائز أو أركان أساسية، كما تعتبر المبادئ الرئيسية لتنظيمه، وهي كالآتي¹:

الفرع الأول: الملكية المزدوجة (الملكية الخاصة والملكية الجماعية)

تعد الملكية من أسس الموضوعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية التي اهتمت بها مختلف الدراسات، بل نستطيع بكل وضوح القول أن الموقف من الملكية يعتبر من أهم وسائل وأسس التمييز بين النظم الاقتصادية. والملكية بهذا المفهوم تشمل الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة والتي تعرف بأنها الملك المشاع لأفراد المجتمع أو الدولة².

ومن مميزات الاقتصاد الإسلامي كونه يقوم على النوعين في آن واحد، لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهو يعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكناً. أما لو حصل التعارض أو تعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد³.

ومن الأدلة على ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **لا يبيع حاضر لباد**، يعني أن يكون له سمساراً سيبيع له بسعر أعلى مما لو باع البادي بنفسه. ومن الأدلة أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: **لا تلقوا الركبان**، فالمتلقي سيشترى بسعر أقل وسيبيع للناس بسعر أعلى، وهو فرد قد حرم من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد ممكن من الناس من الشراء من الركبان أنفسهم لبيعهم بسعر أقل. ولقد أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهراً وبيعه على الناس، وهكذا نرى الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا كانت تلك الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس⁴.

على هذا الأساس، يتضح جلياً أن النظام الإسلامي لا يقصر الملكية على الأفراد وحدهم ولا على الدولة وحدها بل يجعلها مشتركة بينهما⁵. وبذلك يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي يقوم

¹ - أنظر: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26-28. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 37.

² - عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26.

³ - أنظر: أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 41. عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحيى، المرجع السابق، ص 141.

⁴ - عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26.

⁵ - الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 57.

على أساس الملكية المشتركة، والإسلام عندما يقرر الملكية الفردية فهو بذلك يراعي فطرة الإنسان وما جبلت عليه من حب المال، وهو بذلك يحقق للإنسان فطرته¹.

الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة

الحرية مبدأ من المبادئ الاقتصادية الهامة في الإسلام، وتقيد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع بما يشبع رغباتهم. وقد خالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية ومنع الناس من التملك، وهذا الحرية مقيدة في حدود مبدأ استخلاف الله للأفراد في التملك، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام².

والضوابط الشرعية جعلت الحرية الاقتصادية مضبوطة بتحقيق شروط أو أمور ثلاثة. هي:

الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً ومتفقاً مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية. وهذا القيد يربط الاقتصاد في الإسلام بمعنى الطاعة والعبودية لله وحده، حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم خالصة لوجه الله.

الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد الإسلامي واسعة، ولكن بشرط أن لا يتضمن نصاً يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي، وإذا جاء نص على التحريم فيكون دفعا للضرر أو درءاً للظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة³. كما حرم الإسلام على كل فرد ممارسة أي نشاط مهما كان شكله يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية، ومثله الأخلاقية، وقيمه الروحية السامية، كالربا والاحتكار والغش

¹ - إن الملكية الفردية أو الخاصة لا تتفق مع غريزة الإنسان في التملك فحسب بل هي استجابة طبيعية ومعقولة لما فطر عليه من حب التملك وحب المال، والذي أقره القرآن الكريم في قوله سبحانه عز وجل: "وتحبون المال حبا جما"، سورة الفجر، الآية 30. وكذلك قوله تعالى: "للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما كسبن"، سورة النساء، الآية 32.

² - عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، المرجع السابق، ص 140. أنظر أيضاً: عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 131. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 40.

³ - عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 27.

والغبن وكل عقد فيه غرر¹، فكل الشرائع السماوية تحرم ذلك لما فيها من أضرار اقتصادية واجتماعية².

الشرط الثاني: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع. ومثالها:

- ما فعله النبي -صلى الله عليه وسلم- حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين. وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.

- بيع عمر السلع المحتكرة جبرا من محتكرها بسعر المثل.

- تحديد الأسعار منعا لاستغلال الناس والإضرار بهم.

- نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ... الخ³.

الشرط الثالث: تربية المسلم على أن يؤثر بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر بالآخرين.

ويرجع سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية إلى عدة أمور منها:

1- أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل. وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم.

2- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة.

3- إلزام الجماعة بالقيام بما يجب من واجبات عامة، كإنشاء دور التعليم والمستشفيات، والطرق، والخدمات العامة.

¹- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 132-133.

²- اتفقت كلمة الكنيسة على تحريم الربا تحريما قاطعا مبنيا على نصوص كثيرة من العهد القديم والجديد، يقول إسكوبار: "إن من يقول إن الربا ليس بمعصية بُعد ملحدا خارجا عن الدين". ويقول الأب بوي: "إن المراهبين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا وليسوا أهلا للتكفين بعد موتهم".

³- السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 40.

4- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم، كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب، والضرائب عند الحاجة الماسة إليها¹.

ومن هنا فإن حق الملكية الخاصة أو الفردية يقيد بقيد الصالح العام، وهو أن يدور في فلك المنفعة الجماعية للدولة. ولذلك فإذا كان الإسلام يقر الحرية الاقتصادية، فإنه يميز بينها وبين الشراهة في الطمع وعدم المشروعية، بما يحقق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية².

الفرع الثالث: التكافل الاجتماعي

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال³. وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية، ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع ومنها⁴:

- 1- الزكاة لسد حاجات المعوزين.
- 2- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.
- 3- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته.
- 4- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.
- 5- شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

¹ عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 28.

² الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 62-63. أنظر أيضاً: عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 141.

³ السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 38-39. أنظر أيضاً: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 28.

⁴ عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 133-134.

نخلص في الأخير إلى أن الحرية الاقتصادية مقيدة في حدود مبدأ الاستخلاف، ولا بد أن تتوافق وتضبط مع حرية الآخرين في المجتمع تماشياً مع المصالح الجماعية، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام. ويترتب على ذلك نتيجتين هما¹:

أ- التزام الدولة بمراقبة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد قصد استبعاد المساوئ والأضرار مع تهيئة الشروط الموضوعية لتشجيع الرقي والازدهار للأفراد. وبذلك تكفل الدولة بتدخلها حماية المصالح العامة، وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه.

ب- إلزام الأفراد الذين ينجحون ويتحصلون على فائض يزيد عن حاجاتهم أن يستثمروا ذلك الفائض في مساعدة المحتاجين من الأفراد داخل المجتمع، لضمان التكافل الاجتماعي والتوازن بين مصالح أفراد المجتمع.

¹ - علي سعيدان وعلي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 19. أنظر أيضاً: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 28-27.

خاتمة:

تُعدّ دراسة الاقتصاد السياسي ذات أهمية بالغة بالنسبة لطلبة القانون، باعتباره علماً يهتم بدراسة النظام الاقتصادي بمختلف مكوناته، ويرتبط بالنظام القانوني الذي يحدد القواعد المنظمة للعلاقات الاقتصادية، كما يتصل بالنظام السياسي، مما يجعله وثيق الصلة بمختلف فروع العلوم الاجتماعية، وفي مقدمتها القانون.

وقد اتجه علم الاقتصاد إلى دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع بهدف معالجة المشكلة الاقتصادية، من خلال تحليل الظواهر الاقتصادية وتفسيرها، بما يساعد الأفراد والمجتمعات على اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فضلاً عن توجيههم نحو اختيار أفضل البدائل لتحقيق التوافق بين الإمكانيات المتاحة والمتطلبات القائمة. كما يسعى إلى اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر والأنشطة الاقتصادية ودراساتها، وتحديد القواعد والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية. وتكمن أهمية هذا العلم في طبيعة الموضوعات التي يعالجها، لارتباطها المباشر بالحاجات التي تشكل محور اهتمام الإنسان في حياته اليومية.

ويُصنّف علم الاقتصاد ضمن العلوم الاجتماعية التي تطورت بتطور المجتمعات الإنسانية عبر العصور، وتفاعلت مع التحولات والتحديات التي واجهتها. وهو يهتم بدراسة سلوك الأفراد في كيفية توظيف الموارد النادرة والمحدودة، ذات الاستخدامات المتعددة، لإشباع حاجاتهم المتنوعة والمتزايدة باستمرار بأفضل السبل الممكنة. كما يتناول مختلف الظواهر المرتبطة بالنشاط الاقتصادي بوصفه أحد أوجه النشاط الإنساني، بما يشمل من إنتاج وتبادل واستهلاك وتوزيع، وما يتفرع عن ذلك من ظواهر أخرى، كالدخل والادخار والاستثمار وغيرها.

ويعكس علم الاقتصاد علاقة ذات اتجاهين، تتمثل في علاقة الإنسان بالطبيعة من جهة، وعلاقته بالإنسان من جهة أخرى. ومن خلال دراسة الاقتصاد السياسي، يتضح أنه يمثل أحد أقدم مجالات الفكر الاقتصادي وأهمها، إذ نشأ في ظل تطور الفكر الاقتصادي القديم، واستمر تطوره عبر مختلف المدارس الفكرية الحديثة، وتباينت أسسه ومبادئه باختلاف الأنظمة الاقتصادية، سواء الرأسمالية أو الاشتراكية أو الإسلامية، فضلاً عن اختلاف أنماط الإنتاج المعتمدة في كل منها.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1- القرآن الكريم

2- الكتب

- 1- أبو حمد رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006.
- 2- أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 3- أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 4- أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001.
- 5- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973.
- 6- الببلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974.
- 7- دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1995.
- 8- البطراوي تامر، أبحاث في الاقتصاد السياسي، دار بيبول الأزاربطة، الإسكندرية، 2017.
- 9- النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، 2004.
- 10- السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002.
- 11- السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 12- الفنجري محمد شوقي، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، 1994.
- 13- النجار سعيد، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.

- 14- أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، المطبوعات الجامعية، حلب، 1965.
- 15- أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، مصر، 1966.
- 16- إيمون بانلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013.
- 17- بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 18- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 19- جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- 20- جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، 2011.
- 21- جوزيف أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، الجزء الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، القاهرة، 2005، ص 67.
- 22- خلفي علي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة، الجزائر، 2009، ص 122.
- 23- خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001.
- 24- دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1993.
- 25- دويدار أسامة، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعرى للنشر، القاهرة، 2017، ص 20.
- 26- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 25-26.
- 27- زكريا محمد بيومي، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
- 28- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.

- 29- ساقور عبد الله، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.
- 30- سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
- 31- شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، السعودية، 1993.
- 32- صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 33- عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 34- عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009.
- 35- عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، الطبعة السادسة، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة، 1999.
- 36- علي سعيدان، علي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006.
- 37- عمرو محي الدين، عبد الرحمان يسرى أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.
- 38- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، 2014.
- 39- عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1984.
- 40- كبه إبراهيم، دراسات في الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970.
- 41- لعشب محفوظ، الوجيز في القانون الاقتصادي، النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 42- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 43- محجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.

- 44- محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، 1989.
- 45- محمد أحمد الرزاز، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
- 46- محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961.
- 47- محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة نهضة الشرق للنشر، القاهرة، 1984.
- 48- محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظم الاقتصادية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
- 49- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 50- مختار عبد الحليم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عامل الإنتاج)، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007.
- 51- معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.
- 52- نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.
- 53- _____، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، د.س.ن.
- 54- ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 1999.
- 55- وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2012.
- 56- ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للنشر والتوزيع، لبنان، 1981.
- 57- ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013.

3- الرسائل الجامعية

1- بويلي سكيينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 107.

2- عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة 2، 2016، ص 89-90.

3- قبايلي طيّب، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، 2012، ص 25-26.

4- المقالات

1- أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقريري: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد الثاني، 2015، ص 33-34.

2- جواد كاظم البكري، "دورات الأعمال في المدرسة النمساوية، مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بابل، العراق، ص 143-166.

3- حراث سمير، "الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريري"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 11، 2013، ص 56-57.

4- حميش عبد الحق، "الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد الثاني، 2006، ص 65-122.

5- عبد رحمان يسري أحمد، "إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد الثاني، 2006، ص 7-63.

6- طرطار أحمد، "بعض آراء المقريري الاقتصادية والوقائع المواقبة لعصره: النقود نموذجاً"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 1، العدد 1، 2007، ص 195-196.

7- قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

8- هایل عبد المولى طشطوش، "المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل من منظور إسلامي"، منتدى الفقه الإسلامي، دبي، 2015، ص ص 1-30.

5- المحاضرات

1- لصاق حيزية، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج - البويرة، 2017-2018.

2- شطبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017-2018.

3- علي سعيدان وعلي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006.

ثانيا: باللغة الأجنبية

I- Ouvrages:

1- BERAUD Alain et FACCARELLO Gilbert, Nouvelle histoire de la pensée économique, Tome 1, Editions la découverte, Paris, 1992.

2- BLANCHETON Bertrand, Maxi fiches de Sciences économiques, Dunod, Paris, 2009.

3- COTTA Alain, Dictionnaire de Science Economique, Maison Mame, 3ème édition, France, 1975.

4- DELAPLACE Marie, Monnaie et financement de l'économie, 4^e édition, Dunod, Paris, 2013.

5- DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 2008.

6- DIOUF Mokhtar, Economie politique pour l'Afrique, Les Nouvelles Éditions Africaines du Sénégal (N.E.A.S.), Dakar, 1991.

7- FRIEDRICH Engels traduit par Bracke, L'origine de la famille, de la propriété et de l'Etat, Paris, Alfred Costes, 1931, préface de la première édition (1884). In:

https://data.bnf.fr/fr/12121894/friedrich_engels_der_ursprung_der_familie_des_privatigentums_und_des_staates/fr.pdf (Consulter le: 04/08/2021).

8- GILLES Anne, La définition de l'investissement international, Editions Larcier, Bruxelles, 2012.

9- KHAFRABI Mohamed Zine, Techniques comptables, 4^{eme} éd, tome 1, Berti édition. Alger, 1999.

10- M. H. Dowidar, L'économie politique une science sociale, édition François Maspero, Paris, 1981, p. 15.

11- OLIVIER Pétré-Grenouilleau, Saint-Simon, L'utopie ou la raison en actes, Editions Payot, Paris, 2001, pp. 211-212.

12- SAVY Robert, Droit public économique ,2^{ème} édition, DALLOZ, Paris, 1977.

13- SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique (1803), Œuvre diffusée par l'Institut Coppel, Paris, décembre 2011, p. 8. Disponible en ligne sur: www.institutcoppel.org (Consulter le: 05/05/2020).

II- Articles:

1- ANGAUT Jean-Christophe, Un Marx feuerbachien?. Renault, Emmanuel; Lire les Manuscrits de 1844, PUF, Pagination non précisée, 2008. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00359259> Submitted on 12 May 2010 (Consulter le: 14/05/2020).

2- DIETERLEN Pierre. Barre (Raymond) - Economie politique, Tome I, publié sous la direction d'André Marchal. In: Revue économique, volume 7, n°4, 1956. pp. 675-678; <https://www.persee.fr/doc/reco> (Consulter le: 29-04-2020).

3- MATRINGE Jean, «La notion d'investissement», in: Droit international des investissements et de l'arbitrage transnational, sous la direction de LEBEN Charles, Editions A. Pedone, Paris, 2015, pp. 135-159.

3.....	مقدمة:
5.....	الفصل الأول: مدخل إلى علم الاقتصاد السياسي
5.....	المبحث الأول: مفهوم علم الاقتصاد السياسي
6.....	المطلب الأول: أصل نشأة علم الاقتصاد ومفهومه
6.....	الفرع الأول: أصل نشأة علم الاقتصاد السياسي
8.....	الفرع الثاني: مفهوم علم الاقتصاد السياسي
12.....	المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الأخرى
12.....	الفرع الأول: علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية
15.....	الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد بالعلوم التطبيقية
17.....	المطلب الثالث: منهج علم الاقتصاد
18.....	الفرع الأول: مشتملات منهج علم الاقتصاد
21.....	الفرع الثاني: منهج البحث في علم الاقتصاد
22.....	المبحث الثاني: مواضيع علم الاقتصاد
23.....	المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية
23.....	الفرع الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية
29.....	الفرع الثاني: الحاجات الاقتصادية
37.....	الفرع الأول: عملية الإنتاج
52.....	الفرع الثالث: عملية الاستهلاك
59.....	الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي
60.....	المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العهد القديم
60.....	المطلب الأول: عند أفلاطون (427 ق.م - 347 ق.م)
61.....	الفرع الأول: تقسيم العمل
63.....	الفرع الثاني: تدخل الدولة
64.....	المطلب الثاني: عند أرسطو (384 ق.م - 322 ق.م)

64.....	الفرع الأول: الأفكار الاقتصادية لنظرية أرسطو
65.....	الفرع الثاني: النظرية الانتقادية الجدلية (انتقادات أرسطو)
68.....	المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى
68.....	المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في أوروبا
68.....	الفرع الأول: النظام الإقطاعي
69.....	الفرع الثاني: سيطرت الكنيسة على الأفكار الاقتصادية
70.....	المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند المسلمين
71.....	الفرع الأول: عند ابن خلدون (1332-1406م)
73.....	الفرع الثاني: عند المقرئزي (1364-1442م)
74.....	المبحث الثالث: الفكر الاقتصادي في أوروبا بعد القرن الـ 15
75.....	المطلب الأول: المذهب التجاري
75.....	الفرع الأول: مبادئ الفكر التجاري
77.....	الفرع الثاني: أهم المدارس التجارية
78.....	الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للمذهب التجاري
79.....	المطلب الثاني: المذهب الفيزيوقراطي (PHYSIOCRATES)
79.....	الفرع الأول: مبادئ المذهب الفيزيوقراطي
81.....	الفرع الثاني: أهم انتقادات المذهب الطبيعي
82.....	المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي (التقليدي)
82.....	الفرع الأول: نبذة عن المذهب الكلاسيكي
82.....	الفرع الثاني: مبادئ المذهب الكلاسيكي
85.....	المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي
85.....	الفرع الأول: الاشتراكية المتطرفة
87.....	الفرع الثاني: الاشتراكية المعتدلة
88.....	الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية
88.....	المبحث الأول: النظام الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه
88.....	المطلب الأول: نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي

88.....	الفرع الأول: نشأة النظام الرأسمالي
89.....	الفرع الثاني: مفهوم النظام الرأسمالي
90.....	الفرع الثالث: مميزات النظام الرأسمالي وتقييمه
93.....	المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي
94.....	الفرع الأول: نوع علاقات الإنتاج السائدة
95.....	الفرع الثاني: العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي
99.....	المبحث الثاني: النظام الاشتراكي وطريقة الإنتاج فيه
99.....	المطلب الأول: تحديد مفهوم النظام الاشتراكي
99.....	الفرع الأول: نشأة النظام الاشتراكي
100.....	الفرع الثاني: تعريف النظام الاشتراكي ومميزاته
102.....	الفرع الثالث: عيوب النظام الاشتراكي
103.....	المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية
103.....	الفرع الأول: الهدف من الإنتاج إشباع الحاجات الاجتماعية
104.....	الفرع الثاني: التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية
106.....	المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي
106.....	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي
106.....	الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته
108.....	الفرع الثاني: قواعد الاقتصاد الإسلامي
109.....	المطلب الثاني: ضوابط وأسس الاقتصاد الإسلامي
110.....	الفرع الأول: الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية
112.....	الفرع الثاني: مرونة الاقتصاد الإسلامي
113.....	الفرع الثالث: الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال
114.....	المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الإسلامي
114.....	الفرع الأول: الملكية المزدوجة (الملكية الخاصة والملكية الجماعية)
115.....	الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة
117.....	الفرع الثالث: التكافل الاجتماعي

خاتمة:	119
قائمة المراجع	120
الفهرس	127